آراء أبي بكر الماردي
ومنهجه النحوي

د. إبراهيم بن ناصر الشقاري

قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

يتناول البحث آراء عالم نحوي من العلماء الأندلسيين، عاش في قرطبة في القرن الخامس الهجري، وهو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي، كما يتناول دراسة منهجه النحوي، بدأ البحث بتمهيد في دراسة اسم أبي بكر الماردي ونسبه ونشأته وشيوخه ومكانته العلمية التي دل عليها ثناء العلماء عليه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته، ثم تناول البحث في الفصل الأول دراسة ست وستين مسألة من المسائل النحوية والصرفية التي ورد لأبي بكر الماردي فيها رأي، مما نقله العلماء في كتبهم عنه، مع مقارنتها بكلام العلماء السابقين واللاحقين، وبيان حججهم فيها، كما تناول البحث في الفصل الثاني بيان منهج أبي بكر الماردي في تناوله للقضايا النحوية، من حيث عنايته بالسماع وموقفه منه، سواء كان من القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث الشريف أو كلام العرب وأشعارهم، كما تناول البحث الاستدلال العقلي والتعليل، وكذلك بيان عناية أبي بكر الماردي بأقوال العلماء وبيان موقفه منهم، وبيان منهجه في الترجيح والاعتراض، ثم بيان مذهبه النحوي الذي سار عليه من خلال اختياراته وأقواله.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، وبعد،

فإن القطر الأندلسي في عصوره المتقدمة حوى في سنين قليلة جمعاً كبيراً من العلماء المتقدمين المبرزين في شتى المجالات والفنون، صفت قرائحهم، وسمت هممهم، وتوافرت لهم من المحفزات للتقدم العلمي الشيء الكثير مما لم يتوفر لكثير من الأقطار، وبتصفح تراجم العلماء الأندلسيين يعجب الباحث لكثرتهم ووفرة مؤلفاتهم، ثم يزداد عجبه إذا قارن هذا بالمنشور من كتبهم وعلومهم، فلا يجد نسبة تذكر بين هذا وذاك، وإن إنفاق الأوقات في جمع تراثهم ونفض الغبار عما تراكم على مؤلفاتهم لأولى ما عمرت به الأوقات، وقضيت فيه الساعات؛ لأنه تراث ناضج منقح متكامل، ولكن الواقع يصدم الباحث بضياع كثير من نتاجهم وأعمالهم العظيمة.

ومن هؤلاء العظماء الذين حرمنا من جميع كتبه أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي، العالم اللغوي النحوي الأديب، حيث تجاوزت كتبه اثني عشر عنواناً لم يصلنا منها شيء، عدا قطعة ملخصة من الجزء الأول من كتابه (الترشيح)، نقلها أبو حيان في كتابه (تذكرة النحاة)، ونقول قليلة نقلها أبو حيان وغيره من العلماء عنه، وقد أعانني الله فحققت القطعة التي أوردها أبو حيان، فوجدته نحوياً ناضجاً واسع الاطلاع على كتب النحويين وآرائهم، حر الرأي في اختيار ما يراه الصحيح من أقوالهم، لا يمنعه جلالة عالم من نقده، ولا ضعف شهرة قول من اختياره، مع تقدير لمن سبقه، وسعة أفق لمن خالفه، فرغبت أن يكون موضوع هذه الدراسة عن آراء هذا العالم ومنهجه النحوي.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم البحث إلى تمهيد وفصلين:

التمهيد: أبو بكر الماردي حياته وآثاره.

الفصل الأول: آراء أبي بكر الماردي النحوية والتصريفية.

وقد درست في هذا الفصل ما توصلت إليه من مسائل لأبي بكر الماردي فيها رأي، بإيضاح رأيه ومقارنته بآراء العلماء الذين تقدموه والذين جاءوا بعده.

الفصل الثاني: منهجه النحوي.

وتناولت فيه:

أولاً: عنايته بالسماع وموقفه منه.

ثانياً: الاستدلال العقلي والتعليل.

ثالثاً: عنايته بأقوال العلماء وموقفه منهم.

رابعاً: الترجيح والاعتراض عند أبي بكر الماردي.
خامساً: مذهبه النحوي.
وتكمن أهمية دراسة هذه الشخصية العظيمة في أمرين:
الأول: كثرة الآراء التي نقلها النحويون عنه، وخصوصاً أبا حيان الأندلسي، حيث صرح في النقل عنه في (الارتشاف) فقط في أكثر من ثلاثين موضعاً، كما نقل عنه الشاطبي وابن هشام والسيوطي وغيرهم.
الثاني: قوة آرائه وتميزها، مما يدل على تمكنه النحوي، واستيعابه لآراء من تقدمه، وسعة اطلاعه، وجودة قريحته.
هذا وقد وقفت أثناء العمل في هذا البحث على دراستين عن هذه الشخصية الكبيرة، إحداهما من منشورات دار الكتاب الحديث، وهي للدكتور علي بن محمود النابي، والثانية في مجلة الجامعة الإسلامية، وهي للدكتور حسن بن موسى الشاعر، ولا أرى أنهما تمنعان بحثي هذا أو تغنيان عنه.
أما فالأولى فقد اقتصرت على نقول طويلة في المسائل التي ذكرها، دون توضيح لرأيه أو مقارنته بآراء من سبقه أو من جاء بعده، مع التكرار للمسألة الواحدة في مواضع، بعناوين مختلفة، في الأولى ينقل عن مرجع وفي الأخرى عن مرجع آخر، وقد امتلأت بالنقول الطويلة التي تصل إلى صفحات في أمر خارج عن المسألة، مع النقل المبتور لبعض المسائل، ولم تتطرق لمنهج أبي بكر الماردي ومكانته وموقفه من النحويين.
وأما الثانية فهي قصيرة لم تتجاوز ثماني عشرة صفحة، لم يدرس فيها إلا أقل من عشرين مسألة، يعرض فيها رأي أبي بكر الماردي دون مقارنته في أكثرها بآراء العلماء الآخرين ومدى استفادته ممن قبله واستفادة من بعده، وهي تعد مقدمة لدراسة هذه الشخصية.
ولست أغمط الأستاذين حقهما، إلا أني أرى أن هذه الشخصية العظيمة ما تزال تحتاج إلى دراسة تستجلي آراءها، وتتتبع مواضع ورودها في كتب النحويين، وقد حاولت في هذه الدراسة القيام بهذا العمل، وأسأل الله أن ينفع بها، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: أبو بكر الماردي حياته وآثاره[١]

اسمه ونسبه:

هو خطاب بن يوسف بن هلال الأندلسي القرطبي الماردي، يكنى (أبا بكر)[٢]، وهو منسوب إلى الأندلس، حيث إنه من أهل قرطبة، وسكن بطليوس[٣]، ونسبه بعضهم إليها أيضاً[٤]، أما نسبه (الماردي) فنسبة إلى (ماردة)[٥]، وهي كما يقول ياقوت الحموي: كورة واسعة من نواحي الأندلس من أعمال قرطبة، إحدى القواعد التي تخيرتها الملوك للسكن، مدينة رائقة كثيرة الرخام عالية البنيان، بينها وقرطبة ستة أيام، ينسب إليها غير واحد من أهل العلم[٦]، ونسبه بعضهم إلى المذهب المالكي[٧]، وهو أمر لم أجده عند غيره، وليس بمستنكر، إذ هو المذهب السائد في الأندلس في ذلك العهد.

وقد حكى أبو عبد الله القضاعي في ترجمة عبد الله بن خطاب أنه يقال فيه (المرادي)[٨]، ولعل هذا من تصحيفات النقلة، فإني لم أجد أحداً نسب

(١) انظر في ترجمته: فهرس ابن خير ٣٤٢، الذيل والتكملة للمراكشي ٨٠/٤، التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار محمد بن عبد الله القضاعي ٢٣٨/١، إشارة التعيين ١١٢، بغية الوعاة ٥٥٣/١، كشف الظنون ٥٠٧، ٩٤٨، إيضاح المكنون ٢٨١/١، معجم المؤلفين ١٠٣/٤، تاريخ التراث العربي ٢٧٢/٨، البلغة ٧٧، هدية العارفين ٣٤٧/١، الأعلام ٢٦١/٧.

(٢) انظر: التكملة ٢٣٨/١، بغية الوعاة ٥٥٣/١، هدية العارفين ٣٤٧/١.

(٣) انظر: التكملة ٢٣٨/١، إشارة التعيين ١١٢.

(٤) انظر: البلغة ٢١.

(٥) انظر: تذكرة النحاة ٢٧٨.

(٦) انظر: معجم البلدان ٤٦/٥.

(٧) انظر: هدية العارفين ٣٤٧/١.

(٨) انظر: التكملة ٢٤٤/٢.

خطاباً إلى (مراد)، وهذا يشبه تصحيف الكتاني في ترجمة عمر بن خطاب، حيث يقول:"هو الشيخ أبو حفص عمر بن خطاب بن هلال بن يوسف الأزدي"(١).

وليس هذان المثالان الوحيدين، فبرغم اتفاق جل المؤرخين والنحويين على تسميته بـ(الماردي) نسبة إلى (ماردة) إلا أنه قد تحرف اسمه في كثير من كتب النحويين، بل وفي بعض كتب التراجم، فقد سماه اليماني والفيروزآبادي بالمازري(٢)، كما سماه المرادي وابن عقيل في نقلين عنه (الماوردي)(٣)، ووقع في النسخ الثلاث من المقاصد الشافية للشاطبي في أحد المواضع وفي إحدى نسخ الهمع في أحد المواضع كذلك(٤)، وفي موضع آخر (المارزي)(٥)، وفي الأشباه والنظائر للسيوطي (المارديني)(٦)، وفي عدة مواضع من (التصريح) المادري، وفي إحدى النسخ (المازني)(٧)، وفي أخرى (المرادي)(٨)، وفي أخرى (الماوردي)(٩)، وتبعه فيها صاحب (ضياء السالك)(١٠)، كما وقع في (شرح أبيات مغني اللبيب) في أحد المواضع (المادري)(١١)، وتابع المحققان البغدادي في ذلك، وأحالا على

(١) انظر: فهرس الفهارس ٧٩١/٢، ولعله اشتبه عليه بشيخ يحمل الاسم نفسه هو خطاب الأزدي القرطبي (ت٣٦٧هـ)، روى عنه ابنه أبو عبد الله محمد بن خطاب الأزدي، كما في ترجمته في التكملة ٢٣٨/١.

(٢) انظر: إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٢١، ولم يشر محقق (إشارة التعيين) لذلك رغم أن جميع المراجع التي أحال عليها سمته (الماردي).

(٣) توضح المقاصد ٣٤٥/١، المساعد ٤٣٦/٢، وقد نقل محقق (توضيح المقاصد) ترجمته من البغية محرفاً اسمه في الترجمة إلى (الماوردي) حتى يتابع المرادي دون الإشارة لذلك.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٨٩/٥، وقد نبه المحقق إلى أن ذلك تحريف، الهمع ٤٢/٦، هـ (٣)، ولم يرد هذا الموضع في الفهارس التي صنعها المحقق.

(٥) انظر: الهمع ٢٢٠/٢، وأشار المحقق إلى أنه تحريف.

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ٢٢٤/٢، وانظر تعليق المحقق.

(٧) انظر: التصريح ٢٢٠/١، ١٥٨/٢، ٤٩٣/٢، ٦٠٩/٢.

(٨) المرجع السابق ١٢١/١.

(٩) انظر: التصريح (نسخة البابي الحلبي) ٢٢٢/١.

(١٠) انظر: ضياء السالك ١٩٠/١.

(١١) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٢١٦/٥.

إيضاح المكنون[١]، ووقع في (كشف الظنون) الأنباري، وفي (هدية العارفين) (المادري الأنباري)[٢].

نشأته:

لم تذكر المصادر زمن ولادة أبي بكر الماردي، ولا شيئاً من حياته ونشأته، إلا أن الذي يظهر أنه عاش حياته جميعها في بلاد الأندلس، بين بطليوس وقرطبة وماردة ولم يخرج منها[٣].

شيوخه:

أخذ أبو بكر الماردي عن عدد من العلماء، ومنهم:

١. أبو عمر أحمد بن الوليد[٤].
٢. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الفخار (ت٤١٧هـ)، الفقيه الحافظ،، رحل إلى المشرق، وكان من الفقهاء المالكية المشهورين، قرأ عليه كتاب (الجمل) و(شرح صدر أدب الكاتب) و(الإيضاح في النحو) و(اختصار الزاهر)، وكلها للزجاجي، وقرأ عليه غيرها[٥].
٣. هلال بن عريب، من أهل قرطبة، أخذ عن عبد الله بن سليمان المعروف بـ(دُرَيود)، وحدث عنه أبو بكر الماردي، وروى عنه كتاب دريود في شرح كتاب الكسائي وكتاب (الأخبار) للمازني وغيرهما[٦].
٤. أبو سعيد مفرج بن سعيد الماردي، حدث بـ(الكامل) للمبرد عن أبي بكر بن القوطية عن سعيد بن جابر، حدث عنه أبو بكر الماردي[٧].

---

(١) المرجع السابق، وانظر: إيضاح المكنون ٢٨١/١.
(٢) انظر: كشف الظنون ٥٠٧/١، هدية العارفين ٣٩٠/١.
(٣) انظر: التكملة ٢٣٨/١، إشارة التعيين ١١٢، البغية ٥٥٣/١.
(٤) انظر: التكملة ٢٣٨/١.
(٥) انظر: فهرس ابن خير ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٠٨، التكملة ٢٣٨/١، نفح الطيب ٦٠/٢.
(٦) انظر: فهرس ابن خير ٢٨٠، ٢٨٣، التكملة ٢٣٨/١، وله ترجمة فيها ١٨٤/٤.
(٧) انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٥٥٣/١، التكملة ١٩٩/٢.

ثناء العلماء عليه:

كان أبو بكر الماردي من العلماء المتقدمين المدققين، يدل لذلك ثناء العلماء العديد عليه، يقول عنه ابن الأبار القضاعي (ت٦٥٨هـ):"كان متقدماً في علوم اللسان، واقفاً على كتب الأشعار والأخبار، متحققاً في النحو، ويؤخذ عنه، ويرغب فيه، وقعد لإقراء ذلك"(١).

وقال محمد بن عبد الملك المراكشي (ت ٧٠٣هـ):"كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الاطلاق،... تصدر لإقراء العربية طويلاً، وصنف فيها"(٢).

تلاميذه:

أخذ عدد كبير من علماء الأندلس وأدبائه عن أبي بكر الماردي، يدل لذلك قول القضاعي المتقدم:"... ويؤخذ عنه ويرغب فيه، وقعد لإقراء ذلك"، وقول المراكشي:"تصدر لإقراء العربية طويلاً، وصنف فيها"، وممن أخذ عنه:

١. ابنه أبو حفص عمر بن خطاب البطليوسي، أخذ عن أبيه وأبي القاسم بن عبد الدائم القيرواني وغيرهما، علم بأشبيلية العربية، ثم انتقل إلى شريش، وتوفي بها عام ٥١١هـ، وكان من العلماء الذين يؤخذ عنهم، أخذ عنه الأديب أحمد بن محرز وأبو حفص عمر بن عباد وأحمد بن محمد الباجي وغيرهم(٣)، وقد ألف فهرساً بما رواه عن أبيه وغيره(٤).
٢. ابنه عبد الله، أخذ العربية والآداب عن أبيه، وقعد للتعليم، ثم نزع إلى خدمة السلطان، فكتب للمظفر أبي بكر محمد بن عبد الله بن الأفطس، ثم كتب للمعتضد بن عباد بأشبيلية، ولابنه المعتمد محمد بن عباد، وكان من أهل التحقيق بالنحو والآداب، وأقرأ بذلك، توفي قبل خلع المعتمد، وكان خلعه عام ٤٨٤هـ(٥).
٣. أبو الحزم الحسن بن محمد بن غُنَيم البطليوسي(٦).

---

(١) التكملة ٢٣٨/١.

(٢) انظر: البغية ٥٥٣/١.

(٣) انظر: الذيل والتكملة ٤٤٥/٢، فهرس ابن خير ٢٨٤، التكملة ٣٥/١، ٥٠، ٢٣٨، ٣٨٠/٢.

(٤) انظر: الذيل والتكملة ٤٤٥/٢، فهرس ابن خير ٣٨٦، فهرس الفهارس ٤٤١/٢.

(٥) انظر: التكملة ٢٣٨/١، ٢٤٤/٢.

(١) انظر: التكملة ٢٣٨/١، بغية الوعاة ٥٥٣/١.

مؤلفاته:

ترك أبو بكر الماردي عدداً من المصنفات التي ذكرها المؤرخون، إلا أنه عدت العوادي عليها، فلم يصل لنا منها شيء، فمن آثاره التي ذكرها المؤرخون:

١. الترشيح في النحو، وهو أشهر كتبه، وأكثرها وروداً في كتب النحو والتراجم، قال أبو حيان:"له تصانيف، منها كتاب الترشيح، عارض به كتاب دُرَيوِد في شرحه لكتاب الكسائي"(١)، وهو شرح كبير، كما وصفه اليماني والفيروزآبادي(٢)، وينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً(٣).
٢. كتاب فيه إعراب مسألة (الحسن الوجه) بعللها وتصريف وجوهها.
٣. كتاب الفصول في النحو.
٤. جزء فيه شرح مسألة الزي.
٥. كتاب الدلائل في النحو، وقد أشار له في كتابه (الترشيح)(٤).
٦. كتاب الدلالة.
٧. كتاب المشعر.
٨. كتاب التمحيص.
٩. كتاب الترجمة، وقد أشار له في كتابه (الترشيح)(٥).
١٠. كتاب فيه أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها.

وهذه الكتب العشرة ذكرها ابن خير في فهرسه، ثم قال:"كل ذلك من تأليف الشيخ الأستاذ أبي بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي النحوي –

(٢) تذكرة النحاة ٢٧٨.
(٣) انظر: إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٢١.
(٤) انظر: بغية الوعاة ٥٥٣/١، وقد فصلت في اسمه والخلاف فيه في مقدمة تحقيق القطعة التي لخصها أبو حيان من الجزء الأول منه.
(٥) انظر: الترشيح ٥٦.
(٦) المرجع السابق.

رحمه الله –، حدثني بذلك كله الشيخ الحاج أبو حفص عمر بن عباد اليحصبي عن أبي حفص عمر بن خطاب الماردي عن أبيه قراءة عليه"[١].

١١. اختصار الزاهر لابن الأنباري، وقد ذكره ابن خير أيضاً في موضع آخر، ورواه عن مؤلفه بسنده السابق[٢].

١٢. شعر فيما يذكر ويؤنث، وقد ذكره والذي قبله أيضاً المراكشي والقضاعي وغيرهما[٣].

كما كان لأبي بكر الماردي حظ من قرض الشعر[٤].

وفاته:

ذكر أكثر من ترجم لأبي بكر خطاب الماردي أنه توفي في أواخر أيام المظفر بن الأفطس[٥] بعد الخمسين والأربعمائة[٦]، وقد توفي ابن الأفطس عام واحد وستين وأربعمائة، فإذا فسرت أواخر أيام ابن الأفطس في السنتين الأخيرتين يكون الماردي قد توفي في حدود الستين والأربعمائة.

(١) فهرس ابن خير ٢٨٧.

(٢) انظر: فهرس ابن خير ٢٨٧، كشف الظنون ٩٤٨/٢.

(٣) انظر: التكملة ٢٣٨/١، البلغة ٢١.

(٤) انظر: إشارة التعيين ١١٢، بغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٥) المظفر (؟-٤٦١هـ) محمد بن المنصور بن الأفطس، أديب ملوك عصره، ومن مشاهير ملوك الطوائف بالأندلس، له كتاب كبير في الأدب، انظر: نفح الطيب ٤٢٤/١، المعجب ٥٦.

(٦) انظر: التكملة ٢٣٨/١، إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٢١، كشف الظنون ٥٠٧/١، ٩٤٨/٢.

الفصل الأول: آراء أبي بكر الماردي النحوية والتصريفية

١ – تثنية المركب تركيباً مزجياً

المركب المزجي إما يكون معرباً نحو (بعلبك) و(حضرموت)، أو مبنياً، وهو ما ضم إليه (ويه) ك(سيبويه) ونحوه، وقد منع أكثر النحويين تثنيتهما لعدم السماع، ولشبهه بالمحكي[١]، وجوز الكوفيون تثنية الأول[٢]، واختاره ابن هشام الخضراوي وابن أبي الربيع[٣]، كما جَوز بعضهم تثنية ما ضم إليه (ويه) أيضاً، وقد اختار أبو بكر الماردي جَواز تثنيتهما، قال في (الترشيح):"إنْ ثنيتَ على من جعل الإعرابَ في الآخِر قلتَ: (هذان معديكربان) و(حضرموتان)، وفي النصب والجر باليـاء... وإن ثنيـت علـى مـن أعـرب إعـراب المتضـايفين قلـت –رفعـاً–: (حضـراموت)، ونصباً وجراً: (حضري موت)، وكذا ما أشبه هذا"[٤]، ووافقه الرضي[٥]، وقال الماردي أيضاً في المبني –وهو المختوم بـ(ويه)–:"تلحقه العلامة بلا حذف، نحو(سيبويهان)"[٦]، وهو اختيار المبرد، حيث يقول:"وتثني وتجمع، فتقول فيه (يعني (عمرويه) اسم رجل): (عمْرَوَيهان) و(عَمرَوَيْهُون)؛ لأن الهاء ليست للتأنيث"[٧].

٢– حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا سبقت بجار

إذا سبقت (ما) الاستفهامية بحرف جر حذفت ألفها، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ﴾[٨]، و﴿الِانفِطَارُ الْمُطَفِّفِينَ الِانشِقَاقُ الْبُرُوجِ﴾[٩]، و﴿الْكَهْفُ مَرْيَمَ

(١) انظر: المقرب ٤٣٨، التذييل ١/٢٢٥، المساعد ١/٤٩، ٣/٤٨٢، الهمع ١/١٤٠.
(٢) انظر: التذييل ١/٢٢٥، الارتشاف ٢/٥٥٢.
(٣) انظر: المساعد ٣/٤٨٢، الهمع ١/١٤٠.
(٤) الارتشاف ٢/٥٥٢، وانظر: الهمع ١/١٤١.
(٥) انظر: شرح الكافية ق٢ ج١/٦٨٣.
(٦) الهمع ١/١٤١.
(٧) المقتضب ٤/٣١، وانظر: شرح الكافية ق٢ ج١/٦٨٣.
(٨) سورة النبأ، الآية ١.
(٩) سورة النازعات، الآية ٤٣.

﴿ ظِنَّهُ الأَنبِيَاءِ الحَجِّ ﴾[١]، وبعض النحويين يوجب ذلك، ويمنع بقاء الألف، ويحكم على ما سمع من العرب من إبقاء الألف بالقلة والشذوذ[٢]، وخالف في ذلك الفراء وبعض النحويين فجوزوا بقاء الألف قياساً على ما سمع[٣]، واختار أبو بكر الماردي الرأي الأول، فقال في (الترشيح):"ومن العرب من يثبت الألف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجر، فتقول: (عَما تَسأل) و(فِيما تَرغب)، وذلك قليل قبيح"[٤].

٣- حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا لم تسبق بجار

إذا لم تسبق (ما) الاستفهامية بجار بقيت الألف، تقول: (ما صنعت)، وحكى الماردي عن بعض العرب حذفها، وهو قليل، قال في (الترشيح):"وثبوت ألف (ما) الاستفهامية هو الكثير المستعمل، وقد حذفها قوم في الوصل، يقولون:(مَ صنعت) و(مَ قلت)، فإن لم تصلها بشيء بعدها وقفت بالهاء، قال الشاعر:

ألامَ تقولُ الناعياتُ أَلامَهْ ألا فَاندُبا أهلَ الندَى والكَرامَةْ[٥]"[٦].

٤- حذف ألف (ما) الموصولة

تحذف ألف (ما) الاستفهامية بعد الجار، ولا تحذف من الموصولة، فرقاً بين الاستفهامية والخبرية[١]، ويستثنى من ذلك ما الموصولة إذا كانت مع (شئت)،

(١٠) سورة الصف، الآية ٦١.

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٩٣، الهمع ٢٤٨/٦.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٩٢/٢، ٣٧٤، أمالي ابن الشجري ٥٤٦/٢، شرح الكافية ق٢ ج١ /٢٥٣.

(٣) الارتشاف ١٠٣٠/٥، وقد نقله البغدادي في شرح أبيات المغني ٢١٦/٥، عن أبي حيان في (التذكرة) من كتاب (الترشيح)، ولم أجده في المطبوع من التذكرة، ووقع فيه (حطاب المادري) وهو خطأ واضح.

(٤) البيت من الطويل، غير منسوبٍ لقائل، وهو بلا نسبة في: الارتشاف ١٠٣٠/٢، الهمع ٢٤٩/٦، الأشموني مع شرح شواهده للعيني ٢١٦/٤، شرح أبيات المغني ٢١٦/٥، الدرر ٢١٧/٢، وقال فيه الشنقيطي:"استشهد به على أن حذف ألف (ما) المرفوعة ضرورة".

(٥) الارتشاف ١٠٣٠/٢، شرح أبيات مغني اللبيب ٢١٧/٥.

فقد جوز ابن قتيبة حذف الألف فيها، قال:"... كل هذا تتم فيه الألف إلا (شئت) خاصة، فإن العرب تنقص الألف منها خاصة، فتقول: (ادع بم شئت)"[٢]، وجعل هذا أبو بكر الماردي من الشاذ الذي يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه غيره، فقال:"فإن كانت بمعنى (الذي) أثبت الألف، وحكى أبو زيد أن من العرب من يقول: (سل عم شئت)، كأنهم حذفوا لكثرة الاستعمال، وهذا شاذ، يحفظ كما وقع، ولا يصرف من لفظه غير ما سمع، لو قلت: (سل عم تشاء) لم يجز؛ لأن ذلك إنما سمع مع (شئت)"[٣].

٥- توجيه قول العرب: (لا آتيكَ ما أنَّ في السماء نجماً)

صلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه وجمهور النحويين جملة اسمية[٤]، وأجاز بعض النحويين كالسيرافي مجيئها جملة اسمية[٥]، ورجحه الرضي وابن مالك[٦]، ومن حججهم قول العرب: (لا آتيك ما أنَّ في السماء نجماً)[٧]، وقد وافق أبو بكر الماردي الجمهور، ووجه ما سمع من ذلك، فقال:"(لا آتيكَ ما أنَّ في السماء نجماً)، أي (ما دام أنَّ في السماء نجماً) أو (ما كان أنَّ)؛ لأن هذا من مواضع الفعل؛ لأن (ما) تكون مع الفعل مصدراً، ولا يكون الاسم صلة لـ(ما)، ومن قال: (ما أنَّ في السماء نجم) أضمر الهاء، أي: (ما أنه في السماء نجم)، ومن قال من أصحابنا: إن (أنَّ) فعل ماض من الأنين فقد غلط؛ لأن النجم لا يئن، ويجوز عندي أن يكون الأصل (ما عَنَّ في السماء نجم) أي: (ما عرض)، وأبدل من العين همزة؛ لأن الهمزة والعين يبدل بعضها من بعض"[٨].

---

(٦) انظر: مغني اللبيب ٣٩٣.

(١) أدب الكاتب ٢٣٤.

(٢) انظر: الارتشاف ١٠٣٠/٢، شرح أبيات مغني اللبيب ٢١٧/٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣٥٠/٢، ١٠/٣-١١، شرح الجزولية ٦٠٠/٢، شرح الجمل ١٨١/١، التذييل ١٥٥/٣.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٧٩/١، ١٨٦/٩، شرح الجمل ١٨١/١، التذييل ١٥٥/٣، الهمع ٢٨١/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ١٨١/١،، المساعد ١٧٣/١، الهمع ٢٨١/١.

(٦) انظر: شرح الكافية ق٢ ج١٣٨٣/٢، شرح التسهيل ٢٢٧/١.

(٧) الارتشاف ٩٩٦/٢.

٦- نوع (ما) في قولهم: (مررت برجلٍ ما شئت من رجل)

نقل ابن هشام عن أبي علي الفارسي أنه جعل (ما) في قول العرب: (مررت برجلٍ ما شئت من رجل) مصدرية، وأنها وصلتها صفة لرجل، ثم قال:"وتبعه على ذلك صاحب (الترشيح)، قال: ومثله قوله تعالى:﴿بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾(١)، أي: في أي صورة مشيئته، أي يشاؤها"(٢)، ثم قال:"والصواب أن (ما) في المثال شرطية حذف جوابها، أي فهو كذلك، وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء: (ما) شرطية أو زائدة، وعليهما فالجملة صفة لصورة، والعائد محذوف، أي عليها، و(ما) متعلقة بـ(ركبك)"(٣)، وقد ذكر أبو حيان وغيره بعض التأويلات في الآية، ولم يذكروا منها هذا التأويل الذي نسبه ابن هشام للماردي(٤).

٧- حذف الخبر بعد (لولا)

يأتي الاسم بعد (لولا) مرفوعاً، نحو (لولا زيدٌ لقمتُ إليك)، وهو عند البصريين مبتدأ(٥)، واختلفوا في الخبر، فقال الجمهور: محذوف وجوباً(٦)، وجوز آخرون إظهاره(٧)، وتوسط بعضهم فجوزوا إظهاره إن كان كوناً خاصاً، ومنعوه إن كان كوناً عاماً(٨)، وقد اختار أبو بكر الماردي رأي الجمهور، وردَّ ما عداه، فقال:"(لولا زيدٌ لقمتُ إليك) تقديره: بالحضرة أو بهذا المكان، وقال قوم: يجوز

(١) سورة الانفطار، الآية ٨.
(٢) مغني اللبيب ٧٤٧.
(٣) المرجع السابق، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٥/٥.
(٤) انظر: البحر المحيط ٤٢٨/٨، الدر المصون ٧١٠/١٠.
(٥) انظر: الكتاب ١٢٩/٢، ١٣٨/٣، المقتضب ٧٦/٣، الأصول ٦٨/١، ويرى الكوفيون أنه مرفوع بـ(لولا)، انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣أ، الإنصاف ٧٠/١، التبيين ٢٤١، الشعر ٦٦/١.
(٦) انظر: الكتاب ١٢٩/٢، الأصول ٦٨/١، أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢.
(٧) ونسب هذا القول لدريود، انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١١٨/٥.
(٨) ونسب هذا القول للرماني وابن الشجري وغيرهما، وهو اختيار ابن مالك، انظر: أمالي ابن الشجري ٥١١/٢، شرح التسهيل ٢٧٦/١، الارتشاف ١٠٨٩/٣، مغني اللبيب ٣٥٣، شرح أبياته ١١٨/٥، التصريح ٢٢٤/١.

إظهار الخبر، وليس ما ذكروه بجيد؛ لأن ذلك لم يأت في قرآنٍ ولا شعرٍ فصيحٍ، وهذا الخبرُ عند جِلة النحويين من المضمر الذي لا يجوز إظهاره"[1].

وقد نسب الشاطبي للماردي أنه يختار التوسط في حذف الخبر فيجيز حذفه بقلة، معتداً بما سمع من ذلك، ونسبه للرماني ودريود أيضاً[2].

٨- معنى (عسى)

يذكر النحويون (عَسى) في (باب أفعال المقاربة)؛ لأنهم سموا البابَ ببعض أفعاله[3]، ومعنى (عسى) الرجاءُ، وقد ترد للإشفاقِ، وذلك قليلٌ[4]، وقد اجتمع مجيئها للرجاء والإشفاق في قوله تعالى: ﴿ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[5]، وذكر أبو بكر الماردي معناها الأولَ ونسبَ الثاني لقومٍ، فقال:"(عسى) بعيدةٌ عن المقاربة، ومعناها الترجي للفعل، واستدناء وقوعه، وقال قوم: معنى (عسى) الإشفاق والطمع"[6].

٩- إعراب (أنْ) والفعل بعد أفعال المقاربة، نحو (عسى زيد أن يقوم)

المشهور أن أفعال المقاربة تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وتعمل عمل (كان)، لكن خبرها يكون فعلاً مضارعاً، وهذا الذي عليه

(١) الترشيح ٤٠، وانظر: المقاصد الشافية ١٠٧/٢، ويعني أبو بكر الماردي بالقوم هنا دريوداً فإنه قد اختار هذا القول في كتابه على الكسائي، والماردي يخالفه كثيراً، وقد نقله أبو حيان في (التذكرة) عن دريود، كما نقل عن الماردي في (الترشيح) أنه يجوز إظهاره عند قوم، كما في شرح أبيات مغني اللبيب ١١٩/٥، وقد وهم محققا الشرح حيث جعلا كتاب (الترشيح) لابن الطراوة، وهو بنصه في الترشيح لأبي بكر الماردي.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١٠٧/٢-١٠٨.

(٣) انظر: التذييل ٣٢٨/٤، توضيح المقاصد ٣٢٤/١، شرح الأشموني ٣٥٨/١، التصريح ٢٧٧/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٩٠/١، التذييل ٢٣٢/٤، المساعد٢٩٣/١، المغني ٢٠١، الأشموني ٢٥٨/١.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢١٦، وانظر: شرح التسهيل ٣٩٠/١، المقاصد الشافية ٣٦٨/٢، الارتشاف ٨٨٢/٢، المغني ٢٠١، الهمع ١٣٤/٢.

(٦) الارتشاف ١٢٢٣/٣.

الجمهور[١]، وذهب الكوفيون إلى أن الفعلَ بدلٌ من الاسم بدلَ المصدر، وكأنها عندهم ليست ناقصة[٢]، واختار أبو بكر الماردي أن المصدر في محل نصب مفعول، فإذا قلت: (عسى زيد أن يقوم) فالمعنى (عسى زيد القيام)[٣]، وذهب آخرون إلى أن موضع المصدر نصبٌ بإسقاط حرف الجر[٤]، والقول الأول هو المشهور.

١٠- إعراب قولهم: (عسى أن يقومَ زيدٌ)

جوزَ المبرد السيرافي وغيرُهما أن يعربَ (زيدٌ) في نحو (عَسى أن يقومَ زيدٌ) فاعلاً لـ(عسى)، و(أنْ يقومَ) مقدم من تأخير[٥]، ومنع ذلك بعض النحويين[٦]، وأوجبوا في (زيد) أن يكون فاعلاً لـ(يقومَ)، ونُسبَ لسيبويه أنه يقول: إن (عسى) هنا تامة، و(أن) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل[٧]، وقد أشار أبو حيان إلى أن من أعرب (أن والفعل) في محل نصب مفعول أجاز ذلك التقديم[٨]، وقال أبو بكر الماردي:"(أنْ يقومَ) فاعلٌ بـ(عسى)، وهذا قولُ النحويين، وقد كانَ عندي قياساً أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله، كما تقول: (يريد أن يضربك زيد)، المعنى: يريد زيد أن يضربك، وجاز أن يتوسط مفعول (عسى)، كما توسط خبر (ليس) في قولنا: (ليس قائماً زيد)، وهذا قولٌ حسنٌ في القياس غيرَ أنه رأيٌ رأيناه، ولم يقل به أحدٌ غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحقُّ وأجملُ"[٩].

---

(٧) انظر: اللباب ١٩٢/١، شرح الجمل ١٧٨/١، التذييل ٣٤٧/٤، المغني ٢٠١، التصريح ٢٧٧/١.

(١) انظر: اللباب ١٩٢/١، شرح التسهيل ٣٩٤/١، التذييل ٣٤٧/٤، المساعد ٢٩٣/١، الهمع ١٣٨/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ١٢٢٤/٣، وهو رأي الزجاجي، ونسب للمبرد، انظر: المقتضب ٦٨/٣، الجمل ٢٠٠، شرح الجمل لابن خروف ٨٣٥/٢، شرح الجمل ١٧٨/٢، شرح التسهيل ٣٩٠/١، الهمع ١٣٨/٢.

(٣) ونسب لسيبويه والمبرد، انظر: الكتاب ١٥٧/٣، شرح التسهيل ٣٩٤/١، التذييل ٣٤٥/٤، المساعد ٢٩٩/١، المغني ٢٠٢، وانظر تعليق د. عضيمة على المقتضب ٦٨/٣ هـ ٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ١٧٨/٢، المقاصد الشافية ٢٩١/٢، التصريح ٢٩١/١، الأشموني ٢٦٦/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ١٧٨/٢، ابن عقيل ٣٤١/١، الأشموني ٢٦٦/١، الهمع ١٤٣/٢، التصريح ٢٩١/١.

(٦) انظر: المقاصد الشافية ٢٩١/٢، المغني ٢٠٢.

(٧) انظر: الارتشاف ١٢٣٠/٣.

(٨) الارتشاف ١٢٣٠/٣.

١١- دخول اللام على خَبر إنَّ إذا كانَ فعلاً ماضياً مثبتاً متَصَرفاً

لا يخلو الفعل الماضي المثبت المتصرف الواقع خَبراً لـ(إنَّ) من أن تسبقه (قد) أو لا، فإن سبقته (قد) فجُمهور النحويين جَوزوا دخول لام التوكيد عليه، فتقول: (إنَّ زيداً لقَد قام)(١)، وخالفَ في ذلك أبو بكر الماردي، فمنع ذلك، وقدرَ هذه اللامَ لامَ جوابِ قسمٍ محذوفٍ(٢)، ووافقه معاصِره محمدُ بنُ مسعودٍ الغَزني(٣).

وإذا خلا من (قد) فنقل بعض النحويين الاتفاق على منع دخول لام الابتداء عليه(٤)، ونسب بعضهم للكسائي وهشام تجويز ذلك على تقدير (قد)(٥)، وجوز الزجاج وأبو بكر الماردي دخول اللام، لا على إضمار (قد)، بل على أن هذه اللام جواب قسم محذوف(٦).

وقد صرح الماردي بهذين الرأيين في (الترشيح)، فقال:"فإن قلت: (إنَّ زيداً قام) أو (قد قام) لم يجز أن تدخل عليه اللام؛ لأن الفعل الماضي ليس له معنى اسم الفاعل، وهذا مما يضرب عنه لدقته.

ويجوز أن تقول: (إن زيداً لقام)، إذا جعلت اللام جواباً ليمينٍ محذوفة، والمعنى: إن زيداً والله لقد قام، كما قال –عز وجل-: ﴿ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم﴾(٧)"(٨).

---

(١) انظر: الكتاب ١٤/١، شرح الجمل ٤٢٩/١، شرح التسهيل ٢٨/٢، المقاصد الشافية ٣٥٠/٢، الارتشاف ١٢٦٣/٣، الجنى الداني ١٢٥، المغني ٣٠١، التصريح ٣١٢/١.

(٢) انظر: الارتشاف ١٢٦٣/٣، التذييل ١١٢/٥، توضيح المقاصد ٣٤٥/١، الجنى الداني ١٢٥، المغني ٣٠١، الأشموني ٢٨١/١، الهمع ١٧٤/٢، التصريح ٣١٢/١،٣١٤.

(٣) انظر: الارتشاف ١٢٦٣/٣، الجنى الداني ١٢٥، المغني ٣٠١، التصريح ٣١٢/١.

(٤) انظر: الارتشاف ١٢٦٣/٣، المساعد ٣٢١/١، التصريح ٣١٢/١.

(٥) انظر: التذييل ١١٢/٥، الارتشاف ١٢٦٣/٣، شرح ابن عقيل ٣٦٩/١، المغني ٣٠١.

(٦) انظر: إصلاح الخلل ١٨٤، التذييل ١١٢/٥، الهمع ١٧٤/٢، الجنى الداني ١٢٥، الأشموني ٢٨١/١.

(٧) سورة التين، آية ٤.

(٨) الترشيح ٣٣، وانظر: الارتشاف ١٢٦٣/٣، الهمع ١٧٤/٢، المغني ٣٠١.

١٢- تضمين بعض الأفعال معنى (ظن) فتتعدى لاثنين

ينقسم الفعل من حيثُ التعدي واللزوم إلى لازمٍ ومتعدٍ، والمتعدي منه ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى لاثنين أو ثلاثة، والفعل (صَير) مما يتعدى لاثنين، وقد جوز أبو بكر الماردي أن يضمن الفعل الذي يتعدى لواحد معنى (صَير)، ويجعله من هذا الباب، فيقول: (حَفَرتُ وسطَ الدار بئراً)، بمعنى: صَيرت، قال: ولا يكون (بئراً) تمييزاً؛ لأنه لا يحسن فيه (مِن)، وأجاز أيضاً: (بنيتُ الدارَ مسجداً) و(قَطَعتُ الثوبَ قَميصاً) و(قَطعتُ الجلدَ نعلاً)؛ لأن المعنى (صيرت)[١]، قال أبو حيان:"وجعلَ خَطاب من ذلك قولَ أبي الطيب:

فَمَضَتْ وقَد صَبَغ الحياءُ بياضَها لَوني كَما صَبَغَ اللُجَينَ العَسجَدُ[٢]

قال: لأن المعنى: صَير الحياءُ بياضَها لَوني، أي مثلَ لوني"[٣].

وقد رد بعض النحويين هذا، قال أبو حيان:"والصحيح أن هذا كله من باب التضمين، ولا يجوز بقياس في الكلام، وإنما يجيء في الشعر للضرورة، وإن جاء شيء منه حفظ، ولم يقس عليه لقلته"[٤]، ووافقه ابن هشام[٥].

١٣- ترك إعمال القول عمل (ظن) مع توفر الشروط

يعمل القول عمل (ظن) عند بني سليم مطلقاً[٦]، ويعمل عند بقية العرب بشروط، عَدها بعضُهم ثلاثة وبعضهم أربعة، وأوصلها آخرون إلى ستة[٧]، وهذه الشروط ليست موجبة للعمل، بل مجوزة، فيجوز عدم إعمالها إعمال الظن مع اجتماع الشروط[٨]، وقد حكى أبو حيان عن أبي بكر الماردي مسألةً تجمع

(١) نقل هذا عن الماردي أبو حيان في التذييل ٤٤/٦، والارتشاف ٢١٠٤/٤، وابن هشام في تذكرته كما في الأشباه والنظائر ٢٢٤/١، ووقع فيها: خطاب الماريني، وهو تصحيف، كما نقله السيوطي في الهمع ٢١٠/٢، ٢٢٠.

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٥٢/٢، وهو في: التذييل ٤٤/٦، الأشباه والنظائر ٢٢٤/١.

(٣) الارتشاف ٢١٠٤/٤، وانظر: التذييل ٤٤/٦، الأشباه والنظائر ٢٢٤/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٢٢٤/١.

(٦) انظر: الكتاب ١٢٤/١، المقتضب ٣٤٩/٢، التذييل ١٣٥/٦، التصريح ٣٨١/١.

(٧) انظر: التذييل ١٤٠/٦، المقاصد الشافية ٤٩٨/٢، الارتشاف ٢١٢٧/٤، االتصريح ٣٨١/١.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٢، المقاصد الشافية ٥٠٦/٢، توضيح المقاصد ٣٩٤/١.

الشروط، ولا تعمل، فقال:"وهنا مسألةٌ تجتمعُ فيها الشروط، ولا تعمل (تقول) النصب، ذكرها خطاب، قال: ولو قال قائل: (إنَّ هذا يقول: (زيدٌ منطلقٌ))، فسألتَه عن تصحيح ما يحكي عنه رفعت أبداً، وذلك قولك: (أتقول: (زيد منطلق))، والمعنى: هل أمرك كما بلغني أنك تقول: (زيد منطلق)"[(١)]، وخَطاب يعني وجوبَ الحكاية، لا جَوازها؛ لأنه أمر متفق عليه"[(٢)].

١٤- حذف الأول أو الثاني والثالث من المفاعيل

ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو (أعلمتُ عَمراً زَيداً عاقلاً) يجوز فيه حذف الأول أو الأخيرين منها اختصاراً، فتقول: (أعلمتُ عمراً) أو (أعلمتُ زيداً عاقلاً)[(٣)].

وأما الحذف اقتصاراً -وهو الحذف لغير دليل- فللعلماء فيه مذاهب، فالذي عليه أكثرُ النحويين جواز حذف الأول مع بقاء المفعولين الأخيرين، أو حذف الأخيرين مع بقاء الأول[(٤)]، ونسب هذا للمبرد[(٥)]، وهو رأي ابن السراج وابن كيسان وغيرهما[(٦)]، وروي عن المازني[(٧)]، فتقول: (أعلمتُ كَبشَكَ سميناً)، ولا تذكرُ من أعلمتَ، أو (أعلمتُكَ) ولا تذكُرُ ما أعلمتَ، ورجحَه أبو بكر الماردي[(٨)] وأبو علي الشلوبين[(٩)] وابن مالك[(١٠)].

---

(١) الارتشاف ٢١٢٨/٤.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٥٠٦/٢، الهمع ٢٤٨/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤١/١، شرح الجمل ٧٠٦/٢، الارتشاف ٢١٣٥/٤.

(٤) انظر: الارتشاف ٢١٣٥/٤، الهمع ٢٥٠/٢.

(٥) انظر: التذييل ١٥٤/٦، على أن المبرد قال في المقتضب ١٢٢/٣ في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة:"ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض، لأن المعنى يبطل العبارة عنه، لأن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلاً، فألزمه ذلك الفعل غيره".

(٦) انظر: الأصول ١٨١/١، التعليقة ٧٢/١، التذييل ١٥٤/٦، الارتشاف ٢١٣٥/٤، الهمع ٢٥٠/٢.

(٧) انظر: علل النحو ٢٨٩، التذييل ١٥٤/٦، الارتشاف ٢١٣٥/٤.

(٨) انظر: التذييل ١٥٤/٦، الارتشاف ٢١٣٥/٤، الهمع ٢٥٠/٢، التصريح ٣٨٨/١.

(٩) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٠٦/٢.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٩٩/٢.

وظاهر كلام سيبويه عدم جواز حذف أي من المفاعيل الثلاثة اقتصاراً[١]، وهو قول ابن طاهر وابن خروف وابن عصفور وغيرهم[٢]، ونقل أبو حيان عن الشلوبين ترجيحه له، كما نقل عنه أنه يرى جواز حذف الأول مع بقاء الأخيرين دون العكس[٣]، ونسب هذا لأبي علي الفارسي[٤]، ونقل عن الجرمي عكس هذا[٥]، وهو جواز حذف الأخيرين فقط، لأنهما في حكم مفعولي ظن، دون الأول لأنه في حكم الفاعل، ونقل عن الشلوبين أيضاً[٦]، ورجحه ابن جمعة الموصلي[٧].

ولعل ما عليه أكثر النحويين واختاره أبو بكر المارديِ هو الصواب، إذ لا يوجد مانع يرتكز عليه في حذف المفعول الأول أو المفعولين الأخيرين دون إخلال بالجملة، قال ابن مالك:"وزعم ابن خروف أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه، ولا حجة له في ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمة تأولها الأكثرون"[٨].

وقد احتج أبو بكر المارديِ بقوله تعالى:﴿ ﴿ شُؤْرَةُ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ ﴾[٩]، ورده أبو أبو حيان فقال:"ليست الآية مما يستدل به على زعم خطاب؛ لأن هذا الحذف للمفعولين والاقتصار على الفاعل ليس بحذفِ اقتصارٍ، وإنما هو حذفُ اختصارٍ، وهو جائز، و(نَبأَ) هنا على بابها، ليست مضمنة معنى (أعلَم)، ألا ترى إلى

(١) انظر: الكتاب ٤١/١، شرحه للسيرافي ٣٢٧/٢، شرح الجمل ٣١٣/١، شرح الجزولية ٧٠٦/٢.
(٢) انظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢، المقرب ومعه المثل ١٥٨، التذييل ١٥٥/٦، الارتشاف ٢١٣٥/٤، تعليق الفرائد ٢٠٩/٤، الهمع ٢٥٠/٢.
(٣) انظر: الارتشاف ٢١٣٥/٤، التذييل ١٥٥/٦، وانظر أيضاً: تعليق الفرائد ٢٠٩/٤.
(٤) انظر: تعليق الفرائد ٢١٠/٤.
(٥) انظر: الارتشاف ٢١٣٥/٤، الهمع ٢٥١/٢.
(٦) انظر: التذييل ١٥٦/٦.
(٧) انظر: شرح ألفية ابن معط ٥٢٠/١.
(٨) شرح التسهيل ١٠٠/٢، وانظر: شرح الكافية ق٢ ج٩٧٩/٢، التذييل ١٥٤/٦.
(٩) سورة التحريم، آية ٣.

تعديتها أولاً بالباء، في قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ﴾[1]... والذي نختاره هو أن يرجع ذلك إلى السماع، فإن وجد محذوفاً مُبقىً المفعولان دونه اقتصاراً، أو مُبقىً هو محذوفاً مفعولا الفعل أجزناه، وإلا فالمنع"[2].

١٥- إلغاء عمل الفعل في المفعولين الأخيرين

المفعولان الأخيران في باب (أعلم) أصلهما مبتدأ وخبر، كمفعولي (ظن)، وقد اختلفوا في إلغاء عمل الفعل فيهما، كما يلغى في مفعولي (ظن)، فتقول: (زيد أعلمتك عاقل)، كما تقول: (زيد ظننت عاقل).

فمنع جمع من النحويين الإلغاء فيهما وأوجبوا نصبهما[3]، واختار هذا القول أبو علي الشلوبين وابن أبي الربيع وابن جمعة القواس وغيرهم[4]، وجوزه ابن مالك[5]، محتجاً بقول الشاعر:

وأنتَ أراني اللهُ أمنعُ عاصِمٍ وأمنحُ مُستَكفى وأسمحُ واهِبِ[6]

فألغى (أراني) متَوسطاً، قال: ومثله قولُ بعضِ من يوثقُ بعربيته: (البركةُ أعلَمَنا اللهُ مع الأَكابر)[7]، وقد رجح هذا القول أبو حيان والمرادي وابن هشام وغَيرهم[1]،

---

(١) سورة التحريم، آية ٣.

(٢) التذييل ١٥٧/٦.

(٣) انظر: علل النحو ٢٨٩، اللباب ٢٥٩/١، شرح الكافية ق٢ج١٠٠٨/٢، الأشباه والنظائر ٤٣٠/٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٠٧/٢-٧١٠، شرح ألفية ابن معط ٥٢٠/١، التذييل ١٥٩/٦، الارتشاف ٢١٣٦/٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٠٢/٢.

(٦) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل، وقبله:

وكيفَ أُبالي بالعِدا ووعيدهم وأخشى مُلِماتِ الخطوب الصوائبِ

وهو في: شرح التسهيل ١٠٣/٢، التذييل ١٦٠/٦، تعليق الفرائد ٢١١/٤، المساعد ٣٨١/١، الهمع ٢٤٩/٢، الأشموني مع شرح شواهده للعيني ٣٩/٢، الدرر ٢٧٧/٢.

(٧) شرح التسهيل ١٠٣/٢، وهذا قول مأثور لبعض العرب لم يعين قائله، وهو في: المساعد ٣٨١/١، شرح ابن عقيل ٢/ ٦٥، الهمع ٢٤٩/٢، شرح الأشموني ٣٩/٢، تعليق الفرائد ٢١١/٤، التصريح ٣٨٩/١.

قال أبو حيان:"والحكم في هذا السماع...، وقد سمع الإلغاء في (أعلم) متوسطة"[٢]، ثم نقل الأدلة التي ذكرها ابن مالك.

وقد فصل أبو بكر الماردي في هذه المسألة فمنعه إن بني الفعل للفاعل، وجوزه إن بني للمفعول[٣]، فقال:"لا تلغى (أعلم) وأخواتها؛ لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر، لبقاء الأول غير مرتبط، فإن بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك، إذ ليس حينئذ إلا منصوبان ينعقد فيهما مبتدأ وخبر، ولم يؤثر فيهما شيء"[٤]، وقال أيضاً:"(زيدٌ نُبئتُ عالمٌ) و(أخوكَ أُعلِمتُ فقيه) ألغيت للتوسط، وإن شئت أعملت،... (زيدٌ أنبئتُ عمراً خَيرَ الناس) و(أَعلَمتُ)، ولا يجوز إلغاؤها توسطت أو تأخرت"[٥]، ووافقه الجزولي[٦].

١٦- نيابة الظرف عن الفاعل

مما يقوم مقام الفاعل الظرف إذا كان متصرفاً مختصاً نحو (صيم رمضانُ)، و(جلس أمام الأمير)[٧]، وقد ذكر أبو بكر الماردي أن إقامة الوقت المحدد الموقوت لا خلافَ فيه بين العلماء، راداً بذلك قولَ دريود منع نيابة بعض الظروف، قال في (الترشيح):"وأما الأيام المعروفة بأعيانها كـ(يومِ السبت) و(يومِ الأحد)، والأزمنةُ المحدودةُ كـ(الشتاءِ) و(الصيفِ) و(الربيعِ)، وأوقاتُ الليلِ والنهارِ

---

(١) انظر: شرح الكافية ق٢ج٢/١٠٠٨، التذييل ١٥٩/٦، توضيح المقاصد ٣٩٥/١، التصريح ٣٨٩/١.

(٢) التذييل ١٥٩/٦.

(٣) انظر: الارتشاف ٢١٣٦/٤، التصريح ٣٨٩/١.

(٤) التصريح ٣٨٩/١.

(٥) الارتشاف ٢١٣٦/٤.

(٦) الجزولية ٨٣، وبذلك يعلم أن أبا بكر الماردي قد سبق الجزولي لهذا الرأي، قال أبو علي الشلوبين:"لم أر التفريق بين بناء الفعل للفاعل والمفعول في هذه الأفعال في الإلغاء والتعليق إلا لهذا الرجل"، ثم قال:"ولا أبعد أن يكون قد قاله غيره، وإن كنت لم أره" شرح المقدمة الجزولية ٧٠٩/٢-٧١٠.

(٦) انظر: شرح الجمل ٥٣٦/١، شرح التسهيل ١٢٧/٢، المقاصد الشافية ١٠/٣، ٣٣، ٣٦، الأشموني ٦٤/٢، التصريح ٤٢٨/١.

مثل (بكرة) و(عَشَية) و(سَحَر) -إذا أردت به واحداً من الأسحار- و(الظهر) و(العصر) و(المغرب) و(العشاء)، فإنك تقيمها مقامَ الفاعل جُمع.

وكان دُرَيدٍ لا يرى ذلك، ويقول: كل وقتٍ محدودٍ يحسن فيه (ائتني) فانصبه أبداً، كقولك: (سير به يومَ الجمعة) و(بكرةً) و(غدوةً) و(عَشيةً) بالنصب لا غَير؛ لأنك تقول: (ائتني يومَ الجمعة)، وهذا غلطٌ منه؛ لأنك تقول: (ائتني شهرَ رمَضان) و(أيامَ التشريق)، ثم تقيم ذلك مقام الفاعل، فتقول: (سير عليه شهرُ رمضان وأيامُ التشريق)، وهذا ما لا اختلافَ فيه؛ لأنه موقوتٌ محدودٌ محصورُ العدد.

وقد أجاز سيبويه –رحمه الله-: (سير عليه بكرةٌ وغدوةٌ ويومُ الجمعة ويومُ السبت) بالرفع(١)، على أن تقيمَها مقامَ الفاعل، وكذلكَ ما أشبهه"(٢).

١٧- صياغة الفعلِ الذي على (انفعل) أو (افتعل) معتلِّ العَين للمجهول

إذا كان الفعل الماضي معتل العين على وزن (انفعل) أو (افتعل) نحو (انقاد) و(اختار)، فيصاغ للمجهول بكَسر ما قبل الألف، فتقلب الألف ياء، فيقال: (انقِيد) و(اخْتِير)، وجوز كثير من النحويين فيه أيضاً إشمام الكسر بالضم، وإبدال الياء واواً، كما يجوزُ في ذلك الثلاثي(٣)، إلا أنَّ أبا بكر الماردي منعَ هذين الوَجهين، وإن كانا جائزين قياساً(٤)، قال:"كان قياسها –يعني (اختير) و(انقيد)- أن يجري مجرى (قيل) و(بيع) في الإشمام، وفي قلب الياء واواً، كما قيل: (بوع) و(كول) الطعام، ولكني لم أره قولاً لأحد"(٥)، ولذا فقد نفى بعض المتأخرين القلب فيما زاد على الثلاثة(٦)، وأثبته ابن عصفور والأبدي وابن مالك وغيرهم(٧).

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٢٠، ٢٢٣.

(٢) الترشيح ٥٤-٥٥، ونقله أبو حيان في الارتشاف ٣/١٣٣٥،.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٥٤٢، شرح التسهيل ٢/١٣١، المقاصد الشافية ٣/٢٩، التذييل ٦/٣٧١.

(٤) انظر: التذييل ٦/٢٧١، الارتشاف ٣/١٣٤٥، الهمع ٦/٣٩.

(٥) الارتشاف ٣/١٣٤٥.

(٦) المرجع السابق.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٥٤٢، شرح التسهيل ٢/١٣١، الارتشاف ٣/١٣٤٥، التصريح ١/٤٣٨.

١٨- وجه دخول الفاء في (زيداً فاضرب)

ذكر بعض النحويين من مواضع تقدم المفعول به وجوباً أن يكون الناصب فعل أمر دخلت عليه الفاء، نحو (زيداً فاضرب)(١)، وقد علل أبو بكر الماردي دخول الفاء هنا بوجود معنى الشرط، فقال:"(زيداً فاضرب)، دخلت الفاء هنا لما في الكلام من معنى الشرط، ومعناهُ يدِق، فإذا قلت: (زيداً فاضرب) فكأن قائلاً قال لك: (أنا لا أضرب زيداً، ولكني أضرب عمراً)، فقلت أنت مجيباً له: (فاضرب عمراً)، ثم قلت: (عمراً فاضرب)، جعلتَ تقديمَ الاسم بدلاً من اللفظ بالشرط، كأنك قلت: (إن كان الأمر على ما وصفت فاضرب زيداً)، وكذلك (على عمرٍو فانزل)"(٢)، وذهب الفارسي وغيره إلى أن هذه الفاء زائدة، ويرى آخرون أنها عاطفة، وقالوا: الأصل: تنبه فاضرب زيداً، فالفاء عاطفة على (تنبه)، ثم حذف، فلزم تأخير الفاء؛ لئلا تقع صدراً، فلذلك قدم المعمول عليها(٣).

١٩- منع استعمال (أعلى) ظرفاً

من الظروف المكانية ما هو متصرف فيستعمل ظرفاً واسماً نحو (مكان) و(يمين) و(شمال)، تقول: (اجلس مكانَك) و(مكانُك حسنٌ)، و(اجلس يمينَ الطريق وشمالَه) و(يمينُ الطريق أقربُ ويسارُها أسهلُ)، ومنها ما هو متوسط التصرف، كالجهات الست غير (فوق) و(تحت)(٤)، وقد جعل أبو حيان من ذلك كلمة (أعلى)(٥)، إلا أنه نقل عن الماردي أنه جعله اسماً لا ظرفاً، قال:"وفي (الترشيح): تقول: (إن أسفلَ الدار آجراً)، تجعله ظرفاً، و(إن أعلى الدار آجرٌ) ؛ لأن هذا اسمٌ لا ظرف، والظروفُ تؤخَذ سماعاً ولا تُقاس"(٦).

٢٠- حكم الاستثناء المنقطع في النفي والإيجاب

(١) انظر: التذييل ٣٩/٧، الهمع ١٠/٣، وقال أبو حيان في التذييل:"ذكر ذلك بعض أصحابنا"، وأشار المحقق إلى أنه يعني خطاباً الماردي، وأحال للارتشاف ١٤٦٩/٣، وليس في هذا الموضع ما يدل لذلك.

(٢) الارتشاف ١٤٦٩/٣.

(٣) انظر: الجنى الداني ٧٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٢٩/٢، شرح ابن الناظم ٢٠٢، المقاصد الشافية ٣٠٨/٣، الهمع ١٥٦/٣، التصريح ٥٢٦/١.

(٥) انظر: التذييل ٥١/٨، الارتشاف ١٤٤٢/٣.

(٦) الارتشاف ١٤٤٢/٣.

إذا كان الاستثناءُ تاماً غَير موجب، فلا يخلو إما أن يكون متصلاً أو غير متصل، فإن كان متصلاً جاز فيه النصب على الاستثناء والتبعية للمستثنى منه، وإن كان غير متصل وجب النصب عند الحجازيين، وجوز التميميون الإتباع أيضاً[(١)]، قال أبو بكر الماردي في (الترشيح):"إذا استثنيتَ بـ(إلا) في غَير النفي شَيئاً ليسَ من صَنف ما قبلَه فانصبْ أبداً، نحو (جاءَني القومُ إلا حِماراً) و(مَرَرت بهم إلا كلباً)، وكذلكَ في النفي، تقول: (ما في الدارِ أحدٌ إلا حماراً) و(ما مَرَرتُ بأحدٍ إلا كَلباً)، وأما بنو تميمٍ فإنهم يجرُونَ هذا أجمع مجرى ما هو من صِنفِ الأول، فينصبونَ في الإيجابِ، ويبدلونَ ما بعدَ (إلا) مما قبلَها في النفي"[(٢)]، ونقل هذا أبو حيان عن الماردي، ثم استدرك عليه، فقال:"وليس البدلُ عندهم على جهة الوجوب، بل يجيزونَ النصب فيه على الاستثناء"[(٣)].

٢١- حكم ما بعد (لاسيما) بالنسبة لما قبلها

عد جماعةٌ من النحويين (لاسِيما) في أدوات الاستثناء، منهم الأخفش وأبو حاتم وابن النحاس وغيرهم[(٤)]، ولم يذكرها فيها سيبويه والمبرد[(٥)]، وقد نفى أبو بكر الماردي عدها في باب الاستثناء، وجعل ما بعدها في حكم المسكوت عنه[(٦)]، قال في (الترشيح):"وما أرى لإلحاقها في (بابِ الاستثناء) وَجهاً؛ لأنكَ إذا قلتَ: (جاءني القومُ ولاسِيما زَيد) فمعناه (ولا مثلَ زيدٍ فيمَن جاءني)، فكأنكَ

(١) انظر: انظر: الكتاب ٣١٩/٢، ٣٢٣، المقتضب ٤١٣/٤، الجمل ٢٣٥، المقرب ٢٣٨، شرح الجمل ٢٦٦/٢، شرح التسهيل ٢٨٦/٢، الاستغناء ٤٤٧، الارتشاف ١٥١١/٣،١٥٤١.

(٢) الترشيح ٦٣، وعنه أبو حيان في الارتشاف ١٥٠١/٣.

(٣) الارتشاف ١٥٠١/٣.

(٤) ونسب للكوفيين والزجاج، وعَدها في أدوات الاستثناء أيضاً أبو عَلي والزمخشري والشلَوبين وغيرهم، انظر: الأصول ٣٠٥/١، الصحاح (سيا) ٢٣٨٧/٦، الإيضاح ١٧٧، المفصل ٨٧، شرح الجزولية ٩٩٨/٣، شرح ألفية ابن معط ٦٠٥/١، الاستغناء ٢٩، ٣٦، الارتشاف ١٥٤٩/٣، تعليق الفرائد ١٤٧/٦.

(٥) وقد ذكرها سيبويه في باب (لا) التي لنفي الجنس، انظر: الكتاب ٢٨٦/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ١٥٥٠/٣، الهمع ٢٩١/٣.

قلتَ: (لا يأتي مثلُ زيد)، فإنما نفيتَ أن يكونَ أَحَدٌ ممن جاءكَ شِبهاً لِزيدٍ، ولعَل زيداً قد جاءك، أو لم يأتك"[(١)].

وقال أبو حيان:"والمشهور المعروف أن ما بعد (لاسيما) أولى بالمسند الذي لما قبلها من المسند إليه"[(٢)].

٢٢- إعراب قول العرب: (أما العلم والعبيد فأنت ذو علم وعبيد) ونحوه

يأتي المصدر حالاً قياساً في أنواع، فمنها قولهم: (أما علماً فعالم)، يقال لمن يصف شخصاً بعلم[(٣)]، قال أبو بكر الماردي:"إن اجتمع مصدرٌ واسمٌ فالمختار أن ينصبَ المصدر، ويرفع الاسم، تقول: (أما العلمَ والعبيدُ فأنتَ ذو علمٍ وعبيدٍ) و(أما الحمقَ والمالُ فأنت ذو حمق ومال)، تنصب المصدر على أصله، وترفع الاسم، وبعض النحويين يرى أن ينصب الاسم إذا تقدمه المصدر، فيقول: (أما العلمَ والعبيدَ فهو ذو علمٍ وعبيدٍ)، فإن تقدم الاسم رفعوا المصدر، فقالوا: (أما العبيدُ والعلمُ فهو ذو عبيدٍ وذو علمٍ) بالرفع، وهذا تفسيرٌ غير صواب، والقياس رفع الاسم ونصب المصدر[(٤)].

وقد يجوز أن تقول: (أما العبيدَ والعلمَ، وأما العلمَ والعبيدَ فأنت ذو علم وعبيد)، فتنصب (العبيد) قدمت أو أخرت على لغة من نصبهم، فقال: (أما العبيدَ فأنت ذو عبيد)، وهو غير جيد في اللغة[(٥)].

---

(١) الترشيح ٣٦، وعنه أبو حيان في الارتشاف ١٥٥٠/٣.

(٢) الارتشاف ١٥٥٠/٣، وانظر: الكتاب ٢٨٦/٢، المساعد ٥٩٧/١، الهمع ٢٩١/٣، وشك محقق (الهمع) عند ذكر اسم خطاب بالمقصود منه شكٌ لا داعي له، فالمقصود هو خطاب الماردي بلا شك، وليس هذا الموضع الأول الذي ذكر فيه خطاب، فقد تقدم مراراً، وترجم له المحقق أول وروده دون شك، وترجم له بعد ذلك مرة أخرى دون شك أيضاً، وإن كان في الموضعين نص على الماردي فهو هنا هو كذلك.

(٣) انظر: التسهيل ١٠٩، شرح التسهيل ٣٢٩/٢، المساعد ١٤/٢، الأشموني ١٧٣/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٢، المساعد ١٤/٢، الأشموني ١٧٣/٢، الهمع ١٣٩/١، التصريح ٣٧٤/١.

(٥) قال سيبويه:"وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: (أما العبيدَ فذو عبيد) يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث"، ثم قال:"وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: (أما العلمَ والعبيدَ فذو علم وعبيد)، وهذا قبيح؛ لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب..." الكتاب ٣٨٩/١.

ورأيت سيبويه يقول: ما كان من هذه المصادر نكرة فهو في موضع الحال، وكذلك (أما عالماً فلا علمَ عنده)، وهذه لغة بني تميم، فإن أدخلوا الألف واللام رفعوا، وأهلُ الحجاز ينصبون هذا نكرة ومعرفة على أنه مفعول من أجله، كأنه جواب من سأل: لأي شيء هو زيد ؟ فقلت: (أما الطعن فهو طعان)، وكذلك النكرة والصفة تنصب على الحال، تقول: (أما صديقاً مصافياً فهو صديق مصاف)[1]"[2].

٢٣- التعجب من الفعل المبني للمجهول

يرى جمهور النحويين أن من شروط ما يُتعَجب منه أن يكونَ مبنياً للمعلوم، وأنه لا يجوز أن يقال: (ما أضربَ زيداً) وأنت تتعجب من الضربِ الذي حل به، وأن ما سمع من ذلك يقتصر فيه على السماع[3]، وجوزَ أبو بكر الماردي القياسَ على ما سمع من ذلك إذا أمن اللبس، قال:"فإن قلت: (ضُرِبَ زيدٌ) لم يجز أن تقول: (ما أضربَ زيداً)؛ لأنه يلتبس بالفاعل... إلا أن يأتي من ذلك ما ليس فيه التباس"[4]، ثم ذكر بعض الشواهد على ذلك[5]، ووافقه ابن مالك والرضي وغيرهما[6]، قال ابن مالك:"وعندي أن صوغَ فعلِ التعجب وأفعَلِ التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر"[7].

(١) انظر: الكتاب ١/٣٨٤-٣٨٧، ملخصاً.

(٢) الارتشاف ٣/١٥٧٥.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٦٧، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٧، الارتشاف ٤/٢٠٨٢، توضيح المقاصد ٣/٦٨.

(٤) الترشيح ٥٩.

(٥) المرجع السابق، ونقل هذا عن الماردي أبو حيان في الارتشاف ٤/٢٠٨١، وانظر: المساعد ٢/١٦٢، الهمع ٦/٤٢، ونقله –كما يظهر من السياق والشواهد– ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٧٦، ولم يسمه.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٥، شرح الكافية ق٢ ج٢ /١٠٨٩، الارتشاف ٤/٢٠٨١، الهمع ٦/٤٢.

(٧) شرح التسهيل ٣/٤٥.

٢٤- التعجب من الرباعي

قال أبو بكر المارديّ:"فإن تعجبتَ من الرباعي فَصاعداً أو الألوانِ والعاهاتِ فإنهم عَدَلوا فيه عَن الأصل في هذا البناء واستغنوا عنه بقولهم: (أفعَلُ الفِعلِ فِعلُه)، تقول: (أشَدُّ الحمْرَةِ حُمْرَتُه)، و(أسرعُ الانطلاقِ انطلاقُه) و(أفحَشُ الصمَمِ صَمَمُه)، فالاسمُ الأولُ مبتدأٌ، والثاني مضافٌ إليه، وما بعدَ المضافِ خَبَر الابتداء، وكان القياسُ أن يقولوا: (لفُحْش الصمَمِ صممُه)، و(لَشِدة الحمْرةِ حمرَتُه)، فَيرفَعونه من حيثُ رَفَعوا (لكَرُمَ الرجُلُ زَيدٌ)، ولكِنهم استَغنَوا عنه بما ذكرتُ لك"[(١)]، ونقل السيوطي عن أبي حيان ترجيحه هذا، كما نقل عن خطاب أنه جعل اللام هنا هي لام القسم[(٢)].

٢٥- التعجب من الرباعي الذي على زنة (أفعل)

إذا كان الفعل رباعياً على زنة (أفعَل) فذهب الأخفش والمازني وابن السراج وغيرهم إلى أنه لا يجوز التعجب منه[(٣)]، ونقل عن الأخفش أيضاً جواز ذلك[(٤)]، ونسب لسيبويه والمبرد والمحققين من البصريين[(٥)]، وقد اختار الماردي القول الأول، فقال:"قد يتعجبون من لفظِ الرباعي على غَير قياسٍ في قولهم: (ما أَعْطاه) و(ما أَوْلاه) و(ما آتاه للمَعرُوف)، ولكنها شاذةٌ، والشاذُ يحفظُ حفظاً، ولا

(١) الترشيح ٥٨، وعنه أبو حيان في الارتشاف ٢٠٥٧/٤، والتذييل ١٧٠/٣ أ، وقال في التذييل قبله:"وذكر خطاب بن يوسف الماردي شرطاً في إلحاق (فَعُل) بـ(نعم) و(بئس)، وهو أنه لا يبنى متوصلاً به إلى ما لا يجوز التعجب منه، قال في كتابه (التوشيح) (كذا !) حين تكلم على (تفعل) ما نصه..." ونقل هذا عن خطاب أيضاً السيوطي في الهمع ٤٤/٥، وانظر: الكتاب ٩٩/١.

(٢) انظر: الهمع ٤٤/٥.

(٣) انظر: الأصول ٩٩/١، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/٢، شرح الجمل ٥٧٩/١، شرح المفصل ١٤٤/٧، توضيح المقاصد ٦٤/٣، شرح الأشموني ٢١/٣، المساعد ١٦٤/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية ق٢ ج٢/٧٧٠، ١٠٩٠، شرح المفصل ١٤٤/٧، الارتشاف ٢٠٧٨/٤، المساعد ١٦٤/٢، التصريح ٦٨/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٧٣/١، المقتضب ١٨١/٤ هـ٢، شرح الكافية ق٢ ج٢/٧٧٠، ١٠٩٠، شرح الكافية الشافية ١٠٨٩/٢، الارتشاف ٢٠٧٨/٤، إصلاح الخلل ٢١٧، شرح المفصل ١٥٠/٧.

يقاسُ عليه"[(١)]، وقال في موضع آخر:"وتقول: (أَعطِ بزيدٍ) و(أوْلِ به) (وآتِ به)، كما قلت: (ما أَعْطاه) و(ما أَوْلاه) و(ما آتاه)"[(٢)].

٢٦- نوع (كان) في نحو (ما كان أحسن زيداً)

تأتي (كان) متوسطة بين اسم التعجب (ما) وفعله (أحسن) عند إرادة الماضي المنقطع، نحو (ما كان أحسنَ زيداً)، وقد ذهبَ أكثرُ البصريين والكوفيين إلى أنها زائدة، لا اسم لها ولا خبر، واختاره الفارسي[(٣)].

وذهب أبو بكر الماردي إلى أنها غير زائدة، وجوز أن تكون ناقصة أو تامة، قال:"(ما كانَ أحسنَ زيداً): (ما) مبتدأ، و(كان) خَبره، و(أحسن) في التعجب موضع خبر (كان)، وفي (كان) و(أحسن) ضَميران فاعلان يعودان على (ما)، وقَد يجوزُ أن تكون (كان) هنا بمعنى الوقوع، ولا تحتاجُ إلى خبر، وضَميرها حينئذٍ عائد على غير (ما)، لكن يعودُ على مجهولٍ تقديره (كانَ الأمرُ)"[(٤)]، وقد سبقه إلى هذا السيرافي فذكر الوجهين، دون ترجيح[(٥)]، واختار الجرمي أنها (كان) الناقصة، واسمها ضمير (ما) وخبرها (أفعل)، وعزاه بعضهم إلى البصريين، ولا يصح ذلك[(٦)].

---

(١) الترشيح ٥٦.

(٢) المرجع السابق، ونقل هذا والذي قبله أبو حيان في الارتشاف ٢٠٧٩/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٧٣/١، الأصول ١٠٦/١، الجمل ١٠٣، البصريات ٢٩٤/١، شرح المفصل ١٥٠/٧، شرح الجمل ٥٨٤/١، شرح التسهيل ٣٦٠/١.

(٤) الترشيح ٦٢، قال أبو حيان:"ومذهب أكثر البصريين والكوفيين أن (كان) الداخلة بين (ما) و(أفعل) زائدة لا اسم لها ولا خبر، واختاره الفارسي، وذهب السيرافي وتبعه خطاب الماردي إلى أنها زائدة، وهي تامة، وفاعلها قال السيرافي: ضمير المصدر الدال عليه (كان)، وقال خطاب: ضميرها عائد على غير (ما) ولكن يعود على مجهول تقديره (كان الأمر)" الارتشاف ٢٠٧٣/٤-٢٠٧٤، وكلام خطاب هنا يوحي بأنها غير زائدة، بل ناقصة أو تامة، فلعل هناك سقطاً في نص (الارتشاف) هو كلمة (غير).

(٥) انظر: شرح السيرافي للكتاب ٧٧/٣.

(٦) انظر: الارتشاف ٢٠٧٤/٤، إصلاح الخلل ٢١٧، شرح المفصل ١٥٠/٧.

٢٧- نوع (ال) من نحو (نعمَ الرجلُ)

ذهب جمهور النحويين إلى أن (ال) من نحو (نعمَ الرجلُ زيدٌ) جنسية، قال سيبويه:"لأنك تريدُ أن تجعَلَه من أمةٍ كلهم صالح"(١)، وذهب بعض النحويين إلى أنها عهدية(٢)، ونسب أبو حيان للماردي ترجيحه رأي الجمهور(٣)، قال أبو بكر الماردي:"وقد يجوز (نعم الزيدُ زيدُ بنُ حارثة)، و(نعم العمرُ عمرُ بنُ الخطاب)، لأنك أردت واحداً من جماعة، فصار جيداً حسناً لكل من له هذا الاسم، وكل معنى لا نظير له، ولا هو واحد من جنس يشركه في اسمه، فلا يجوز وقوع (نعم) و(بئس) عليه"(٤)، ثم قال:"ولو قلت: (نعمت الشمسُ هذه) و(نعم القمرُ هذا) لم يجز من حيث جاز (نعم الرجل)، ولو قلت: (نعم القمر زيد)، و(نعمت الشمس هند)، لجاز على التشبيه"(٥)، وهذا لأن (ال) في الجملتين الأوليين لا تحتمل الجنسية، أما في الأخريين فتحتمل على التشبيه والتعدد.

٢٨- جواز إلحاق التاء وعدمه في نحو (نعمت جاريةً هندٌ)

يأتي فاعل (نعم) و(بئس) اسماً ظاهراً، فإذا كان مؤنثاً نحو (نعم المرأة هند) فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه، فتقول: (نعمت المرأة هند) و(نعم المرأة)، وإن كان الفاعل ضميراً مفسراً بمؤنث، فجوز أبو بكر الماردي التذكير والتأنيث أيضاً(٦)، ومنع بعض النحويين التأنيث، وأوجبوا التذكير، وأوجب التأنيث آخرون(٧).

٢٩- وقوع (فَعُل) في التعجب على ما ليس فيه (ال)

(١) الكتاب ١٧٧/٢، وانظر: الأصول ١١١/١، الجمل ١٠٨، شرح المفصل ١٣٠/٧.
(٢) انظر: التصريح ٧٧/٢، المساعد ١٢٦/٢، توضيح المقاصد ٨٤/٣، الهمع ٣٠/٥.
(٣) انظر: التذييل ١٥٩/٣ أ، الارتشاف ٢٠٤٣/٤.
(٤) الترشيح ٤٣، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف ٢٠٤٣/٤، والتذييل ١٥٩/٣ أ، وانظر: الأصول ١٢٠/١.
(٥) المرجع السابق.
(٦) انظر: الترشيح ٤٣، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف ٢٠٥٠/٤، والتذييل ١٦٣/٣ب.
(٧) انظر: الارتشاف ٢٠٥٠/٤، التذييل ١٦٣/٣ ب.

يرى أكثر النحويين أن (فعُلَ) إذا أريد به التعجب يعامل معاملة (نعمَ) و(بئسَ)، فلا يدخُلُ إلا على ما فيه (ال)، فتقول: (كرُمَ الرجلُ)، ولا تقول: (كرُمَ زيدٌ)[١]، واختاره أبو بكر الماردي، ونسبه للأخفش[٢]، واختار بعض العلماء جواز دخوله على ما ليس فيه (ال)، فتقول: (كرُمَ زيدٌ)، كما تقول: (كرُمَ الرجلُ)، فيعامل معاملة فعل التعجب، لأنك تقول: (ما أحسنَ زيداً)، كما تقول: (ما أحسن الرجلَ)، ونسب للأخفش والمبرد[٣]، ورجحه ابن عصفور وابن هشام وغيرهما[٤]، قال أبو بكر الماردي:"(كرُم الرجلُ) و(شرُفَ الغلامُ) بمعنى (ما أكرَمَه) و(ما أشرَفَه)، ولا يقعُ هذا الفعلُ في التعجب إلا عَلى ما فيه الألفُ واللامُ خاصةً في قول الأخفشِ ومن وافقَه، وقد رأيت في كتاب (المقتضب) لأبي العباس أنه يجيز (كرُمَ زيدٌ) و(شرُف عَمرٌو)، وهو يريدُ التعجبَ[٥]، ولا أدرِي ما قوله !"[٦].

٣٠- إعراب (حبذا زيدٌ)

اختلف النحويون في إعراب (حَبذا زيدٌ)، فذهب بعضهم إلى أن (ذا) فاعل (حَب)، وأفرد لأنه صار كالمثل، وهذا قول من لم ير تركيبها، ونسب للخليل وسيبويه[٧]، وهو اختيار أبي علي الفارسي وابن خروف وابن مالك وغيرهم[٨]، ويرى بعضهم أنها تركبت فصارت اسماً مرفوعاً بالابتداء، و(زيدٌ) الخبر،

(١) انظر: شرح التسهيل ٢١/٣، الارتشاف ٢٠٥٧/٤، شرح الأشموني ٣٩/٣.

(٢) انظر: الترشيح ٥٧، الارتشاف ٢٠٥٧/٤.

(٣) انظر: المقتضب ١٤٩/٢، الارتشاف ٢٠٥٧/٤، توضيح المقاصد ١٠٧/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل ٥٨٩/١، شرح الكافية ق٢ ج١١٢٩/٢، شرح التسهيل ٢١/٣، المساعد ١٣٩/٢، الهمع ٤٤/٥، التصريح ٨٦/٢.

(٥) انظر: المقتضب ١٤٩/٢-١٥٠.

(٦) الترشيح ٥٧، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف ٢٠٥٨/٤.

(٧) انظر: الكتاب ١٨٠/٢، شرح التسهيل ٢٣/٣، التذييل والتكميل ١٧٤/٣أ، الارتشاف ٢٠٥٩/٤، المساعد ١٤١/٢، التصريح ٨٨/٢.

(٨) قال ابن خروف:"(زيد) مبتدأ خبره (حبذا)، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك"، انظر: المسائل البغداديات ٢٠٤، شرح التسهيل ٢٣/٣، شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢، المقاصد الشافية ٥٥٢/٤، الارتشاف ٢٠٥٩/٤، التذييل ١٧٤/٣أ، المساعد ١٤١/٢.

وهو قول المبرد وابن السراج والسيرافي[١]، ونسب للخليل وسيبويه أيضاً[٢]، وذهب الأخفش وآخرون إلى أنها تركبت فصار (حبذا) فعلاً، والمخصوص هو الفاعل[٣]، ورجحه أبو بكر المارديِ[٤]، مخالفاً في ذلك دريوداً الذي يرى أن (ذا) صلة، يعني زائدة، وليس اسماً مشاراً إليه[٥]، قال الماردي في (الترشيح):"ومن زعمَ أنَّ (زَيداً) بدل من (ذا)[٦] لزمه أن يقول: (حبذان الزيدان) و(حبذه هند)، وهذا لم يقله أحدٌ علمناه، ولكن تقول: (حبذا أخوك) و(حبذا أخواك) و(حبذا إخوتك) و(حبذا أخواتك) و(حبذا النساء الحسان)، فهذا كله فاعل مرفوع بـ(حبذا)، وهو على لفظ واحد في ذلك كله؛ لأنه صار كالمثل.

وزعم ناس أن ارتفاعه بالابتداء، وخبره في (حبذا)، والتقدير: زيد الممدوح، وقال ابن السراج: (حبذا) مبتدأ وما بعده خبره[٧]، وأرى تقديره –والله أعلم–: الممدوح زيد، كقولك: (حبذا الرجل الصالح)، و(حبذا رجل صالح)"[٨].

٣١– إعراب الاسم المنصوب بعد (حبذا)

(١) انظر: المقتضب ١٤٣/٢، ١٤٥، الأصول ١١٥/١، ١٣٥، شرح الكتاب للسيرافي ٣١/٢أ، النكت ٥٣٧/١، الجمل ١١٠، شرح التسهيل ٢٣/٣، شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢، الارتشاف ٢٠٥٩/٤.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٠/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٣١/٢أ، شرح التسهيل ٢٣/٣، شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢، المقاصد الشافية ٥٥٢/٤، الارتشاف ٢٠٥٩/٤، التذييل ١٧٤/٣أ، المساعد ١٤١/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٢٠٥٩/٤، التذييل ١٧٤/٣أ، المقاصد الشافية ٥٥٢/٤، التصريح ٨٩/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٢٠٥٩/٤، التصريح ٨٩/٢.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٥٥٨/٤، الارتشاف ٢٠٦٠/٤، المساعد ١٤٢/٢، ونسب للربعي، انظر: شرح الكافية ق٢ج١١٣١/٢، شرح التسهيل ٢٦/٣.

(٦) هذا الرأي منسوب لابن كيسان، واختاره ابن الحاج، انظر: الارتشاف ٢٠٦٠/٤، المساعد ١٤٣/٢.

(٧) انظر: الأصول ١١٥/١، وهو رأي المبرد والسيرافي –كما تقدم–، وظاهر قول الخليل، انظر: المقتضب ١٤٥/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٣١/٢أ.

(٨) الترشيح ٤٢، ونقل هذا الرأي عن الماردي أبو حيان في الارتشاف ٢٠٥٩/٤، والتذييل ١٢٣/٣ب، وابن عقيل في المساعد ١٤٢/٢، والأزهري في التصريح ٨٩/٢.

اختلف النحويون في إعراب الاسم المنصوب في نحو (حبذا راكباً زيدٌ)، فذهب الأخفش والفارسي وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال، سواء كان جامداً أو مشتقاً[1]، ووافقهم أبو بكر الماردي، ويرى أبو عمرو بن العلاء أنه منصوب على التمييز[2]، قال الماردي في (الترشيح):"(حبذا زيدٌ راكباً)، و(حبذا أخوك ماشياً)، نصبتهما على الحال، وكان أبو عمرو بن العلاء يرى نصبه بالتمييز، لأنه يحسن أن يقول: (حبذا زيدٌ من راكب)"[3]، وجوز هذا الكوفيون وبعض البصريين[4]، وفصل بعضهم فقال: إن كان مشتقاً فهو حال، وإن كان جامداً فهو تمييز[5].

٣٢- حكم إفراد الضمير المضاف إليه (أفعل) عند عطفه على (أفعل) مضاف قبله

ضمير المؤنث والمثنى والجمع بعد (أفعل) التفضيل كغيره، تقول: (أحسن الرجلين وأجملهما) و(أحسن النساء وأجملهن)[6]، وقيل: يجوز إفراده وتذكيره، فتقول: (أحسن الرجال وأفضله) و(أحسن النساء وأفضله)[7]، وفصل أبو بكر الماردي، ففرق بين الإضافة للنكرة والإضافة للمعرفة، قال:"إذا عطفتَ على النكرة المضاف إليها أفعل قلت: (هذا رجلٌ أفضلُ رجل وأعقله) و(هذه أكرم امرأةٍ عندنا وأعقلُه) و(هؤلاء أكرم نساءٍ وأعقله) و(أفضل رجال وأعقله)، تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث، ذكرته على التوهم، كأنك قلت (مَن) في أول الكلام، وهكذا تفعل مع النكرات.

فإن أضفت (أفعل) إلى معرفة ثنيت وجمعت، وهو القياس، فقلت: (هذا أكرم الرجال وأفضلهم) و(أكرم الرجلين وأحسنهما) و(أكرم النساء وأفضلهن)، وقد أجاز ناسٌ الإفراد في هذا[8]، وهو قول الشاعر:

ومَيةُ أحسَنُ الثقَلَينِ جِيداً وَسالِفَةً وأحسَنُهُ قَذالاً[1]

(١) انظر: الأصول ١/١٢٠، البصريات ٦٤٥، الجمل ١١٠، شرح المفصل ٧/١٤٢، شرح التسهيل ٣/٢٦، الارتشاف ٤/٢٠٦١، المقاصد الشافية ٤/٥٥٨، المغني ٦٠٣.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٦١١، الارتشاف ٤/٢٠٦١، المساعد ٢/١٤٤، المغني ٦٠٣.

(٣) الترشيح ٤٣، ونقله عن الماردي أبو حيان في الارتشاف ٤/٢٠٦١، وابن عقيل في المساعد ٢/١٤٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٤/٢٠٦١.

(٥) انظر: الأصول ١/١٢٠، البصريات ٨٤٨، الارتشاف ٤/٢٠٦١.

(٦) انظر: الكتاب ١/٨٠، التذييل ٢/١٥٣، الهمع ٢/٢٠٥.

(٧) انظر: الخصائص ١/٤١٩، شرح التسهيل ١/١٢٨، المساعد ١/٨٨.

(٨) وفي نقل ياسين العليمي في حاشيته على التصريح ٢/١٠٤ هذا النص عن الماردي قال: (وقد أجاز سيبويه الإفراد)، وانظر: الكتاب ١/٨٠.

كأنه قال: وأحسنُ من ذكرنا، وإنما يكون هذا في النكرات"[٢].

وقال ياسينُ في حاشيته على (التصريح):"وحاصله أن إفرادَ الضمير مع عوده على غير مفردٍ لتأويله بالموصول، وعليه يتخرجُ ما يقع في عبارات المصنفين"[٣].

٣٣- المشتمل في بدل الاشتمال

اختلف النحويون في المشتمل في بدل الاشتمال، فقال بعضهم: إن الأول مشتمل على الثاني، وقال به أبو علي الفارسي والرماني في أحد القولين المنقولين عنهما[٤]، واختار هذا القول ابن مالك وأبو بكر الماردي[٥]، قال في كتابه (الترشيح): قياس بدل الاشتمال أن تعتبره بواحدةٍ، وهي أن يكون عاهة أو خلقاً أو فعلاً للجسد، فإن قلت: (سرني زيدٌ دارُه)، و(أعجبني زيدٌ فرسُه) و(رأيت زيداً فرسَه) لم يجز؛ لأن هذه الأشياء لا يتضمنها جسده، فإن قلت: (سرني زيدٌ ثوبُه) و(سرني زيدٌ قلنسوتُه) جاز؛ لأن الثوب يتضمنه جسده[٦].

وقد رد بعض النحويين على أبي بكر الماردي أمثلته، كما نقل أبو حيان[٧]، ورجح ابن عصفور هذا الرأي، واستدل له[٨].

---

(١) البيت من الوافر لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١/٣، من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة، مطلعها:
أراحَ فَريقُ جِيرتِكَ الجِمالا كَأنَهُمُ يُرِيدُون احْتِمالا
وهو في: الخصائص ٤١٩/٢، شرح المفصل ٩٦/٦، شرح الحماسة ٧١٥/٢، الكامل ٩٥٠/٢، شرح التسهيل ١٢٨/١، الارتشاف ٢٣٢٤/٥، التذييل ١٥٣/٢، الهمع ٢٠٥/١، المساعد ٨٩/١، خزانة الأدب ٣٩٣/٩.

(٢) الارتشاف ٢٣٢٤/٥، ونقله عن (الترشيح) أيضاً ياسين في حاشيته على التصريح ١٠٤/٢.

(٣) حاشية ياسين على التصريح ١٠٤/٢.

(٤) انظر: المقتصد ٩٣٤/٢، شرح التسهيل ٣٣٨/٣، التذييل ١٤٥/٤ ب، المساعد ٤٣٦/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٣٨/٣، الارتشاف ١٩٦٨/٤، التذييل ١٤٥/٤ ب، المساعد ٤٣٦/٢، وقد تحرف اسمه عنده إلى (خطاب الماوردي)، ولم ينبه على ذلك المحقق، الهمع ٢١٣/٥.

(٦) انظر: التذييل ١٤٥/٤ب، الارتشاف ١٩٦٨/٤.

(٧) انظر: التذييل ١٤٥/٤ب.

(٨) انظر: شرح الجمل ٢٨٢/١.

والرأي الثاني أن يكون الثاني مشتملاً على الأول، ونسب للفارسي والرماني أيضاً[(١)]، نحو (سرق زيد ثوبه)، ورد هذا القول ابن عصفور، فقال: وذلك لأنه يجوز أن تقول: (سرق عبد الله فرسه)، والفرس ليس مشتملاً على عبد الله[(٢)].

٣٤- وجود بدل الغلط

جوز سيبويه وجماعة من النحويين بدل الغلط، كقولك: (مررتُ بزيدٍ حمارٍ)[(٣)]، وذكر المبردُ وأبو بكر الماردي أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها ولا نظمها[(٤)]، قال أبو بكر الماردي:"وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، فطالبت غيري به فلم يعرفه"[(٥)]، ولذا فقد قال ابن عصفور – في تعداده لأنواع البدل-:"والاثنان الجائزان قياساً ولم يرد بهما السماع: بدل الغلط... وبدل النسيان"[(٦)].

وقد نقل الشاطبي عن الماردي قوله بعد ذلك:"إلا أن بعض أصحابنا قال لي: هو في شعر ذي الرمة حيث يقول:

لَمْياءُ في شَفَتَيها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاتِ وفي أَنْيابِها شَنَبُ[(٧)]

فـ(حُوَّة) مبتدأ، و(لَعَس) بدل غلط منه؛ لأن (الحُوة) غير (اللَّعَس)، و(الحُوة) السواد بعينه، و(اللَّعَس) سواد مشرب بحمرة،... وليس البيت على ما ذكر، وإنما

(١) انظر: شرح الجمل ٢٨٢/١، الارتشاف ١٩٦٨/٤، الهمع ٢١٣/٥.
(٢) انظر: شرح الجمل ٢٨٢/١.
(٣) انظر: الكتاب ٤٣٩/١، المقتصد ٩٣٥/٢، التذييل ١٤٣/٤أ، المساعد ٤٣٤/٢.
(٤) المقتضب ٢٩٧/٤، المساعد ٤٣٤/٢، الهمع ٢١٥/٥.
(٥) الارتشاف ١٩٧٠/٤، وهو في التذييل ١٤٣/٤أ، المقاصد ٢٠٥/٥، المساعد ٤٣٤/٢، الهمع ٢١٥/٥.
(٦) شرح الجمل ٢٨٢/١.
(٧) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ٣٢/١، من قصيدته المشهور التي مطلعها:
ما بالُ عينكَ منها الماءُ ينسربُ كأنها من كُلَى مفريةٍ سَرِبُ
وهو في: مقاييس اللغة ١٥٥/٣، الخصائص ٢٩١/٣، جمهرة أشعار العرب ٣٩٥٠، شرح الجمل ٢٨٢/١، التذييل ١٤٣/٤أ، شرح الأشموني ١٢٧/٣، الهمع ٢١٥/٥، الدرر ٥٦/٦.

(اللعَس) مصدر وصفت به، تقديره: حُوةٌ لَعْساء، كقولك: حكم عَدل وقول فَصل،... فهذا أولى"[١]، وبمثل ذلك رد ابن عصفور[٢].

وقد أشار أبو حيان إلى بعض من قال بذلك، فقال:"وزعم ناس من أهل الأندلس منهم أبو محمد بن السيد أنه وجد في شعر العرب بدل الغلط، وما ذكره تأوله منكرو ذلك"[٣]، كما أشار أبو حيان إلى احتجاجهم ببيت ذي الرمة، ونقل رد خطاب عليهم[٤]، وقال الشاطبي:"وقد قيل: إن الحُوة واللَّعَس بمعنى واحد،... فلا دليل فيه"[٥].

٣٥- مجيء الفاء بمعنى الواو

ذهب بعض النحويين إلى أن حرف الفاء في العطف يأتي بمعنى الواو، في دلالته على مطلق الجمع دون ترتيب[٦]، واحتجوا ببعض المسموع[٧]، ومن ذلك قول امرئ القيس:

قِفا نَبكِ من ذِكْرى حَبيبٍ ومنزلِ بِسقطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحَومَلِ[٨]

(١) المقاصد الشافية ٥/٢٠٥، ونقل بعضه عن خطاب أبو حيان في التذييل ٤/١٤٣أ.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٢٨٢، وعباراته قريبة جداً من عبارات خطاب.

(٣) الارتشاف ٤/١٩٧٠، وانظر: التذييل ٤/١٤٣أ.

(٤) انظر: التذييل ٤/١٤٣أ.

(٥) المقاصد الشافية ٥/٢٠٥.

(٦) وقد حكي عن الفراء والكوفيين، ونسب للأخفش أيضاً، انظر: معاني القرآن ١/٣٧١، ٣/٩٥، شرح الجمل ١/٢٢٨، الارتشاف ٤/١٩٨٥، الجنى الداني ٦٢، المغني ٢١٤، الهمع ٥/٢٣٢، التصريح ٢/١٦١.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٢٢٩، المقاصد الشافية ٥/٨١، المغني ٢١٤.

(٨) البيت أول معلقة امرئ القيس في ديوانه ١٥، وهي في: شرح القصائد السبع ١٥، سر الصناعة ٢/٥٠١، شرح الجمل ١/٢٥٩، الإنصاف ٢/٦٥٦، شرح المفصل ٢/١٢٨، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٧، الارتشاف ٥/٢٣٨١، الجنى الداني ٦٣، المقاصد الشافية ٥/٨٢، المغني ٢١٤، شرح شواهده ١/٤٦٣، خزانة الأدب ١/٣٣٢، ٣/٢٢٤، شرح الأشموني ٣/٣٠٩.

قالوا: المعنى بين الدَّخول وحومل؛ لأن هذا من مواضع الواو[١]، واختار جمهور النحويين أن الفاء لا تأتي بمعنى الواو، وتأولوا ما سمع من ذلك[٢]، فقالوا في بيت امرئ القيس: إن الرواية المشهورة بالواو[٣]، ونقل هذا عن الأصمعي[٤].

ووافق أبو بكر الماردي في هذا جمهور النحويين، فقال:"وقد يجوز عندي على أن (الدَّخول) مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة كثيرة، فتم الكلام، كما تقول: (قعدت بين الكوفة)، تريد بين دورها وأماكنها وطرقها، أو ما أشبه ذلك مما يشتمل عليه، فإذا جاز هذا في (الكوفة) لم يمتنع في مثل (الدَّخول) على مثل هذا، فجئت بالفاء على تقدير: فبين حومل، وجعلت (حوملاً) مكاناً متضمناً لأمكنة أيضاً، فصار هذا كقولك: (اختصم إخوتك فأعمامك)، إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه"[٥]، قال:"وهذا عندي أصح من أن أجعله شاذاً إذا ثبتت الرواية"[٦]، وقد حكى ابن هشام هذا التأويل عن جماعة النحويين[٧].

٣٦- مجيء (ثم) بمعنى الواو

ذهب جمهور النحويين إلى أن (ثم) تفيد الترتيب والتراخي، بخلاف الواو التي تفيد مجرد الاشتراك في الحكم[٨]، وذهب الفراء والأخفش وغيرهما إلى أنها

(١) انظر: المقاصد الشافية ٨٢/٥.
(٢) انظر: شرح الجمل ٢٢٩/١، المقاصد الشافية ٨٢/٥، المغني ٢١٤، التصريح ١٥٨/٢.
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٨٢/٥، التصريح ١٥٨/٢.
(٤) انظر: شرح القصائد السبع ١٩، المغني ٢١٥.
(٥) المقاصد الشافية ٥/ ٨٣، ونقله الأزهري في التصريح ١٥٨/٢، ووقع فيه (خطاب المادري)، وهو تصحيف.
(٦) المرجع السابق، وانظر: التصريح ١٥٨/٢.
(٧) انظر: التصريح ١٥٨/٢، المغني ٢١٥.
(٨) انظر: الكتاب ٤٢٩/١، ٤٣٨، معاني القرآن وإعرابه ٣٠٥/٢، ٣٢١، شرح الجمل ٢٣١/١، شرح المفصل ٩٦/٨، الارتشاف ١٩٨٩/٤، رصف المباني ٢٥٠، التصريح ١٦٤/٢.

تأتي بمعنى الواو، فلا تفيد الترتيب[١]، ونسبه بعضهم للكوفيين[٢]، وقد احتجوا ببعض الأمثلة المسموعة التي أولها الجمهور[٣]، واختار أبو بكر الماردي رأي جمهور جمهور النحويين، فقال:"الدليل على أن (ثم) لا تكون بمعنى الواو إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال: (هذا بيمن الله ويمنك) بالواو، ولكن أجازوا أن يقال: هذا بيمن الله ثم يمنك... ولو كانت بمعنى الواو ما فروا إليها... وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون: ما شاء الله وشئت، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال:"لا تقولوها، وقولوا: ما شاء الله ثم شئت"، حدث به قاسمُ بنُ أصبغ"[٤].

٣٧- عدم جواز (ما قام زيد ولكن عمرو) على تقدير (لكن) حرف عطف.

قال أبو بكر الماردي:"ولو قلت: (ما قام زيد ولكن عمرو) لم يجز ؛ لأنه لا يجمع بين حرفي عطف"[٥].

وقد ذكر ذلك عنه أبو حيان عند حديثه عن الرأي الخامس في (لكن)، وهو أن العطف بها من عطف الجمل لا من عطف المفردات، والواو هي العاطفة، والأقوال الأربعة هي: أنها ليست بحرف عطف، بل هي حرف استدراك، والعطف بالواو، والثاني: أنها حرف عطف، ولا تحتاج إلى الواو، والثالث: أنها عاطفة

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٥/٢، ٣٢١، شرح التسهيل ٣٥٤/٣، الارتشاف ١٩٨٨/٤، وفي النفس من نسبة هذا الرأي للفراء، فإن عباراته في المعاني تفيد موافقته للجمهور، انظر: معاني القرآن ٣٩٦/١.

(٢) انظر: رصف المباني ٢٥٠.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢٣١/١، المقاصد الشافية ٨٧/٥، الجنى الداني ٤٢٦، المغني ١٥٩.

(٤) المقاصد الشافية ٨٩/٥، وقد وقع فيه (خطاب الماوردي)، في النسخ الثلاث، وهو تحريف، كما ذكر المحقق.

(٥) الارتشاف ١٩٧٦/٤.

بنفسها، ولا بد في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة، والرابع: أن العطف بها وأنت مخير بين أن تأتي بالواو ولا تأتي بها، وهو قريب من القول الثاني[١].

٣٨- حكم المعطوف النكرة المقبل عليها على المنادى

إذا كان المعطوف على المنادى نكرة غير مقبل عليها نصبتَ ونونتَ، نحو (يا زيدُ وغُلاماً)، فإن كان نكرة مقبلاً عليها فذهبَ الأخفشُ إلى عَدَم جَواز عطفها[٢]، وتبعَه أبو بكر الماردي وابن عصفور، فلا يجوز عندَهم أن تقولَ: (يا زيدُ ورَجلٌ)[٣]، واحتج أبو بكر الماردي بأنه لا يجوز حذف (ال) إلا إذا ولي حرف النداء، كقولك: (يا رجل ويا غلام)[٤]، وجَوز ذلكَ المبرد، فأجاز: يا ثلاثةُ وثلاثون، إذا أردت: يا أيها الثلاثة ويا أيها الثلاثون[٥]، وغلطه خطاب في ذلك، وجعل تصحيح المسألة أن يقال: يا ثلاثة والثلاثون[٦]، واحتج ابنُ عصفور لَعدم الجواز، فقال:"ولا يجوز في باب النداء عطف نكرة مقبل عليها على غيرها من الأسماء؛... لأنك إذا قلت: (يا زيدُ ورجلٌ) لم يبقَ ما هو عوضٌ من الألف واللام"[٧].

٣٩- لغة الضم في الاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

يجوز في الاسم المفرد الصحيح المضاف إلى ياء المتكلم نحو (غُلامي) عند ندائه ست لغات: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، وبقاء الياء ساكنةً، أو

(١) انظر: الأشموني ٣/٩١، الجنى ٥٨٨، المغني ١/٢٩٣، شرح الجمل ١/٢٢٣، شرح التسهيل ٣/٣٤٣، شرح الكافية ٤/٤٢٠، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣١، الإيضاح ٢٩٠، المسائل المنثورة ٤١، التصريح ٢/١٣٥، الكتاب ١/٢١٦، المقتضب ١/١٢، الانصاف ٢/٤٨٤.

(٢) انظر: التذييل ٤/٢٠٤ ب، الارتشاف ٤/٢٢٠٠، المساعد ٢/٥١٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢/٩٥، الارتشاف ٤/٢٢٠٠.

(٤) انظر: التذييل ٤/٢٠٤ ب، ووقع فيه بدون (إلا)، ولعل الصحيح ما أثبت.

(٥) انظر: المقتضب ٤/٢٢٤، الارتشاف ٤/٢٢٠٠، المساعد ٢/٥١٣.

(٦) انظر: التذييل ٤/٢٠٤ ب.

(٧) شرح الجمل ٢/٩٥.

مفتوحةً، وكذلك قلب الياء ألفاً، أو حذفها والاكتفاء بالفتح[١]، وجوز بعض النحويين حذف الياء مع ضم الاسم، كما تضم المفردات[٢].

وقد جعل أبو بكر الماردي هذه اللغة لغةً قبيحةً، قال:"والخامسةُ قليلةٌ رديئةٌ، وهي (يا غلامُ) بحذف الياء وضم الميم، وأنت تريد (يا غلامي)، وهذا قبيح؛ لأنه يلتبس المضاف بغيره، كقولك: (يا غلامُ) إذا أردت (يا أيها الغلام)، وهذه لغة ذكرها أبو القاسم الزجاجي في كتابه[٣]، ولم ينص عليها بالضم، ولكن بعض شيوخنا يرويه بالضم، وذلك لا يصح، والصواب (يا غلامَ) بالفتح، فحذفَ الألف المنقلبة عن الياء، كما حذف الياء في (يا غلامِ)، وهي قليلة؛ لأن الألف خفيفة والياء ثقيلة، فجاز حذف الياء، وقبح حذف الألف"[٤].

والذي عليه أكثر النحويين جَواز هذه اللغة، فقَد أثبتَها سِيبويه وغَيره، وقد ورَدت بها بعضُ القراءات[٥]، بل هي أثبت عند بعض النحويين من الفتح مع حذف الألف[٦]، ولذا فقد رجح الشاطبي أن تكون حركة الدال من قول ابن مالك في ألفيته:

واجعَلْ مُنادىً صَحَّ إنْ تضَف لِيا كَعَبدِ عَبدِي عبدَ عَبدا عَبدِيا[٧]

هي الضم، فقال:"... والثالث: حذف الياء وإزالة الكَسرة وبناء الاسم على الضم، وهو الذي ينبغي أن يضبط به المثال الثالث في كلام الناظم، فإنه يمكن في ضبطه الضم، والفتح بغير ألف، وإن كان محكياً في المسألة، فهي لغة ضعيفة، لم

(١) وقد جوز هذا الوجه الأخفش والمازني والفارسي، ومنعه الأكثرون، انظر: المقرب ٢٤٩، شرح جمل الزجاجي ٩٩/٢، الارتشاف ١٨٥٢/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢٠٩/٢، المقتضب ٢٦٣/٤، المقرب ٤٢٨، شرح جمل الزجاجي ٩٩/٢.

(٣) انظر: الجمل ١٦٠.

(٤) الارتشاف ١٨٥٢/٤، وانظر: الهمع ٣٠١/٤.

(٥) انظر: الكتاب ٢٠٩/٢، المقتضب ٢٦٣/٤، المساعد ٣٧٦/٢، شرح ابن خروف للجمل ٧٢٣/٢، توضيح المقاصد ٣٠٥/٣، التصريح ٢٣٢/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل ١٠٠/٢، المقرب ٢٤٨، المقاصد الشافية ٣٣٦/٥، الهمع ٣٠١/٤.

(٧) انظر: الألفية مع شرح ابن الناظم ٤١٢.

يحكها سيبويه بخلاف الضم، فإنها قوية"[١]، والذي عليه شراح الألفية هو ضبطها بالفتح[٢].

٤٠-: حكم أسماء الأفعال من حيث التعريف والتنكير

يرى جمهور النحويين أن أسماء الأفعال منها ما هو معرفة، ومنها ما هو نكرة، فما لزم التنوين فهو نكرة، نحو (واهاً)، وما امتنع تنوينه فهو معرفة، نحو (نزالِ) ونحوه، وما يصح تنوينه وترك تنوينه فهو في حال تنوينه نكرة، وفي حال عدم تنوينه معرفة، نحو (صهٍ) و(صهِ) و(مهٍ) و(مهِ)[٣]، ويرى بعض النحويين أن أسماء الأفعال جميعها معرفة، ما نون منها وما لم ينون؛ لأنها أعلام أجناس مثل (سبحان)[٤]، ونسب هذا لابن خروف[٥].

وقد وافق أبو بكر المارديِ جمهور النحويين، كما هو الظاهر من المنقول من كلامه، حيث يقول:"وتقول للشيء إذا رضيته: (بخٍ بخْ) ساكن الثاني؛ لأنه معرفة، و(بخٍ بخٍ) منون مكسور لالتقاء الساكنين، وكذلك ما أشبهه من الأصوات الثنائية"[٦]، ويقول:"(إيهاً): اكفف، و(ويهاً) في الإغراء، و(واهاً) في الاستطابة، هن نكرات، ولذلك نون"[٧].

٤١- تعدي اسم الفعل (حَيَّ) إلى المفعول

اسم الفعل (حَيَّهَلَ) يجوز أن يستعمل مركباً، فيكون متعدياً، تقول: (حَيهَلَ الثريدَ)، بمعنى (ائْت الثريدَ)، ويجوز تعديته بالباء وبـ(إلى) وبـ(على)[٨]، فإذا أفرد (حَيَّ) فقال بعض العلماء بلزومه، وأنه يتعدى بـ(على)، نحو (حيَّ على

(١) المقاصد الشافية ٥/٣٣٦.
(٢) انظر: شرح ابن الناظم ٤١٢، توضيح المقاصد ٣/٣٠٥، شرح الأشموني ٣/١٥٥.
(٣) انظر: التسهيل ٢١٣، المقاصد الشافية ٥/٥١٤، التذييل ٥/٣٠ أ.
(٤) انظر: التذييل ٥/٣٠ أ، المساعد ٢/٦٥٨.
(٥) انظر: التذييل ٥/٣٠ أ، التصريح ٢/٢٩٤.
(٦) الارتشاف ٥/٢٢٩٣.
(٧) المرجع السابق ٥/٢٢٩٧.
(٨) انظر: الكتاب ١/٤١، ٣/٣٠٠، الشعر ١/٦٨، المفصل ١٨٦، شرح المفصل ٤/٤٥.

الصلاة)، ولا يتعدى بنفسه[١]، ويرى أبو بكر الماردي أنه يتعدى بنفسه، فتقول: (حي الثريدَ)، بمعنى (ائت الثريد)[٢]، واحتجَّ بقول الشاعر:

أنشأتُ أسأَلهُ ما بالُ رُفْقَتِهِ حَيَّ الحمُولَ فإنَّ الرَّكبَ قَد ذَهَبا[٣]

بنصب (الحُمُول) متعدياً، بمعنى (ائت الحمول)، قال البغدادي:"وهذه رواية الجوهري في (الصحاح)[٤]، وكذا رواه خطاب بن يوسف في (الترشيح)، وقال: أخذ يسأل غلامه: ما بال الرفقة ؟ وأين أخذت ؟ ثم قال له: حَي الحمولَ يا غلام، أي: ائتها وحثها، انتهى"[٥]، واختار هذا الرضي أيضاً[٦].

وقد أشار أبو حيان إلى لزوم (حَي)، فقال في (حَيَّهل):"إنها مركبة من (حيَّ)، ومعناها أقبل، و(هلَ)"[٧]، ثم قال:"وقد يفرد كل واحد منهما... وتصل (حَي) بـ(على) خاصة، فتقول: (حيَّ على)"[٨].

٤٢- تنوين أسماء الأصوات عند تنكيرها

أسماء الأصوات من المبنيات لشبهها بالحرف، فهي أولى بالبناء من أسماء الأفعال[٩]، ويرى أبو بكر الماردي أنها عند تنوينها تدل على نكرة، فإذا ترك تنوينها تعرفت، قال:"فإن كان الصوت المحكي ثلاثياً ساكن الوسط، كسرتَ آخره لالتقاء الساكنين، ولم تنونه إن أردت المعرفة، وإن نكرت نَونت، تقول: (قال الغراب: (غاقِ))، و(قال الحجر: (طاقِ))، و(قال الغزال: (ماءِ)) تريد المعرفة،

(١) انظر: الشعر ٦٨/١، المفصل ١٨٦، الارتشاف ٢٣٠٨/٥، خزانة الأدب ٢٦١/٦،٢٥٢.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٢٥١/٦.

(٣) البيت من البسيط لعمرو بن أحمر في ديوانه ٤٣، وهو في: الشعر ٦٩/١، تهذيب اللغة (حي) ٢٨٢/٥، الصحاح (هلل) ١٨٥٤/٥، شرح المفصل ٤٧/٤، شرح الكافية ق٢ ج١ /٣١٠، لسان العرب (حيا) ٢٢٢/١٤، خزانة الأدب ٢٥١/٦، وفي بعضها برواية أخرى.

(٤) انظر: الصحاح (هلل) ١٨٥٤/٥.

(٥) خزانة الأدب ٢٥١/٦، وقال البغدادي بعد هذا:"نقله عنه أبو حيان في التذكرة"، ولم أجده في المطبوع منها، فلعله في المفقود، كما لم أجده في الارتشاف أيضاً.

(٦) انظر: شرح الكافية ق٢ ج١ /٣١٠.

(٧) الارتشاف ٢٣٠٧/٥.

(٨) المرجع السابق.

(٩) انظر: شرح الأشموني ٢٠١/٣، توضيح المقاصد ٨٩/٤.

ومعناه: قال هذا الصوت بعينه، وإن نكرت نونت، فقلت: (غاقٍ) و(طاقٍ) و(ماءٍ)، والمعنى: قال صوتاً يشبه هذا"[١]، وهو بهذا يجعل حكمها حكم أسماء الأفعال، واختار بعض النحويين تعريفها على كل حال[٢].

٤٣- منع (أدهَمَ) و(أسودَ) و(أرقَمَ) من الصرف

(أدهم) للقيد، و(أسود) و(أرقم) للحية، يرى سيبويه أن كل العرب لا تصرفها، ولم تختلف في منعها من الصرف، قال:"وأما (أدهم) إذا عنيت به القيد، و(الأسود) إذا عنيت به الحية، و(الأرقم) إذا عنيت به الحية، فإنك لا تصرفه لا في معرفة ولا في نكرة، لم تختلف العرب في ذلك"[٣]، ووافقه الزجاج وجمهور النحويين[٤]، وخالف الكسائي في ذلك، فجوز صرف مثل (أسود سالخ)[٥]، واختار هذا ابن جني، فصرح بأن هذه الأسماء يجوز أن تصرف[٦]، وهو ظاهر كلام أبي بكر الماردي، قال في (الترشيح):"قولهم للقيد (أدهم) وللحية (أسود) و(أرقم)، الأقيس ألا تصرف؛ لأنها صفات عند ابن النحاس"[٧]، فقوله: (الأقيس) يشير إلى جواز غيره.

٤٤- منع صرف (غُدَيةَ) و(بُكَيرةَ)

(غُدوَةُ) و(بُكرَةُ) اسمان ممنوعان من الصرف إذا أريد بهما المعرفة من اليوم الذي أنت فيه، إلا أنهما يصرفان إذا أريد بهما النكرة؛ لأن التأنيث بالهاءِ لا يمنع الصرف مع النكرة[٨].

---

(١) الارتشاف ٥/٢٣١٦.

(٢) انظر: التصريح ٢/٢٩٤.

(٣) الكتاب ٣/٢٠١.

(٤) انظر: ما ينصرف ١٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥١، توضيح المقاصد ٤/١٢٦، الأشموني ٣/٢٣٦.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٨٦٠، التصريح ٢/٢٣٦.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/٨٦٠، توضيح المقاصد ٤/١٢٦، التصريح ٢/٢٣٦.

(٧) الارتشاف ٢/٨٦١.

(٨) انظر: الكتاب ٣/٢٩٣، المقتضب ٤/٣٥٤، ما ينصرف ٢٩١.

وإذا صغرتهما فقلت: (غُدَية) و(بُكَيرة) فيرى أبو بكر الماردي أن الحكم باق عند إرادة المعرفة؛ لأن العلة ما زالت موجودة، وخالف في ذلك دُرَيوداً الذي جَوز صرفها قياساً على (سَحَر) عندما تصغر فإنها تصرف، قال أبو بكر الماردي:"وأما (غُدَيّةَ) و(بكَيرةَ) فإنها إذا كانت معرفةً لا تنصرف، وإن صُغرَت؛ لأنَّ علامةَ التأنيث المانعةَ لها من الانصراف باقيةٌ فيها غَير مفارقةٍ لها.

وكان دُرَيود يجيزُ صَرفها وهي معرفةٌ إذا صُغرَت، قِياساً على (سَحَر)، وذلك غَلَطٌ منه، وإنما صَرفته في تصغِيره وهو معرفةٌ لأنه قَد تَغير لفظُ البناء الذي كانَ فيه مَعدُولاً، كما كانَ ذلك في (عُمر) و(زُفر) و(قُثم) إذا صَغرتها"[(١)].

٤٥- صرف نحو(حذامِ) و(قطامِ) حالَ التنكير

ما كان على وزن (فَعال) علماً لمؤنث نحو(حذامِ) و(قَطامِ) فإن الحجازيين يبنونه على الكسر مطلقاً، فيقولون: (هذه حذامِ) و(رأيت حذامِ) و(مررت بحذامِ)، وبنو تميم يعربونه إعرابَ الممنوعِ من الصرف[(٢)]، وذكر أبو بكر الماردي أنه إذا نكرت هذه الأسماء فإنها تصرف، قال في (الترشيح):"إنْ نكرت شيئاً من هذه صرفته؛ لأنه إنما عُدلَ حالَ التعريف، فإذا زال عنه ثقلُ العدل صَرفتَ، تقول: (هذه حذامُ وحذامٌ أخرى)"[(٣)]، وهو في هذا موافق لظاهر كلام سيبويه، حيث يقول:"وإذا كان جميع هذه نكرة انصرف، كما ينصرف (عمر) في النكرة؛ لأن ذا لا يجيء معدولاً عن نكرة"[(٤)].

٤٦- العلم المؤنث بلا علامة

يرى أبو بكر الماردي أن الاسم المؤنث بلا علامة القياس فيه الصرف إذا كان معرفة، سواء أكان رباعياً أم ثلاثياً ساكنَ الوسط أو محركه، يقول:"ما لا علامة فيه فبعض النحويين يجريه مجرى ما فيه الهاء، فلا يصرفه معرفةً، قَلت حروفُه

(١) الترشيح ٥٥، ونقله أبو حيان في الارتشاف ١٣٣٦/٣، وانظر: الكتاب ٢٢٧/١، شرح ابن الناظم ٤٦٦، التصريح ٣٤٢/٢-٣٤٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٧/٣، المقتضب ٣٧٣/٣، الأصول ٨٩/٢، ما ينصرف ١٠٠، التصريح ٢٢٥/٢.

(٣) الارتشاف ٨٧١/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٩/٣، وانظر: المقتضب ٣٧٤/٣،الأصول ٩٠/٢.

أو كثرت، ويصرفه في النكرة، وهو القياس، وبعضهم يتوسط هذا المذهب، فما كان من هذا الضرب ثلاثياً محرك الوسط نحو (قَدَم) اسم امرأة، أو(ضِلَع)، أو رباعياً فما فوقه نحو (زينب) و(سعاد) لم يصرفه في المعرفة، وصرفه في النكرة، وما كان من هذا ثلاثياً ساكن الوسط يصرفه في كل حال، نحو (هِند) و(دَعْد) و(جُمْل)"[(١)].

٤٧- منع (إبل) و(غنم) من الصرف إذا سمي بهما رجل

إذا سمي الرجل باسم جمع نحو (إبِلٍ) و(غَنَمٍ) فيرى سيبويه أنه يمنع من الصرف؛ لأنه مؤنثٌ، تأنيثه كتأنيث الواحد، قال:"وأما ما كان اسماً لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو (إبِل) و(غَنَم)؛ لأنه ليس له واحد"[(٢)]، ولم يرتض هذا أبو بكر الماردي، فجوز صرفه، وقال – معقباً على كلام سيبويه-:"ولا أدري ما هذا، ولو كان تأنيثه تأنيث الواحد لوجب صرفه؛ لأنه ثلاثي، كرجل سميته بـ(قَدَم) اسم امرأة"[(٣)].

٤٨- نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب ما سوى فعل الأمر

ينصب الفعل المضارع بعد الفاء إذا وقعت جواباً لفعل أمر، نحو (اضرب زيداً فيستقيم)[(٤)]، فإن دل على الأمر بخبر أو اسم فعل، فأجازه الكسائي[(٥)]، وجوزه ابن جني فيما كان مشتقاً من المصدر، نحو(نزال)، وتبعه ابن عصفور[(٦)]، وقد اختار أبو بكر الماردي موافقة الكسائي ونصب الفعل بعد هذه الأمور، قال:"في كلامهم أسماء فيها معنى الأمر، فيكون جواباً مثله، وذلك (حسبُك) و(شرعُك) و(كَفْيُك)، تقول: (شرعُك فتتكلم) و(حسبك فتفهم) و(كفيك فتنام)، وإن شئتَ رفعت على القطع، وكذا (رُويدَ) و(صه) و(مَه) و(عَليك)

(١) الارتشاف ٨٧٨/٢، وانظر: الكتاب ٢٤٠/٣، ما ينصرف ٤٩، المقتضب ٣٥٠/٣، الأصول ٨٤/٢، شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، الأشموني ٢٥٣/٣، التصريح ٣٣١/٢.

(٢) الكتاب ٢٤٠/٣، وانظر: شرحه للسيرافي ١٠٥/٤ أ.

(٣) الارتشاف ٨٨٢/٢، وانظر: المقتضب ٣٢٠/٣، ٣٤٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣٤/٣، المقتضب ١٤/٢، شرح الجمل ١٤٨/٢، الأشموني ٣١٢/٣، الهمع ١١٨/٤.

(٥) انظر: شرح الكافية ق٢ ج٨٧٣/٢، التسهيل ٢٣١، شرح التسهيل ٤١/٤، الأشموني ٣١٢/٣.

(٦) انظر: شرح الجمل ١٥٠/٢، شرح الكافية ق٢ ج٨٧٣/٢، شرح التسهيل ٤١/٤، الهمع ١١٩/٤.

و(دونكَ) و(طال بقاؤك فتسر)، ويجوز رفعه عطفاً على موضع (طال)؛ لأنه في معنى مرفوع، أو على القطع: (لا نزال بخيرٍ فتسرُّ)"[1].

ولعل ابن مالك وابنه لم يطلعا على رأي أبي بكر المارديِ هنا، فقد حكما على أن الكسائي لم يوافقه في رأيه في النصب هنا أحد[2].

٤٩- الاستفهام بـ (هلا) و(لولا)

ينصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب (هلا) و(لولا)، وقد جوز دُرَيود دخولهما في حروف الاستفهام، واستدرك عليه أبو بكر المارديِ ذلك، فمع تجويزه وجود معنى الاستفهام فيهما، إلا أن معنى التخضيض والعرض أوضح فيهما، قال:"وقد أدخل دُرَيود (لولا) و(هلا) في حروف الاستفهام، وأبين في معناها أن يكون للعرض أو التحضيض، ومعنى الاستفهام فيهما موجود؛ لأنك إذا قلت: (هلا قمت) فمعناه لم تركت القيام ؟، قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡئٗا وَأَقۡوَمُ قِيلٗا إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحٗا طَوِيلٗا وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا وَذَرۡنِي وَٱلۡمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعۡمَةِ وَمَهِّلۡهُمۡ قَلِيلًا ﴾[3]، أي هَلا، وقال أبو إسحاق: هذا يدل على معنى (لمَ نزلَ عَليه متفرقاً)، فأعلموا لم ذلك، أي ليثبت في قلب النبي صلى الله عليه وسلم[4]، فهذا تصحيح ما ذهب إليه دُرَيود"[5].

٥٠- بقاء حرف العلة من الفعل المضارع المعتل المجزوم

إذا دخل الجازم على الفعل المضارع المعتل الآخر حذف آخره، نحو (لم يغزُ) و(لم يخشَ) و(لم يرمِ)، وقد منع سيبويه وجمهور النحويين بقاءَها مع الجازم إلا في الضرورة[6]، وجوز الفراء وغيره بقاءها في الكلام، ونسبها الفراء لبعض العرب[7]، ووافق أبو بكر المارديِ سيبويه والجمهور، فمنع بقاءها، قال:"ورأيت

(١) الارتشاف ١٦٦٩/٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٣/٣، شرح التسهيل ٤١/٤، الأشموني ٣١٢/٣.

(٣) سورة الفرقان، الآية ٣٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٦/٤.

(٥) الارتشاف ١٦٧٢/٤.

(٦) انظر: الكتاب ٣١٦/٣، إعراب القرآن للنحاس ٥٠/٣، الجمل ٤٠٧، الشعر ٢٠٥/١، تحصيل عين الذهب ٧١، ٣٩٠، شرح التسهيل ٥٥/١.

(١) انظر: معاني القرآن ١٦١/١، ١٨٧/٢، الجمل ٤٠٦، الحلل ٣٩٢، شرح الجمل ٥٦٤/٢، ١٨٧، الارتشاف ٨٤٨/٢، التذييل ٢٠٨/١.

ابن الأنباري يجيز أن تقول: (لم يخشى) و(لم يسعى)، بإثبات الألف[1]، واحتج بقراءة حمزة: {لاَ تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى}[2] بإثبات الألف، وهذا لا يجوزُ عندنا"[3].

وقد حمل أبو علي الفارسي وغيره قراءة حمزة على إشباع الفتح فانقلب ألفاً؛ لأنه مما يكثر في الفواصل في الآيات، نحو قوله تعالى:﴿ ﴾[4]، ومنع حمله على بقاء الألف مع الجازم؛ لأنه لا يجوز إلا في الضرورة[5].

٥١- *تسكين لام الطلب بعد (ثم)*

من جوازم الفعل المضارع لامُ الطلب، نحو قوله تعالى:﴿ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾[6]، وحركتها الكسرُ[7]، ويجوزُ تسكينها إذا وليَت الواو أو الفاء أو (ثم)[8]، وقال بعض النحويين: إن تسكينها مع (ثم) قليل[9]، وجعله أبو بكر الماردي خاصاً بالضرورة، ورد قراءة من قرأ:﴿ٱلۡعَٰدِيَٰتِ ٱلۡقَدۡحِ﴾[10]، بسكون

(٢) انظر: شرح القصائد السبع ٧٨، شرح الجمل ٥٦٤/٢،١٨٨.
(٣) سورة طه، الآية ٧٧، وانظر: السبعة ٤٢١، الإقناع ٧٠٠/٢، البحر المحيط ٢٤٥/٦.
(٤) الارتشاف ٨٤٨/٢.
(٥) سورة الأحزاب، الآية ٦٧.
(٦) وجوز فيها الفراء ذلك أيضاً، انظر: معاني القرآن ١٦٢/١، الحجة ٢٣٩/٥، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٤٦/٢، الحجة له ٢٤٥، البحر المحيط ٢٤٥/٢، التذييل ٢٠٩/١.
(٧) سورة الطلاق، الآية ٧.
(٨) انظر: شرح الكافية ق٢ ج٢ /٩٩٨، شرح التسهيل ٥٨/٤، الهمع ٣٠٧/٤.
(٩) انظر: الكتاب ١٥١/٤، معاني القرآن ٢٢٤/٢، شرح الكافية ق٢ ج٢ /٩٩٨، شرح التسهيل ٥٨/٤، شفاء العليل ٩٤٧/٣.
(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٦٧/٣، شرح التسهيل ٥٩/٤، وقد رده الأشموني فقال:"وليس بضعيف بعد (ثم)، ولا قليل، ولا ضرورة، خلافاً لمن زعم ذلك"، شرح الأشموني ٤/٤.
(١) سورة الحج، آية ١٥.

اللام[1]، فقال في (الترشيح):"وإسكانها مع (ثم) في ضرورة الشعر، ولا يجوزُ في الكلام، وإن كان حمزة قد قرأ: ﴿ٱلْعَٰدِيَٰتِ ٱلْقَدْحِ﴾[2]، بسكون اللام[3]؛ لأنه لم يكن له علمٌ بالعَرَبية"[4].

وقد تابع أبو بكر الماردي في تخطئة هذه القراءة المبردَ وابنَ النحاس وغيرهما[5]، ونسبة الماردي هذه القراءة لحمزة فقط وهم غريب، فهي قراءة الجمهور، وقال أبو حيان بعد نقله بعض آراء العلماء في تضعيف هذه القراءة:"... وهذا كله لا ينبغي أن يقال، لأن ما قرأ به جمهور القراء في السبعة لا يرد، ولا يوصف بضعيف ولا قليل"[6].

على أن أبا بكر الماردي نقل بعد ذلك عن أبي إسحاق الزجاج تأييده لهذه القراءة، فقال:"... وقال أبو إسحاق:"القراءةُ بالتسكين مع (ثم) كثيرة""[7].

٥٢- حرفية (مَهْما)

من أدوات الشرط الجازمة للفعل المضارع (مَهْما)، نحو قوله تعالى:﴿﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ﴾[8]، وهي اسم عند جمهور النحويين، بدليل عود الضمير إليها في (به)[9]، وقال أبو بكر الماردي: إنها ترد حرفاً[10]، وتبعه السهيلي وابن يسعون[1]، مستدلين بقول زهير:

---

(٢) وقد قرأ بها الكوفيون: حمزة والكسائي وعاصم، وكذا ابن كثير ونافع في رواية عنه، وقرأ أبو عمرو وابن عامر ونافع في الرواية الأخرى بكسر اللام، انظر: السبعة ٤٣٤، الإقناع ٧٠٥/٢، الكشف ١١٦/٣.

(٢) سورة الحج، آية ١٥.

(٣) ليست هذه القراءة خاصة بحمزة، بل هي قراءة الجمهور، كما تقدم، وانظر في توجيهها: معاني القرآن ٢٢٤/٢، الحجة للفارسي ٢٦٩/٥، الحجة لابن خالويه ٢٥٢، الكشف ١١٧/٢، الموضح ٨٧٤/٢.

(٤) الترشيح ٤٩، ونقل هذا الرأي عنه أبو حيان في الارتشاف ١٨٥٥/٤، والسيوطي في الهمع ٣٠٨/٤.

(٦) انظر: المقتضب ١٣٤/٢، إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٣، ٩٥، شرح المفصل ٢٤/٩،.

(٧) التذييل ١٣٤/٥ب، وانظر: الهمع ٣٠٨/٤.

(٧) الترشيح ٥٠، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢٣/٣، وانظر أيضاً: ٤١٧/٣.

(٩) سورة الأعراف، الآية ١٣٢.

(١) انظر: شرح الكافية ق١ ج ٩٠٦/٢، شرح التسهيل ٦٨/٤، الارتشاف ١٨٦٣/٤، المغني ٤٣٥.

(٢) انظر: الارتشاف ١٨٦٣/٤، الجنى الداني ٦١٢، الهمع ٣١٩/٤.

ومَهْما تكُنْ عندَ امرئٍ من خَليقةٍ وإنْ خالها تخفى عَلى الناسِ تُعلَم[٢]

قالوا: فهي هنا حرف بمعنى (إنْ)، بدليل أنه لا محل لها من الإعراب هنا[٣]، ورده الجمهور بأنها هنا خبر (تَكُنْ) و(خَليقَة) اسمها[٤].

ومما يناسب الحديث في هذه المسألة يقول أبو حيان في (التذييل) –بعد عرضه لهذه المسألة–:"وقد وقع لبعض الأدباء النبلاء في مكاتبة قوله: (ومَهما شَكَكتُ في شَيء فلستُ أشكُّ في محبتك)، وغلطه في ذلك صاحب كتاب (الترشيح) من حيث استعمل (مهما) غير عائد عليها ضمير ولا معمولة لعامل متأخر عنها مفرغ لها، قال: والصواب أن يقول: ومهما شككت فيه من شيء"[٥].

٥٣– رفع الاسم بعد (إنْ) الشرطيةِ بعاملٍ مضمرٍ

إذا وقع بعد (إنْ) الشرطية اسم بعده فعلٌ عاملٌ في ضميره أو ملابسه، نحو (إنْ زيداً أكرمته يكرمك)، فإنه ينصبُ بإضمار فعلٍ دل عليه ما بعده، وقد جوز المبرد رفعه على تقدير فعل مضمر[٦]، ووافقه أبو علي الفارسي وأبو بكر المارديِ وغيرهما[٧]، قال أبو بكر المارديِ:"(إنْ زيداً ضَرَبته) نصبتَ بإضمار فعل، وإنْ رفعته بإضمار (كانَ) أو بإضمار فعلٍ لم يسم فاعله من لفظ ما بعده، كأنك

(٣) انظر: الارتشاف ١٨٦٣/٤، المغني ٤٣٥، الجنى الداني ٦١١.

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٤، من معلقته المشهورة، وهو في: شرح القصائد السبع ٢٨٩، أمالي ابن الشجري ٥١٧/٢، الارتشاف ١٨٦٣/٤، الجنى الداني ٦١٢، المغني ٤٣٥، الأشموني ١٠/٤، الهمع ٢١٦/٤، ٣١٩، شرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٨، شرح أبياته ٣٢٧/٥، الدرر ١٨٤/٤، ٧٢/٥.

(٥) انظر: التذييل ١٤٢/٥ب، المغني ٤٣٥، الهمع ٣١٩/٤.

(٦) انظر: المغني ٤٣٥، الهمع ٣١٩/٤، شرح أبيات المغني ٣٢٧/٥.

(٧) التذييل ١٤٢/٥ب.

(٦) انظر: المقتضب ٧٧/٢.

(٧) انظر: كتاب الشعر ٤٩١/٢، شرح ألفية ابن معط ٨٥٠/٢، الارتشاف ٢١٧٢/٤، الهمع ١٥٩/٥.

قلت: (إن ضُربَ ضَربته)، هذا قول أبي العباس[1]، وكان ابن العريف ينكر هذا ويدفعه[2]، وذلك غلط منه"[3].

وقد رجح ابن مالك جواز الرفع، وجعله بإضمار فعل مطاوع للفعل الظاهر[4]، ورد أبو حيان قول ابن مالك، فقال:"وهذا الذي قرره المصنف منعه أصحابنا، فلا يجيزون (إنْ الإناءُ كَسَرته فاغرُمه)، على تقدير (إنْ كُسِرَ الإناءُ)"[5]، وحكم على ما استدل به ابن مالك بالشذوذ[6].

٥٤- حذف اللام من جواب (لولا) الماضي المثبت

يكون جواب (لولا) الامتناعية فِعلاً ماضياً مثبتاً مقروناً باللام، قال تعالى: ﴿ آلٓمٓرٰ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ ﴾[7]، وحذف اللام مخصوص عند بعض النحويين بالضرورة، كما هو رأي ابن عصفور وغيره[8]، وقد أجاز أبو بكر المارديِ حذفها في الكلام، فقال:"فإن قلت: (لولا زيد قمت إليك) -بغير لام- جاز، وأكثر ما يأتي هذا في الشعر، كما قال ابن مقبل:

لولا الحياءُ وباقي الدينِ عِبتُكُما[9]

أراد (لعبتكما)، فحذف اللام"[1]، ثم نقل عن دريود أنه سوى بين حذف اللام وإثباتها في (لو) و(لولا)[2]، وقد وافق بعض النحويين المارديِ في هذا، فجوزوا حذف اللام بقلة[3].

---

(١) يعني المبرد، كما تقدم.
(٢) في المطبوعتين من الارتشاف (ويرفعه) ولعل الصواب ما أثبت، فإن الرفع ليس له مناسبة هنا.
(٣) ارتشاف الضرب ٢١٧٢/٤، وانظر رأي ابن العريف في الهمع ١٥٩/٢ أيضاً.
(٤) انظر: شرح التسهيل ١٤٠/٢، الهمع ١٥٩/٥.
(٥) التذييل ٣١٣/٤-٣١٥.
(٦) المرجع السابق، وانظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٦٠/٢، الهمع ١٥٩/٥.
(٧) سورة النور، الآية ١٤.
(٨) انظر: رصف المباني ٣١٥، شرح الجمل ٤٤٢/٢، الجنى الداني ٥٩٨، المساعد ٢٢٣/٣، الهمع ٣٥٢/٤.
(٩) البيت من البسيط من قصيدة لابن مقبل في ديوانه ٧٦، وفي الشعر والشعراء ٤٦٢/١،، وتمام البيت: ..... ببعضِ ما فِيكُما إذْ عِبتُما عوَرِي
وقبله: واستَهزأتْ تِربُها مِني فقلتُ لها ماذا تَعيبان مِني يا ابنتي عُصَرِ
وانظر البيت في: مجاز القرآن ٣٤٦/١، الكشاف ٣١٠/٢، شواهد الكشاف ٥٠، تفسير القرطبي ٤/١٠، البحر المحيط ٤٣١/٥، رصف المباني ٣١٦، المقرب ١٣٦، همع الهوامع ٣٥٢/٤، الدرر اللوامع ١٠٤/٥.

٥٥- نعت العدد

إذا نعتَ العدد وكان النعت جمعاً مذكراً سالماً نحو (عندي عشرون رجلاً صالحون) فلا يجوز فيه هنا إلا الرفع حملاً على العدد المرفوع، فإن كان جمعَ تكسيرٍ جاز رفعه هنا حملاً على العدد ونصبه حملاً على التمييز، فتقول: (عندي عشرون رجلاً كرامٌ) أو(كراماً)[٤]، قال أبو بكر الماردي:"(عندي عشرون رجلاً صالحين) لا يجوز إلا في قولٍ، فإذا وصفتَ بجمع التكسير جاز أن تقول: (عشرون درهماً جياداً)"[٥].

٥٦- العطف على (كم) الخبرية بـ(لا)

يجوز العطف على (كم) الخبرية بـ(لا)، فتقول: (كم رجلٍ أتاني، لا رجلٌ ولا رجُلان) و(كم فرسٍ ركبت لا فرساً ولا فَرَسين)[٦]، وقد جوز هذا أبو بكر الماردي، لكنه جعل الأحسن عد (لا ثلاثة) ونحوها نعتاً لـ(كم)، فقال: (كم رجلٍ جاءك لا ثلاثةٍ ولا أربعةٍ): (ثلاثة) معطوفة على (كم) عند بعضهم، والأحسن أن يكون (لا ثلاثةٍ ولا أربعةٍ) من نعت (كم)[٧].

٥٧- وزن (فُعَلى) من المقصور

(١) الترشيح ٤١، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف ١٩٠٥/٤.
(٢) انظر: الارتشاف ١٩٠٥/٤، الجنى الداني ٥٩٨.
(٣) انظر: رصف المباني ٣١٦، الجنى الداني ٥٩٨، المساعد ٢٢٣/٣، الهمع ٣٥٢/٤.
(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٥١٧/٢، الارتشاف ٧٤٣/٢.
(٥) الارتشاف ٧٤٣/٢.
(٦) انظر: الكتاب ١٦٨/٢، المقتضب ٦٥/٣.
(٧) انظر: الارتشاف ٧٨٣/٢.

عد ابن مالك من الأوزان المشهورة في المؤنث المقصور (فُعَلى)، ومثل له بـ(أُرَبى)[١]، وقد استدرك عليه الشاطبي وغيره ذلك، وقالوا: إنه من الأوزان القليلة النادرة[٢]، بل نقل الشاطبي عن أبي بكر الماردي أنه عده من الشاذ، قال الشاطبي مستدركاً على ابن مالك:"نصَّ على أنه يأتي بالأشهر من أبنية الألف المقصورة، وقد وجدنا من هذه الأبنية ما ليس بمشهور ولا كثير، فمنها (أُرَبى)، فهو قليل نادر، قال أبو بكر خطاب: وقد شذ من (فُعَلى) ثلاثة أحرف أتت مقصورة، وهي (الأُرَبى) للداهية و(شُعَبى) اسم بلد و(أُدَمى) اسم موضع[٣]، ولم يحك غير هذه الثلاثة الأحرف، ونحو هذا قال غيره، حين جعلوا (فُعَلى) من الأبنية المختصة بالمد"[٤]، ولم يذكر سيبويه وابن قتيبة وغيرهما إلا هذه الثلاثة[٥]، وزاد غيرهم أمثلة قليلة أخرى[٦].

٥٨- النسب إلى تصغير (أسود) ونحوه

إذا نسبت إلى (أسيِّد) و(حميِّر) حذفت الياء الثانية المتحركة[٧]، قال أبو بكر الماردي في (الترشيح):"فإذا صَغرتَ (أسْودَ) و(عُقاباً) و(قَضِيباً) و(حِماراً) قلت: (أُسيِّد) و(عُقيِّب) و(قُضَيِّب) و(حُمَيِّر) بياءٍ مشددة مكسورة، فإذا نسبت إلى هذا حذفتَ الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم، فقلت: (أُسَيْدِي) و(قُضَيبِي) بياء ساكنة، وفي بني تميم قبيلة تسمى (أُسَيِّد)، كأنه تصغير (أسود)، ونسبت

(١) انظر: شرح ابن الناظم ٥٣٦، توضيح المقاصد ٧/٥، شرح الأشموني ٩٨/٤، والأُربى: الداهية، انظر: القاموس المحيط (أرب) ٧٥.
(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣٨٩/٦، التصريح ٤٩٣/٢،.
(٣) انظر: المخصص ٢٠٠/١٥.
(٤) المقاصد الشافية ٣٨٩/٦، وقد نقل ذلك عن خطاب أيضاً الأزهري في التصريح ٤٩٣/٢.
(٥) انظر: الكتاب ٢٥٦/٤، أدب الكاتب ٥٩٣٤، التكملة ٣١١.
(٦) انظر: المخصص ٢٠٠/١٥، الاقتضاب ٣٣٠/٢.
(٧) انظر: الكتاب ٣٧٠/٣، شرح الكافية الشافية ١٩٤٨/٤، الارتشاف ٦١١/٢، الهمع ١٦٠/٦.

العرب إليها (أُسيْدي) بالتخفيف"[١]، وقد علل سيبويه الحذف، فقال:"حذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء استثقلوا؛ فحذفوا"[٢].

٥٩- النسب إلى حمراء

همزة التأنيث بعد الألف الزائدة تقلب عند النسب واواً، نحو قولهم في (حمراء) و(صفراء): (حمراوي) و(صفراوي)[٣]، ولا يجوز بقاؤها همزة[٤]، وقد حكى أبو حاتم السجستاني عن قليل من العرب أنهم يبقونها همزة، فيقولون: (حمرائي) و(صفرائي)، فتقر الهمزة من غير قلب تشبيهاً بألف (كساء)[٥]، وضعفه أبو بكر الماردي، فقال:"وذلك قليل رديء، نقله أبو حاتم في كتاب (التذكير والتأنيث)"[٦].

٦٠- النسب إلى اسم الجمع واسم الجنس

إذا نسبت إلى الجمع فإنه يرد إلى مفرده ثم تنسب إليه، فتقول في النسبة إلى (مساجد) و(قبائل) و(فرائض): (مسجدي) و(قبلي) و(فرضي)، بردها إلى مفرداتها، ثم تنسب إلى المفرد[٧].

فإن كانت الكلمة اسمَ جمع نحو (رهط) و(صحب) نسبت إليها على لفظها، فتقول: (رهطي) و(صحبي)، وكذلك اسم الجنس نحو (تمر) و(شجر)،

(١) التذييل ٢٥٥/٥ ب، ونقل الفقرة الثانية منه ابن عقيل في المساعد ٣٦٣/٣، كما نقل الفقرة الأولى منه السيوطي في الأشباه والنظائر ٨٩/١، وقد قال السيوطي قبله:"قال صاحب الترشيح"، وقال المحقق:"هو ابن الطراوة"، وليس بصحيح بل هو خطاب، بدليل تصريح أبي حيان به.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣٤٩/٣، المقتضب ٦٦/٣، ١٤٩، شرح الجمل ٣٢٠/٢، شرح الشافية ٥٤/٢.

(٤) انظر: المقرب ٤٤١، شرح المفصل ١٥٥/٥.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث ٣٧، ونقله عنه في: الارتشاف ٦٠٨/٢، المساعد ٣٥٨/٣، الهمع ١٦١/٦.

(٦) انظر: الهمع ١٦١/٦، ووقع فيه: (في التوشيح) وفي النسخة القديمة ١٩٤/٢: (في التشريح)، وكلاهما تحريف، وانظر فهارس الهمع: ٣٤٤/٧، ٣٤٥.

(٧) انظر: الكتاب ٣٧٨/٣، الأصول ٧١/٣، شرح الجمل ٤٥١/٢، شرح الأشموني ١٩٩/٤.

فتقول: (تمري) و(شجري)[1]، وقد يرد على هذا أن يقال: يحتمل هذا أن يكون منسوباً إلى مفرده، وهو (تمرة) و(شجرة) بحذف التاء، كما تقول: (مكي) نسبة إلى (مكة)، وقد أجاب عن هذا أبو بكر الماردي بأن الأمر ليس كذلك، بل هو منسوب إلى الجماعة، والدليل على ذلك قولهم في (شَعير): (شَعيري)، فلو كان مردوداً إلى الواحد لقالوا: (شَعَري)؛ لأن شعيرة (فَعيلة) وقياس (فَعِيلة) (فَعَلي)، كفرضي في فريضة، وقَبَلي في قبيلة، ونحو ذلك[2]، قال الشاطبي:"وهو استدلال صحيح"[3].

٦١- النسب إلى (شفة)

إذا كان الاسم ثلاثياً محذوفَ اللام صحيح العين فله حالان: إحداهما: أن يجبر في التثنية برد لامه فتُرد في النسَب، نحو(أبٍ) و(أخ)، تقول: (أبوي) و(أخوي)، فإن لم يجبر الاسم بردها ففيه وجهان: الرد وعدمه، فتقول في النسب إلى (يدٍ) و(غدٍ): (يدَوي) و(غدَوي) و(يدِي) و(غدِي)[4]، ومثلها (شفة) في قول أبي بكر الماردي، فقد ذكر فيها الوجهين[5]، فيما لم يذكر العكبري وغيره إلا الرد، فتقول: (شفهي)[6].

وجواز الوجهين هو قول سيبويه وجمهور النحويين[7]، قال ابن هشام:"وقول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلا (شفهي) بالرد لا يدفع ما قلناه، إن سلمناه، فإن المسألة قياسية لا سماعية"[8].

٦٢- النسب إلى صَعِق

(١) انظر: شرح ابن الناظم ٥٧١، المقرب ٤٥١، الارتشاف ٦٢٩/٢، المساعد ٣٥٨/٣.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٥٧٩/٧، التصريح ٦٠٩/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٥٧٩/٧.

(٤) انظر: الكتاب ٣٥٩/٣، الأصول ٧٦/٣، المساعد ٣٧١/٣، شرح الشافية ٦٤/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢، التذييل ٢٦٠/٥ب، ووقع فيه (خطاب الماوردي)، وهو تصحيف واضح.

(٦) انظر: اللباب ١٥٣/٢، الارتشاف ٦٢٢/٢، التذييل ٢٦٠/٥ب.

(٧) انظر: الكتاب ٣٥٧/٣-٣٥٨، الأصول ٧٦/٣، التكملة ١٤٩، شرح المفصل ٣/٦-٥، شرح الشافية ٦٣/٢-٦٥، شرح الكافية الشافية ١٩٥٤/٤، الهمع ١٦٧/٦.

(٨) التصريح ٦٠٤/٢.

إذا كانت الكلمة ثلاثية مكسورة العين على (فَعِل) أو (فُعِل) أو (فِعِل)، نحو (نَمِر) و(دُئل) و(إبِل)، فإنه عند النسب إليها تفتح عينها، فتقول: (نَمَري) و(دُؤَلي) و(إبَلي)(١).

ومن ذلك قولهم: (صَعِق) فينسب إليه على (صَعَقي)، وقد سمع عن العرب إتباع الصاد للعين، فقالوا: (صِعِق)، فعند النسب إليه تفتح العين، كما تفعل في (إبَلي)، فتقول: (صِعَقي)، وإن شئت أعدت الصاد إلى الفتح لزوال الكسر، فتقول: (صَعَقي)، وسمع فيه أيضاً ترك الكسر بحاله، فتقول: (صِعِقي)(٢)، قال سيبويه:"وقد سمعنا بعضهم يقول في (الصَّعِق): (صِعِقي)، يدعه على حاله وكسر الصاد؛ لأنه يقول: (صِعِق)، والوجه الجيد (صَعَقي)، و(صِعَقي) جيد"(٣)، وعد السيرافي وغيره كسر الصاد والعين شاذاً(٤).

وقد نقل الشاطبي عن أبي بكر الماردي أنه جعل العلةَ في فتح الصاد مراعاة العارض، مع تجويزه كسرها أيضاً، فقال:"من فتح الصاد فعلى مراعاة العارض والاعتداد به، وكذلك جعل العلة صاحب الترشيح أبو بكر الماردي: (صِعَقي) بكسر الصاد وفتح العين هو الأقيس، تفريعاً على لغة من قال: (صِعِقي) بالإتباع، وهو ظاهر؛ لأنها لغة ثانية، فلا يبعد فيها مراعاة العارض، إن سلم أنها عند أهلها عارض"(٥).

٦٤– ما ينوب عن ياء النسب

الغالب في النسب أن يكون بياء مشددة في آخر الكلمة، نحو (مكي) و(كوفي)، وقد يأتي على بعض الأوزان دون ياء، فيأتي على (فاعِل)، نحو (لابِن) و(تامِر) لصاحب اللبن والتمر، ويأتي على (فَعَّال)، نحو (ثَوَّاب) و(عَوَّاج) لصاحب الثياب والعاج، ويأتي على (فَعِل)، كما يقال (عَمِل) و(طَعِن) لصاحب العمل والطعان(٦).

(١) انظر: الكتاب ٣٤٣/٣، شرح الشافية ١٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤، الأشموني ١٨٢/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٣/٣، شرح الجمل ٣١٦/٢، المقرب ٤٥٤، التصريح ٥٩٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٣/٣، وانظر: شرح السيرافي ١٠١/٤ س.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١٠١/٤، الارتشاف ٦١٦/٢، المساعد ٣٦٨/٣، شرح الأشموني ١٨٢/٤.

(٥) المقاصد الشافية ٤٧٥/٧.

(٦) انظر: الكتاب ٢٨١/٣، المقتضب ١٦٢/٣، المقرب ٤٥٠، الارتشاف ٦٣٣/٢، التصريح ٦١١/٢.

ويرى بعض العلماء أن هذه الأمثلة نائبة عن ياء النسب ومغنية عنها، فلا يجوز في هذه الأمثلة أن تنسب بالياء، وهو ظاهر كلام سيبويه، كما يقول الشاطبي، وعليه حمل أيضاً كلام ابن مالك في التسهيل والألفية، ورجحه(١).

وذهب بعض العلماء إلى أنه مع جواز صوغ هذه الأمثلة فإنه يجوز أن تنسب بالياء أيضاً، وإلى هذا ذهب أبو بكر الماردي وابن عصفور وأبو حيان(٢)، قال الشاطبي:"ويظهر من كلام الماردي، إذ قال: تقول لبائع اللؤلؤ: (لؤلؤي) و(لأّل)، ولصاحب العاج: (عاجِي) و(عَوَّاج)، ولصاحب الزجاج: (زُجاجي) و(زَجَّاج)"(٣)، ثم تعقبه، فقال:"هذا ما قال، وهو مذهب مرجوح، وظاهر كلام العرب الاستغناء، كما أشار إليه كلام الناظم (يعني ابن مالك)، وكلام سيبويه على ذلك يدل؛ لأنه لما أتى بمثال من (فعّال)، وبين أنه أكثر من أن يحصى قال: وربما ألحقوا ياءي الإضافة، كما قالوا: (البَتِّي)، فأتى بـ(ربما) المقتضية للتقليل، وإنما هو ناقل، فياء النسب في هذا الموضع نادرة، والنادر لا يقاس عليه"(٤).

٦٤- الوقف بالهاء على (ما) الاستفهامية عند جرها

يوقف على (ما) الاستفهامية إذا جرت بالإضافة بالهاء وجوباً، نحو (مجيء مهْ)، وإذا جرت بحرف جاز الوقف بالهاء وبالسكون، تقول: (عَمَّهْ) و(عَمْ) و(لمهْ) و(لمْ)، وهذه الهاء جيء بها للوقف(٥)، ويرى دُرَيود أنها زيدت للوقف ولتكون عوضاً من الألف الذاهبة، ورده أبو بكر الماردي، فقال:"وزعم دُرَيودٍ أنها زيدت للسكت، ولتكون عوضاً من الألف الذاهبة، ولا أرى قوله؛ لأن

(١) انظر: المقاصد الشافية ٥٨٨/٧، وانظر: الكتاب ٢٨١/٣، التسهيل ٢٦٦، شرح ابن الناظم ٥٧١.
(٢) انظر: المقرب ٤٥٠، شرح الجمل ٣٠٩/٢، التذييل ٢٦٦/٥ ب، المقاصد الشافية ٥٨٨/٧.
(٣) المقاصد الشافية ٥٨٨/٧.
(٤) المرجع السابق.
(٥) انظر: الكتاب ١٦٤/٤-١٦٥، أمالي ابن الشجري ٥٤٦/٢، المقرب ٤٢٧، التسهيل ٣٣٠، المساعد ٣٢٤/٤، المغني ٣٩٣، الهمع ٢١٨/٦.

العوض يكون لازماً، وهاء السكت ليست لازمة إلا في كل فعل يعود على حَرف واحد، نحو (قِهْ) و(عِهْ)"[1].

٦٥- قلب الهمزة ياء في نحو (عجائز) و(رسائل) (قبائل)

إذا كان في الاسم المفرد مدة ثالثة نحو (رسالة) و(كتيبة) و(حلوبة) أبدلت في الجمع همزة، فقيل (رَسائل) و(كَتائب) و(حَلائب)[2]، وقد جَوز أبو بكر الماردي تخفيف الهمزة هُنا، وقلبها ياء، ونقلَ جَواز ذلك عن أبي إسحاقَ الزجاج، فقال:"(عَجائز) و(قَبائل) و(رَسائل) بالهمزة، ولا تحركُ الياء؛ لأنه لا أصلَ له في الحركة، وقد يجوزُ تخفيف الهمزة في هذا كله، وقلبها ياء، أجازه أبو إسحاق الزجاج، وتخفيف الهمزة قياسٌ ماض في هذا وشبهه"[3]، وقد منع بعض النحويين ذلك، وأوجبوا البدل، قال ابن عصفور:"ولا يجوز في هذا وشبهه إلا البدل"[4].

٦٦- جمع (مسيل) على (مسايل) و(مسائل)

يجوز جمع مسيل الماء على (مسائِل) قياساً، إذا حكم بأصالة الميم، كما ذهب إليه الزبيدي[5]، وذهب بعضهم إلى أن (مَسيلاً) مَفْعَل، من (سالَ) (يسيلُ)، فالهمز في جمعه شاذ[6]، وهو ظاهر كلام سيبويه[7].

ويرى أبو بكر الماردي جوازَ الأمرين دونَ شذوذ، فإن جمعته على (مَسايل) بالياء فوزنُ المفرد (مَفْعَل)، وإن جمعته على (مَسائِل) فوزن المفرد (فَعِيل)، والميم أصلية، يقول:"مَسيلُ الماء جمعه (مَسايل) بِلا همزة، لأنه من (سالَ) (يسيلُ)، قال زُهَير:

... ... بمستَأسَدِ القُرْيانِ حُوٍّ مَسايلُه[8]

---

(١) الارتشاف ٨٢١/٢، وانظر: التذييل ٢٦٣/٦ أ– ٢٦٤ ب، شرح الجمل ٤٣٦/٢، شرح الشافية ٢٩٦/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤، التصريح ٣٤٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٥٦/٤، المنصف ٣٢٦/١، الممتع ٣٢٦/١، ٣٤٠، ٣٤٣، الارتشاف ٢٦٠/١.

(٣) الارتشاف ٢٦٠/١-٢٦١، وانظر: المساعد ٩٧/٤.

(٤) انظر: الممتع ٣٢٦/١، ٣٤٠، ٣٤٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٢٦٢/١، المساعد ٩٨/٤.

(٥) انظر: جمهرة اللغة ٨٥٩/٢، الارتشاف ٢٦٢/١، المساعد ٩٨/٤.

(٦) انظر: الكتاب ٣٥٦/٤.

(٧) عجز بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ٦٦، وصدره:

فقالَ شياةٌ راعياتٌ بقفرةٍ ..... =

وإن شئت همَزت، تجعل الميمَ أصليةً، لأن الجمع (مُسُلٌ)، وحَكى يعقوبُ في (مَسيلِ الماء) أن جمعه (أمْسِلَة) و(مُسُلٌ) و(مُسْلان) و(مَسايل)[1]، قال:"ويقال للمسيل: (مَسَل)"[2]، وقوله يدل على أن الميم أصلية، كأنه من (مَسَل) (يمسِلُ)"[3]، وقال الأزهري:"القياس في (مسيل الماء) (مَسايل) غير مهموز، ومن جمعه (أمسِلَة) و(مُسُل) و(مُسْلان) فهو على توهم أن الميم أصلية، وأنه على وزن (فَعيل)، ولم يُرد به (مَفْعلاً)، كما جمعوا (مكاناً) (أمكنة)، ولهما نظائر، و(المسيل) (مَفعل) من (سال) (يسيل) (مسيلاً) و(سيلاً) و(سَيَلاناً)"[4].

= يصف صيده للشياه، وهي حمر الوحش، و(المسْتَأسِد): ما طال من النبات وقوي، و(القُريان): مجاري الماء للرياض، واحدها: قَرْي، و(الحُوّ): الأخضر، و(المسايل) حيث يسيل الماء، والبيت في: التذييل ١٤٥/٦أ.

(١) في المطبوع من إصلاح المنطق ٣٧١: (مسائل) بالهمز.

(٢) إصلاح المنطق ٣٧١، وانظر: الصحاح (سيل) ١٨١٨/٥، شرح الشافية ١٣٤/٣.

(٣) الارتشاف ٢٦٢/١، وانظر: المساعد ٩٧/٤.

(٤) تهذيب اللغة (سال) ٧١/١٣، وانظر: الصحاح (سيل) ١٨١٨/٥، لسان العرب (سيل) ١١/ ٣٥١.

الفصل الثاني: منهجه النحوي:

أولاً: عنايته بالسماع وموقفه منه:

عني أبو بكر الماردي بالمسموع في عصر الاحتجاج من القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره، وجعله المرجع الأول في قبول الآراء أو ردها، ويبدو ذلك في حرصه على تتبعه للسماع وجمعه، فنراه عندما يصرح بعدم وجود بدل الغلط في كلام العرب يقول:"وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، فطالبت غيري به فلم يعرفه"(١)، وهو يجعل ما سمع عن العرب هو الفيصل في جواز الأمر أو رده، ولو كان القياس يستقبحه، فيقول:"وأما استثناءُ نصفِ الشيءِ فقَبيحٌ جِداً، إلا أن تَتَكَلم به العَرَب"(٢)، كما نراه يرد قول الزجاجي وغيره ببقاء عمل الحروف الناسخة مع (ما) قياساً على (ليتما) فيقول:"والقول الأول مذهب الأخفش، وهو أقوى؛ لأنه المسموع من العرب الذي لا يعرف غَيره"(٣).

– القرآن الكريم وقراءاته:

يعد القرآن الكريم المصدر الأول للاحتجاج في النحو العربي، منه بدأ الاحتجاج لها، وإليه يعود كل حريص على ضبطها وإتقانها والإلمام بأصولها وفروعها، دأب على الاحتجاج به علماء العربية، وسار آخرهم في هذا على منهاج أولهم، وهو الحجة الأولى، يقول أبو زكريا الفراء:"والكتاب أعربُ وأقوى حجةً من الشعر"(٤).

وقد عني أبو بكر الماردي بالقرآن الكريم، واتخذه حجةً في قبول الرأي أو نفيه، يقول في إحدى المسائل النحوية، وهي في حكم إضمار خبر المبتدأ بعد (لولا):"وقال قوم: يجوز إظهار الخبر، وليس ما ذكروه بجيد، لأن ذلك لم يأت في قرآنٍ ولا شعرٍ فصيحٍ"(٥).

---

(١) الارتشاف ٤/١٩٧٠، وانظر المسألة (٣٤).
(٢) الترشيح ٦٠.
(٣) المرجع السابق ٣٦.
(٤) معاني القرآن ١/١٤.
(٥) الترشيح ٤٠، وانظر المسألة (٧).

إلا أن أبا بكر الماردي كان له موقفٌ من بعض القراءات القرآنية، سار فيه على نهج بعض العلماء المتقدمين، يقول السيوطي:"وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءاتٍ بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"(١).

فمن ذلك ما ذكره الماردي من احتجاج ابن الأنباري لجواز بقاء الألف في آخر الفعل المضارع المعتل المجزوم، فقال:"ورأيت ابن الأنباري يجيز أن تقول: (لم يخشى) و(لم يسعى)، بإثبات الألف، واحتج بقراءة حمزة:{لاَ تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى}(٢) بإثبات الألف، وهذا لا يجوزُ عندنا"(٣)، بل قد يزيد على رد القراءة انتقاص راويها، كقوله في قراءة حمزة بسكون اللام بعد (ثم):"وإسكانها مع (ثم) في ضرورة الشعر، ولا يجوزُ في الكلام، وإن كان حمزة قد قرأ:﴿ ٱلْعَٰدِيَٰتِ ٱلْقَدْحِ ﴾(٤)، بسكون اللام؛ لأنه لم يكن له علمٌ بالعَرَبية"(٥).

ولعلي لا أهضم الماردي حَقه إذا قلت: إنه مع تبحره في اللغة والنحو لم يكن له عناية وتمكن في القراءات، فقد وقع في عدد من الأوهام عند حديثه فيها، فقد نسب القراءة المتقدمة بإسكان اللام بعد (ثم) إلى حمزة، ثم رماه بعدم العلم بالعربية، على الرغم من أن هذه القراءة لم يتفرد بها حمزة، بل قرأ بها جمهور القراء: الكوفيون الثلاثة حمزة وعاصم والكسائي، كما قرأ بها الحرميان ابن كثير ونافع في إحدى الروايتين عنه(٦)، كما أنه في موضع آخر نسب قراءة كسر الياء في قوله

(١) الاقتراح ٦٩.
(٢) سورة طه، الآية ٧٧، وانظر: السبعة ٤٢١، الإقناع ٢/٧٠٠، البحر المحيط ٦/٢٤٥.
(٣) الارتشاف ٢/٨٤٨، وانظر المسألة (٥٠).
(٤) سورة الحج، آية ١٥.
(٥) الترشيح ٤٩-٥٠، ونقله أبو حيان في الارتشاف ٤/١٨٥٥، وانظر المسألة (٥١).
(٦) انظر: السبعة ٤٣٤، الإقناع ٢/٧٠٥، الكشف ٣/١١٦.

تعالى: ﴿الأَجْدَاثِ سِنَعًا فَطِرِهِنَّ﴾[1] لحمزة والكسائي، والحق أنها لحمزة فقط، ولم يقرأ بها الكسائي، بل إن الكسائي نقل عن علماء العربية تخطئتها[2].

وقد نقل الماردي بعض القراءات الشاذة، فوجه بعضها، كما في قراءة من رفع (قتل) و(شركاؤهم) وبنى الفعل للمجهول في قوله تعالى: ﴿الصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾[3]، فقال: "أي زَينهُ شُركاؤهم"[4]، وألمح لرد بعضها، وإن لم يصرح بذلك، فقال: "حَكى أبو حاتم... أن الأعمشَ قرأ: ﴿تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ﴾[5] فنصب الصلاةَ ورفع المكاءَ والتصدية[6]، وهذا من شواذ القراءات"[7].

ومما يلحق بموقف أبي بكر الماردي من القراءات رده بعض الآراء النحوية التي وردت بها بعض القراءات القرآنية، وإن لم يشر للقراءة، ففي الاسم المنادى المضاف لياء المتكلم جوز بعض النحويين حذف الياء مع الضم، فيقال في (يا غلامي): (يا غلامُ)، وقد ضعفها الماردي، ووصفها بالقبح والرداءة، فقال: "والخامسةُ قليلةٌ رديئةٌ، وهي (يا غلامُ) بحذف الياء وضم الميم، وأنت تريد (يا غلامي)، وهذا قبيح"[8]، رغم أنه قد ورد بها عدد من القراءات القرآنية[9].

---

(١) سورة إبراهيم، الآية ٢٢، وانظر في هذه القراءة: معاني الفراء ٧٥/٢، معاني الأخفش ٣٧٥/١، السبعة ٣٦٢، إعراب القرآن للنحاس ٣٦٨/٢، الكشاف ٣٠٠/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ١٨٤٩/٤.

(٣) سورة الأنعام، آية ١٣٧، وهي قراءة السلمي والحسن وغيرهما، انظر: المحتسب ٢٢٩/١، إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٢، البحر المحيط ٢٣١/٤.

(٤) الترشيح ٥٣، وقد ذكر هذا الوجه سيبويه وغيره، انظر الكتاب ٢٩٠/١، معاني القرآن ٣٥٧/١، الحجة ٤١٣/٣، الإيضاح ١٠٧، وفي الآية وجه آخر ذكره قطرب، وهو أن يرتفع الشركاء بالمصدر (قتل) وضعفه ابن جني، انظر: المحتسب ٢٢٩/١.

(٥) سورة الأنفال، آية ٣٥.

(٦) وقد رواها الأعمش عن عاصم، ورواها غيره، انظر: السبعة ٣٠٥، الحجة ١٤٤/٤، الكشاف ١٢٥/٢، البحر المحيط ٤٨٦/٤.

(٧) الترشيح ٤٧، وذلك لأنه جعل اسم (كان) نكرة وأخبر عنه بمعرفة، وهو ممنوع إلا في الضرورة عند جمهور النحويين، وجوزه ابن مالك، وقد وجهها ابن جني بأن (مكاء) اسم جنس، فكأنه قال (إلا المكاء) أي: إلا هذا الجنس، انظر: المحتسب ٢٧٨/١، الحجة لابن خالويه ١٧١، شرح التسهيل ٣٥٦/١.

(٦) الارتشاف ١٨٥٢/٤، وانظر: الهمع ٣٠١/٤، والمسألة (٣٩).

(٧) انظر: المساعد ٣٧٦/٢، توضيح المقاصد ٣٠٥/٣، التصريح ٢٣٢/٢.

- **الحديث الشريف:**

الحديث الشريف مما اختلف علماء النحو والعربية في الاحتجاج به، مع اتفاقهم على أن المصطفى –صلى الله عليه وسلم– أفصح البشر لساناً وأبينهم بياناً، فمنعه بعضهم محتجين بجواز الرواية بالمعنى، وأن الرواة لم يتقيدوا بألفاظ النبي المصطفى، وأن كثيراً من رواته كانوا من غير العرب الفصحاء فوقع في نقلهم اللحن، ومنهم من جوز الاحتجاج به؛ لأنه كلام أفصح العرب، ونقلته كانوا من الصحابة والتابعين، وهم مَن هم فصاحةً ولغةً، وكانوا يحرصون على نقله بلفظه، متعاضدين على الحرص على ضبطه وكتابته، واحتجوا بأن نقلته كانوا أوثق من نقلة الأشعار وكلام العرب، وتوسط بعضهم بين القولين، فجوز ما ثبت نقله باللفظ واعتنى العلماء بلفظه، ومنع ما سوى ذلك(١).

وعند النظر في منهج أبي بكر الماردي لا نجده يذكر الأحاديث النبوية في استدلالاته إلا قليلاً، بل إنه لما ذكر السماع لم يعرج على الحديث في تعدادها، بل اقتصر على القرآن الكريم والشعر الفصيح، فيقول في أثناء رده بعض الأقوال:"وليس ما ذكروه بجيد، لأن ذلك لم يأت في قرآنٍ ولا شعرٍ فصيحٍ"(٢).

وقد وقع لأبي بكر لماردي احتجاج بالحديث في الاستدلال على عدم مجيء الواو بمعنى ثم، فقال:"وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون: ما شاء الله وشئت، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال:"لا تقولوها، وقولوا: ما شاء الله ثم شئت""(٣).

- **كلام العرب:**

(١) انظر في هذه المسألة: الاقتراح للسيوطي ٧٤، وشرحه فيض نشر الانشراح ٤٤٦/١، الحديث النبوي في النحو العربي ٧٦، الحديث النبوي وأثره ٤٥.

(٢) الترشيح ٤٠.

(٣) المقاصد الشافية ٨٩/٥، وانظر المسألة (٣٦).

يعد النحويون ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم من الكلام المحتج به في التقعيد النحوي واللغوي، وقد عنوا بنقل كلامهم، وجمع أمثالهم وخطاباتهم(١).

لذا فقد احتج به أبو بكر الماردي، بل قدمه في الكلام في الاحتجاج على الشعر، مما يدل على أهميته عنده، حيث يقول:"وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده"(٢)، ومن إجلاله لكلام العرب تجويزه ما سمع عنهم ولو خالف القياس المطرد، مع الاقتصار فيه على ما سمع من ذلك، يقول في الحديث عن (ما):"فإن كانت بمعنى (الذي) أثبت الألف، وحكى أبو زيد أن من العرب من يقول: (سل عم شئت)، كأنهم حذفوا لكثرة الاستعمال، وهذا شاذ، يحفظ كما وقع، ولا يصرف من لفظه غير ما سمع، لو قلت:(سل عما تشاء) لم يجز؛ لأن ذلك إنما سمع مع (شئت)"(٣)، كما يقبل المسموع من كلام العرب ويثبت به التقعيد ولو كان قليلاً، يقول:"وثبوت ألف (ما) الاستفهامية هو الكثير المستعمل، وقد حذفها قوم في الوصل، يقولون: (مَ صنعت) و(مَ قلت)"(٤)، ومع ذلك فإنه قد يصف بعض ما سمع عن العرب بالقلة والقبح أحياناً، حيث يقول:"ومن العرب من يثبت الألف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجر، فتقول: (عَما تَسأل) و(فِيما تَرغب)، وذلك قليل قبيح"(٥).

وقد يوجه الماردي ما سمع عن العرب إذا خالف القواعد المطردة بما يسايرها، نحو تأويله لقول العرب: (لا آتيكَ ما أنَّ في السماء نجماً)، ويجتهد في ذلك فيقول:"أي (ما دام أن في السماء نجماً) أو (ما كان أنَّ)؛ لأن هذا من مواضع الفعل؛... ويجوز عندي أن يكون الأصل (ما عَنَّ في السماء نجم) أي (ما عرض)، وأبدل من العين همزة؛ لأن الهمزة والعين يبدل بعضها من بعض"(٦).

ويعنى الماردي باللغات الواردة عن العرب، فقد ذكر الفرق بين لغة أهل الحجاز وبني تميم في الاستثناء المنقطع(٧)، كما ذكر اللغات الواردة في الفعل

(١) انظر: الاقتراح ٩٠، فيض نشر الانشراح ٤٨٥/١.
(٢) الارتشاف ١٩٧٠/٤، وانظر المسألة (٣٤).
(٣) المرجع السابق ١٠٣٠/٢، وانظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٢١٧/٥، والمسألة (٤).
(٤) الارتشاف ١٠٣٠/٢، وانظر المسألة (٣).
(٥) المرجع السابق ١٠٣٠/٢، وانظر المسألة (٢).
(٦) الارتشاف ٩٩٦/٢، وانظر المسألة (٥).
(١) انظر: الارتشاف ١٥٠١/٣، وانظر المسألة (٢٠).

المضارع المضعف المجزوم[1]، وهو في بعضها تنقصه الدقة، حيث نجده ينسب إلى أهل نجد موافقة الحجازيين في النصب بـ(ما)، والمشهور موافقة أهل نجد للتميميين في عدم إعمالها، كما حكى ذلك عنهم الكسائي والفراء[2]، وقريب من ذلك وإن كان في الشعر تفسيره لكلمة (جلاها) الواردة في بيت ذكره، يقول:"وجَلاها: كَشَفها، ولو كان من الجَلاء عن الوطن، لقال أجْلاها"[3]، والذي ذكر ابن قتيبة وغيره من اللغويين أن العرب تقول (جَلا القوم)، فهما يردان في المعنى نفسه[4].

- **الشعر:**

يعد الشعر من أكثر الأدلة النحوية وروداً عند عامة النحويين، وقد احتج به أبو بكر الماردي كثيراً، وجعله مقياساً للحكم بصحة الشيء وعدمه، فنراه يقول في حذف (لا) من (لاسيما):"ولا يجوزُ حذفُ (لا) من (ولاسِيما)، وقد أولعَت به العامةُ، ولا يوجدُ ذلكَ في شعر فصيحِ البتة، وإنما يقولُ به المحدَثون من الكتابِ والشعراءِ، وهو لحنٌ"[5]، وهو يسير في الاحتجاج به على طريقة كثير من النحويين، ففي نسبة الأبيات نجده في الغالب لا ينسب الأبيات لقائليها مكتفياً باحتجاج المتقدمين بها، وفي بعضها يوردها منسوبة[6].

وقد يقتصر خطاب من البيت الشعري على موضع الشاهد دون ذكر تمام البيت، كما في احتجاجه ببيت ابن مقبل في حذف اللام من جواب (لولا)، وفي المقابل قد يذكر أكثر من بيت، كما في احتجاجه ببيتين لكعب بن زهير، وببيتين لذي الرمة[7].

---

(٢) انظر: الترشيح ٤٨.

(٣) المرجع السابق ٤٧، و انظر في نسبة هذه اللغة: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٨/٢، معاني القرآن ٤٢/٢.

(٤) الترشيح ٥٢.

(٥) انظر: أدب الكاتب ٤٤١، المخصص ١٨٢/٨، ٢٣١/١٤، لسان العرب (جلا) ١٤٩/١٤.

(٦) الترشيح ٦٦، وانظر: شرح القصائد المشهورات ٨/١، الصاحبي ١٣١، الارتشاف ١٥٥٢/٣.

(٧) المرجع السابق ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٩، ٤٠، وغيرها.

(١) الترشيح ٤١، ٤٨، ٥٩، وغيرها.

ومن مظاهر منهج أبي بكر الماردي في تعامله مع الشواهد الشعرية ميله إلى تأويل بعض الشواهد عندما يوحي ظاهرها بمخالفة القواعد النحوية المطردة، فمن ذلك قوله:"ولو قلت: (ألا رجلاً) بالنصب والتنوين لم يجز، كما لم يجز النفي، وأما قول الشاعر:

ألا رَجُلاً جَزاهُ اللهُ خَيراً[1]

فإنه نصب بإضمار فعل، كأنه قال: (ألا تظهرون أو ترونني)"[2]، إلا أنه قد يعمد أحياناً إلى رد الاحتجاج ببعض الأبيات موافقة لمن تقدمه حين تخالف القواعد النحوية، كما نقل عن الزجاج بعد نقله أحد الأبيات، فقال:"وقال أبو إسحاق: وهذا الشعر لا يلتفت إليه، وليس يعرف، ومثله لا يحتج به في كتاب الله"[3].

وقد ذكر خطاب بعض الأبيات لمولدين على سبيل التمثيل بها أو إيراد النقد لها، وهو يحاول في الأغلب إيجاد التأويل لتصحيحها، كما ذكر بيتاً للرمادي (ت٤٠٧هـ)، حيث يقول:"وقد رُد على الرَّمادِي قولُه:

ولا شَبكَ أحمى من غَزالٍ كَأَنهُ مِن الخَوفِ والأحْراسِ في حَبسِ ضَيغَمِ

ولا عيبَ فيه عِندِي لقِلةِ التباسِه"[4].

ثانياً: الاستدلال العقلي والتعليل:

اعتمد أبو بكر الماردي الأدلة العقلية والتعليل في ضبط الأحكام النحوية، خصوصاً القياس النحوي الذي هو "معظم أدلة النحو، والمعَوَّل في أغلب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياسٌ يتبع"[5].

(١) صدر بيت من الوافر، نسبه بعضهم لعمرو بن قِعاس المرادي، وتمامه: يدُل على محصلة تَبيتُ، وهو في: الكتاب ٣٠٨/٢، الأصول ٣٩٨/١، مقاييس اللغة ٦٨/٢، النكت ٦١٣/١، الأزهية ١٧٣، شرح الجمل ٢٨٠/٢، رصف المباني ٧٩، شرح التسهيل ٧١/٢، المغني ٩٧، التصريح ٣٥٣/١، خزانة الأدب ٥١/٣.

(٢) الترشيح ٧٣.

(٣) المرجع السابق ٥١.

(٤) الترشيح ٥٩، والبيت في شرح الجمل١ /٥٧٦، والرواية فيه: ولا شبل أحمى... من السمر، والعجب من محقق التذكرة حيث قال: لم أعثر على مصدر الشعر وقائله، رغم أن خطاباً صرح بقائله، وهو الرَّمادِي.

(٥) الاقتراح ١٧٥.

وهو يغلب جانب القياس أحياناً على السماع، حيث جوز تثنية المركب المزجي؛ لأن القياس يجيزه، وإن لم يسمع تثنيته عن العرب[١]، ولكنه في الأغلب الأعم لا يرتضي القياس فيما لم تتكلم به العرب، يقول:"فإن تعجبتَ من الرباعي فَصاعداً أو الألوانِ والعاهاتِ فإنهم عَدَلوا فيه عَن الأصل في هذا البناء واستغنوا عنه بقولهم:(أفعَلُ الفِعلِ فِعلُه)،... وكان القياسُ أن يقولوا: (لفُحْش الصمَمِ صممُه)، و(لَشِدة الحمْرةِ حمرَتُه)، فَيرفَعونه من حيثُ رَفَعوا (لكَرُمَ الرجُلُ زَيدٌ)، ولكِنهم استَغنَوا عنه بما ذكرتُ لك"[٢]، ويقول في بعض الظروف المكانية:"وتقول: (إن أسفلَ الدار آجراً)، تجعله ظرفاً، و(إن أعلى الدار آجرٌ)؛ لأن هذا اسمٌ لا ظرف، والظروفُ تؤخَذ سماعاً ولا تُقاس"[٣].

ومما يلحظ في تعامل الماردي مع القياس تركه له إذا لم يسبق إليه، ولم يقل به أحد من العلماء قبله، فهو يقول في إعراب (عسى أن يقوم زيد):"(أنْ يقومَ) فاعلٌ بـ(عسى)، وهذا قولُ النحويين، وقد كانَ عندي قياساً أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله...، وهذا قولٌ حسنٌ في القياس غيرَ أنه رأيٌ رأيناه، ولم يقل به أحدٌ غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحقُّ وأجملُ"[٤]، وفي السياق نفسه يقول في إشمام نحو (اختير) و(انقيد):"كان قياسها –يعني (اختير) و(انقيد)– أن يجري مجرى (قيل) و(بيع) في الإشمام، وفي قلب الياء واواً، كما قيل: (بوع) و(كول) الطعام، ولكني لم أره قولاً لأحد"[٥].

والماردي يعد ما خالف القياس المطرد شاذاً، فيجيزه لورود السماع به، لكن لا يجيز القياس عليه؛ لأنه خلاف القياس الشائع، يقول في ألف (ما) الموصولة بعد حروف الجر:"فإن كانت بمعنى (الذي) أثبت الألف، وحكى أبو زيد أن من العرب من يقول: (سل عم شئت)، كأنهم حذفوا لكثرة الاستعمال، وهذا شاذ، يحفظ كما وقع، ولا يصرف من لفظه غير ما سمع، لو قلت: (سل عما تشاء) لم يجز؛ لأن ذلك إنما سمع مع (شئت)"[٦]، وفي سياق آخر يصرح بهذا بوضوح، فيقول في التعجب من الرباعي:"قد يتعجبون من لفظِ الرباعي على غَير

(١) انظر المسألة (١).
(٢) انظر: الارتشاف ٤/٢٠٥٧، والمسألة (٢٤).
(٥) الارتشاف ٣/١٤٤٢، وهو في التذييل ٣/١٧٠ أ، انظر المسألة (١٩).
(٦) المرجع السابق ٣/١٢٣٠، وانظر المسألة (١٠).
(٧) الارتشاف ٣/١٣٤٥، وانظر المسألة (١٧).
(١) الارتشاف ٢/١٠٣٠، وانظر المسألة (٤).

قياسٍ في قولهم: (ما أَعْطاه)...، ولكنها شاذةٌ، والشاذُ يحفظُ حفظاً ولا يقاسُ عليه"[١].

وفي جانب التعليل يتميز أبو بكر الماردي بالدقة والوضوح وقرب المأخذ، دون الخوض في التعليلات المتكلفة، ففي حكم إلغاء العمل في مفعولي (أعلم) يقول:"لا تلغى (أعلم) وأخواتها؛ لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر، لبقاء الأول غير مرتبط"[٢]، وفي تعليله عدم جواز (إنَّ لَزيداً في الدار) قال:"لأن (إنَّ) توكيد واللام لامُ التوكيد، ولا يجمع بين توكيدين، فإن فصلت بينهما بظرف أو مجرور جاز ذلك"[٣].

ومما يكثر في تعليلات الماردي التعليل بالمعنى، نحو قوله في تعليل دخول الفاء في (زيداً فاضرب):"دخلت الفاء هنا لما في الكلام من معنى الشرط، ومعناهُ يدِق،... فكأن قائلاً قال لك: (أنا لا أضرب زيداً، ولكني أضرب عمراً)، فقلت أنت مجيباً له: (فاضرب عمراً)، ثم قلت: (عمراً فاضرب)، جعلتَ تقديمَ الاسم بدلاً من اللفظ بالشرط، كأنك قلت: (إن كان الأمر على ما وصفت فاضرب زيداً)، وكذلك (على عمرٍو فانزل)"[٤]، وهذا من إبراز أهمية التركيب النحوي في إيضاح المعاني، ونحو من ذلك تعليله إخراج (لا سيما) من أدوات الاستثناء، حيث يقول:"... لأنكَ إذا قلتَ: (جاءني القومُ ولاسِيما زَيد) فمعناه (ولا مثلَ زيدٍ فيمَن جاءني)، فكأنكَ قلتَ: (لا يأتي مثلُ زيد)، فإنما نفيتَ أن يكونَ أَحَدٌ ممن جاءكَ شِبهاً لِزيدٍ، ولعَل زيداً قد جاءك، أو لم يأتك"[٥].

ومن طريف التعليل عند أبي بكر الماردي عدم ذكر العلة وإيضاحها، لدقتها في الأفهام، حيث يقول:"فإن قلت: (إن زيداً قام) أو(قد قام) لم يجز أن

(١) الترشيح ٥٦، وانظر المسألة (٢٦).
(٢) التصريح ٣٨٩/١، وانظر المسألة (١٥).
(٣) الترشيح ٣٣، وانظر: شرح جمل الزجاجي ٤٣١/١، رصف المباني ٤٠٨، مغني اللبيب ٣٠٠.
(٥) الارتشاف ١٤٦٩/٣، وانظر المسألة (١٨).
(٥) الترشيح ٦٧، ونقله أبو حيان في الارتشاف ١٥٥٠/٣، وانظر المسألة (٢١).

تدخل عليه اللام؛ لأن الفعل الماضي ليس له معنى الاسم الفاعل، وهذا مما يضرب عنه لدقته"(١).

ثالثاً: عنايته بأقوال العلماء وموقفه منهم:

نقل أبو بكر الماردي في بحوثه النحوية عن جمعٍ غفيرٍ من النحويين من بصريين وكوفيين ومتأخرين من قطره بالأندلس ومتأخرين من غيرهم، ولا تكاد تجد مسألة نحوية من المسائل التي تطرق لها الماردي إلا تراه يذكر أقوال العلماء فيها، وهو حريص على توقيرهم واتباعهم، حتى لو أدى ذلك إلى ترك الرأي النحوي الذي يراه معضوداً بالقياس، يقول في إحدى المسائل:"... وهذا قولٌ حسنٌ في القياس غيرَ أنه رأيٌ رأيناه، ولم يقل به أحدٌ غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحقُّ وأجملُ"(٢)، وقريب من هذا قوله في الوجهين الجائزين في (اقتيد) و(انقيد) حيث منعهما؛ لأنه لم يقل بهما أحد من العلماء، وإن كان القياس يعضدهما(٣).

ومع حرصه على تقدير العلماء ممن تقدمه فهو يخالفهم عندما يتبين الحق في غير قولهم، ويرجح غير ما ذهبوا إليه، كاختياره لمنع الإلغاء في باب (أعلم)، وتفريقه بين المبني للمجهول والمبني للمعلوم(٤).

ولو تتبعنا نقول أبي بكر الماردي عن النحويين لطال هذا المبحث، ولكني سأقتصر هنا على من كثر نقله عنه أو ظهر له موقف واضح تجاهه، وعلى رأس هؤلاء إمام النحويين البصريين أبو بشر عمرو بن عثمان المشهور بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، فقد نقل عنه كثيراً، وهو يكتفي بالنقل عنه أحياناً لإثبات القول، لأنه القول الفصل لديه، يقول:"وقد أجاز سيبويه –رحمه الله–: (سير عليه بكرةٌ وغدوةٌ ويومُ الجمعة ويومُ السبت) بالرفع، على أن تقيمَها مقامَ الفاعل، وكذلكَ ما أشبهه"(٥)، وقد يلخص كلامه في المسألة مكتفياً به، ثم ينقل عنه نصاً(١).

---

(٢) المرجع السابق ٦٦، وانظر المسألة (١١).

(٣) الارتشاف ١٢٣٠/٣، وانظر المسألة (١٠).

(٤) المرجع السابق ١٣٤٥/٣، وانظر المسألة (١٧).

(٤) انظر: الارتشاف ٢١٣٦/٤، التصريح ٣٨٩/١، والمسألة (١٥).

(١) الترشيح ٥٥، ونقله في الارتشاف ١٣٣٥/٣، وانظر المسألة (١٦).

ومع إجلال الماردي لسيبويه ونقله عنه كثيراً إلا أنه لا يرى ضيراً في مخالفته إذا غلب على فهمه مخالفة قوله للصواب، ويكون ذلك عن طريق استفهام الراغب في معرفة العلة، مما يدل على عظيم إجلاله له، حيث يقول بعد أن نقل قوله في منع (إبل) إذا سمي به رجل:"ولا أدري ما هذا، ولو كان تأنيثه تأنيث الواحد لوجب صرفه؛ لأنه ثلاثي، كرجل سميته بـ(قَدَم) اسم امرأة"(٢).

وقد كان أبو بكر الماردي على قرب من كتاب سيبويه واستحضار له ومعرفة بآراء مؤلفه، فنجده يقول في خبر (ليس):"وقد أجاز تقديم خبرها ابن النحاس، ونسبه إلى سيبويه، وليس يصح عنه"(٣).

وممن نقل عنهم أبو بكر الماردي كثيراً أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، وكان مؤيداً لمعظم آرائه، فقد نقل عنه حكمَه برداءة نصب المستثنى المتوسط بين المستثنى منه وصفته(٤)، كما نقل عنه عدم جواز القياس على (ليتما) أخواتها، فقال:"والقول الأول مذهب الأخفش، وهو أقوى؛ لأنه المسموع من العرب الذي لا يعرف غَيره"(٥)، وفي الحديث عن (لاسيما) نقل عنه في موضعين، خالفه في أحدهما، وهو عده (لاسيما) من حروف الاستثناء، ووافقه واحتج له في الآخر، وهو جواز الرفع والكسر بعدها، فقال في الأول:"وقد ألحقَ (لا سِيَّما) بحروفِ الاستثناءِ جماعةٌ من النحويين، منهم الأخفشُ...، وما أرى لإلحاقها في (بابِ الاستثناء) وَجهاً"(٦)، وقال في الآخر:"وقد صَرحَ الأخفشُ في كتابه بإجازةِ الرفعِ والخفضِ في التثقيلِ والتخفيفِ دون تَفصيلٍ، وهو الذي لا يجوزُ غَيره في القِياس"(٧).

---

(٢) انظر: الارتشاف ١٥٧٥/٣.

(٣) الارتشاف ٨٨٢/٢، وانظر المسألة (٤٧).

(٣) الترشيح ٤٦.

(٤) المرجع السابق ٦٥.

(٥) الترشيح ٣٦، وانظر: الجمل ٣٠٤.

(٦) الترشيح ٦٦-٦٧، ونقله أبو حيان في الارتشاف ١٥٥٠/٣، وانظر المسألة (٢١).

(٧) المرجع السابق.

وممن نقل عنهم أبو بكر الماردي أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، وهو يقرنه كثيراً بشيخ البصريين سيبويه، مما يدل على إجلاله له، كما في نقله رأيهما في (لاسيما)، فقال:"وأضربَ عن ذكرها في (باب الاستثناء) سيبويه والمبردُ"(١)، وفي نصب الاسم بعد (ألا):"هذا مذهب الخليل وسيبويه والمبرد"(٢).

كما نقل عنه مرجحاً قوله راداً على من خطأه في الاسم المنصوب بعد (إنْ) الشرطية، فقال:"(إنْ زيداً ضَرَبته) نصبتَ بإضمار فعل...، هذا قول أبي العباس، وكان ابن العريف ينكر هذا ويدفعه، وذلك غلط منه"(٣)، وهو مع إجلاله له فإنه قد يخالفه، كما نقل عنه من كتابه (المقتضب) ناقداً له في حديثه عن الفعل المصوغ على (فَعُل) للتعجب، فيقول:"ولا يقعُ هذا الفعلُ في التعجب إلا عَلى ما فيه الألفُ واللامُ خاصةً في قول الأخفشِ ومن وافَقَه، وقد رأيت في كتاب (المقتضب) لأبي العباس أنه يجيز (كرُمَ زيدٌ) و(شرُف عَمرٌو)، وهو يريدُ التعجبَ، ولا أدرِي ما قوله"(٤)، ويلحظ أن نقده جاء بصيغة السؤال الذي ينم عن طلب المعرفة، مما يدل على شدة تقديره له.

وممن نقل عنهم أبو بكر الماردي أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، وجل نقوله عنه كانت من كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، وإن لم يصرح بالكتاب أبداً، فقد نقل عنه في قوله تعالى: ﴿ٱلْعَٰدِيَٰتِ ٱلْقَدْحِ﴾(٥) أن القراءة بإسكان اللام مع (ثم) كثيرة(٦)، رغم أن الماردي كان حكم بعدم جواز الإسكان هنا، وكذلك نقل عنه في الكلام على قراءة كسر الياء في قوله تعالى: ﴿فَأَطِيرُ﴾(٧)، فقد لخص الماردي كلام الزجاج حتى إنه تابعه في الوهم في آية، هي

(١) الترشيح ٦٧، ونقله في الارتشاف ١٥٥٠/٣، وانظر المسألة (٢١).
(٢) المرجع السابق ٧٣.
(٣) ارتشاف الضرب ٢١٧٢/٤، وانظر المسألة (٥٣).
(٤) الترشيح ٥٧، ونقله في الارتشاف ٢٠٥٨/٤، وانظر المسألة (٢٩).
(٥) سورة الحج، آية ١٥.
(٦) الترشيح ٥٠، وانظر المسألة (٥١).
(٧) سورة إبراهيم، آية ٢٢.

قوله تعالى:﴿ ﴾[1]، فجاءا بها: (هذه عصاي)، ثم نقل عنه احتجاج الفراء ببيت شعر، ثم نص على النقل منه، فقال:"وقال أبو إسحاق: وهذا الشعر لا يلتفت إليه، وليس يعرف، ومثله لا يحتج به في كتاب الله"[2]، كما نقل عنه من المصدر ذاته في العطف على نائب الفاعل بالنصب فقال:"(ضُربَ زيدٌ وعَمراً) عطفاً على المعنى -لأنه مفعولٌ في الحقيقة- لكان جائزاً، تحمله على معنى: وضَرب عمراً من ضَرب زيداً، وهذا شيء أجازه الزجاجُ"[3].

وممن نقل عنهم أبو بكر الماردي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، وكانت للماردي مثلَ كثير من الأندلسيين عنايةٌ شديدةٌ بكتابه (الجمل)، فقد رواه عن مؤلفه كما حكى ذلك عنه ابن خير الإشبيلي[4]، فمن نقولاته عن الزجاجي نقله عنه لغة الضم في المنادى، في نحو (يا غلامُ)، فقال:"والخامسةُ قليلةٌ رديئةٌ، وهي (يا غلامُ)...، وهذا قبيح؛ لأنه يلتبس المضاف بغيره، كقولك:(يا غلامُ) إذا أردت (يا أيها الغلام)، وهذه لغة ذكرها أبو القاسم الزجاجي في كتابه[5]، ولم ينص عليها بالضم، ولكن بعض شيوخنا يرويه بالضم، وذلك لا يصح، والصواب: (يا غلامَ) بالفتح"[6]، كما نقل عنه أيضاً جواز قياس بقية أخوات (ليتما) عليها، وخالفه في ذلك، فقال:"وقد أجاز بعضُ النحويين النصبَ بهذه الحروف قياساً على (ليتما)، فتقول: (لكِنَّما زيداً مقبلٌ)...، وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي..."[7]، كما نقل عنه دون أن يسميه في أحد

(١) سورة طه، آية ١٨، وعن الزجاج نقلها بالخطأ نفسه البغدادي في الخزانة ٤/٤٣٣، وانظر في تخريج القراءة وتوجيهها: المحتسب ٢/٤٩، إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٦٨، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠٨.

(٢) الترشيح ٥١، وقارنه بمعاني القرآن وإعرابه ٣/١٦٠.

(٣) المرجع السابق ٥٢.

(٤) انظر: فهرس ابن خير ٢٧٥.

(٥) انظر: الجمل ١٦٠.

(٦) الارتشاف ٤/١٨٥٢، وانظر المسألة (٣٩).

(٧) الترشيح ٣٦، وانظر: الجمل ٣٠٤.

المواضع وهو جعل (سوى) بمعنى (غير)، فقال:"والظرفُ (سِوى) وحدَها، وبعضُهُم يقول: إنها بمعنى (غَير)"[١]، وهذا رأي الزجاجي في الجمل[٢].

وكما نقل أبو بكر الماردي عن البصريين نقل كذلك عن عدد من الكوفيين، كالكسائي والفراء وابن الأنباري في عدد من المواضع، وقد يرمز إليهم أحياناً بـ(بعض النحويين)، أو بقوله: (وقال قوم)، وهو في كثير منها مخالف لهم.

فمن نقوله عن الكسائي نقل عنه اصطلاحاً خاصاً لجمع المذكر السالم، فقال:"جمع السلامة في المذكر سماه الكسائي جمعاً على هجاءين؛ لأنه يأتي مرة على واو، ومرة على ياء"[٣]، كما وافقه خطاب في نصب الفعل المضارع بعد الفاء إذا وقع جواباً لما دل على الأمر كالخبر أو اسم فعل، ولم يسمه[٤]، وهذا رأي خاص بالكسائي لم يتابعه عليه أحد كما قال ابن مالك[٥].

ونقل أبو بكر الماردي عن الفراء من الكوفيين، فقد نقل تجويز الكسر في ياء المتكلم، ثم نقل تضعيف البصريين لذلك، فقال:"وأجاز الفراء الكسرَ في هذا[٦]، وأصلُ التقاء الساكنين الكسرُ، وهو وجهٌ ضعيفٌ عند البصريين"[٧]، ونقل عنه في موضع آخر دون أن يسميه، وذلك في حكم الكاف من نحو قولك: (أرأيتَك زيداً)، فقال:"وقال بعض النحويين: الكافُ في معنى رفع"[٨]، وهذا رأي الفراء والكوفيين[٩].

(١) المرجع السابق ٦٠.
(٢) انظر: الجمل ٦١.
(٣) الترشيح ٣٠، وانظر: التصريح ٦٧/١، حاشية يس ٦٩/١.
(٤) انظر: الارتشاف ١٦٦٩/٤، وانظر المسألة (٤٨).
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٣/٣، شرح التسهيل ٤١/٤.
(٦) انظر: معاني القرآن ٧٦/٢.
(٧) الترشيح ٥١.
(٨) الترشيح ٤٦.
(٩) انظر: البحر المحيط ٥٤/٦، الجنى الداني ٩٣، المغني ٢٤٠.

كما نقل الماردي عن ابن الأنباري مخالفاً له في جواز بقاء الألف في المضارع بعد الجازم، فقال:"ورأيت ابن الأنباري يجيز أن تقول: (لم يخشى) و(لم يسعى)، بإثبات الألف[١]...، وهذا لا يجوزُ عندنا"[٢].

ومن العلماء الذين كان لأبي بكر الماردي منهم موقف واضح، يحتاج إلى استجلاء وإيضاح النحوي الأندلسي عبد الله بن سليمان المكفوف (ت٣٢٤هـ) المشهور بـ(دَرْود) أو (دُرَيود)، وكانت معظم مواقفه منه مخالفته، حتى ذكر أبو حيان أن الماردي ألف كتابه الشهير (الترشيح) معارضاً به كتاب دُرَيود الذي شرح به كتاب الكسائي[٣]، وقد روى خطاب كتابَ دُرَيود عن بعض مشايخه وحدث به، كما في ذكر ابن خير في فهرسه[٤]، وهو يذكر اسمه في أكثر الأحيان، وقد يأتي بقوله دون تصريح باسمه أحياناً، فمما خالفه فيه قوله:"وأما الأيام المعروفة بأعيانها كـ(يومِ السبت)...، فإنك تقيمها مقامَ الفاعل جُمع، وكان دُرَيود لا يرى ذلك، ويقول: كل وقتٍ محدودٍ يحسن فيه (ائتني) فانصبه أبداً...، وهذا غلطٌ منه"[٥]، وفي كلمة (غدوة) خالفه في صرفها إذا صغرت، فقال:"وكان دُرَيودُ يجيزُ صَرفها وهي معرفةٌ إذا صُغرَت، قِياساً على (سَحَر)، وذلك غَلَطٌ منه"[٦]، كما نقل عنه رأيه راداً عليه في حكم ما بعد (لا سيما) الإعرابي، فقال:"وقد قالَ دُرَيودُ في كتابه: إنَّ في قولك: (لاسِيَّما) لغتين: التثقيلَ والتخفيف، فمَن خَفف خفضَ بها، ومن ثقلَ رفع، وهو غَلَط منه؛ لأنها اسمٌ مضافٌ في كِلا الحالين"[٧]، كما نقل عنه واصفاً قوله بالضعف وأنه قول قد سبق إليه فقال:"وقال دُرَيودُ: ومثلُ ذلك ﴿ قٓ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ٱلطُّورِ ٱلنَّجۡمِ ٱلۡقَمَرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلۡوَاقِعَةِ ٱلۡحَدِيدِ ﴾[٨] على

(٣) انظر: شرح القصائد السبع ٧٨، شرح الجمل ٢/ ١٨٨، ٥٦٤.
(٤) الارتشاف ٨٤٨/٢.
(٥) انظر: تذكرة النحاة ٢٧٨.
(٤) انظر: فهرس ابن خير ٢٨١.
(١) الترشيح ٥٤، ونقله أبو حيان في الارتشاف ١٣٣٥/٣، وانظر المسألة (١٦).
(٢) الارتشاف ١٣٣٦/٣، وانظر المسألة (٤٤).
(٧) الترشيح ٦٧.
(٨) سورة الأنبياء، آية ٢٢.

البدل، وهذا عند سِيبويهِ ومن وافقه رفعٌ على النعت...، والبدلُ الذي ذَكَره قد أجازَه غَيره[(١)]، وفيه ضَعفٌ، لأن مَعنى النفي في (لَو) ليسَ يَقوى لقُوته في مَعنى (ما) و(مَن) في الاستفهامِ"[(٢)]، ونقل عنه مضعفاً لقوله في غير هذه المواضع[(٣)].

ومع كثرة مخالفة أبي بكر الماردي له إلا أنه يحاول أن يكون منصفاً معه، فقد ينقل عنه ويجتهد لتصحيح قوله، كما في نقله عنه جعله (لولا) و(هلا) من حروف الاستفهام[(٤)]، كما نقل عنه دون أن يسميه في جواز إظهار خبر (لولا)، وخالفه في ذلك[(٥)].

وقد نقل خطاب أيضاً عن عدد كبير من النحويين الآخرين، فقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء جعل (راكباً) في نحو (حبذا زيد راكباً) تمييزاً، واحتج له، فقال:"وكان أبو عمرو بن العلاء يرى نصبه بالتمييز، لأنه يحسن أن يقول: (حبذا زيدٌ من راكب)"[(٦)]، إلا أنه خالفه مرجحاً قول الجمهور أنه حال.

ونقل عن أبي حاتم السجستاني مضعفاً قوله في موضعين، الأول في إبقاء الهمزة في نحو (حمراء) عند النسب، فقال:"وذلك قليل رديء، نقله أبو حاتم في كتاب (التذكير والتأنيث)"[(٧)]، والثاني في عده (لاسيما) من حروف الاستثناء[(٨)].

رابعاً: الترجيح والاعتراض عند الماردي:

مما يسجل لأبي بكر الماردي في ترجيحاته للأقوال والآراء وفي اعتراضاته لآراء النحويين التحرر من التقليد أو التعصب لأحد، فنلحظه يؤيد ما يراه صواباً دون النظر لقائل أو مذهب في الغالب، فمع تعظيمه لسيبويه وإجلاله له نجده

(١) يعني المبرد، وانظر تعليق عضيمة على المقتضب ٤٠٨/٤.
(٢) الترشيح ٦٤.
(٣) انظر المسائل (٣٠) و(٥٤) و(٦٤).
(٤) انظر: الارتشاف ١٦٧٢/٤، وانظر المسألة (٤٩).
(٥) انظر: الترشيح ٤٠، وانظر المسألة (٣).
(٦) الترشيح ٤٣، ونقله عن خطاب أبو حيان في الارتشاف ٢٠٦١/٤، وابن عقيل في المساعد ١٤٢/٢.
(٧) الهمع ١٦١/٦، وانظر المسألة (٥٩).
(٨) انظر: الترشيح ٦٦، وانظر المسألة (٢١).

يخالفه في عدة مسائل إذا ظهر له القول بخلافه، كترجيحه عدم وجوب تكرار (لا) عند وقوعها على المعرفة، موافقاً للمبرد وابن كيسان ومخالفاً لسيبويه في وجوب ذلك[١]، كما خالفه في عده (حاشا) فعلاً[٢].

والماردي في معظم ترجيحاته يتبع جمهور النحويين وعامتهم، فيقول:"وهذا الخبرُ عند جِلة النحويين من المضمر الذي لا يجوز إظهاره"[٣]، ونحو قوله:"وهذا قول سيبويه وجلة النحويين"[٤]، بل قد يترك القول اتباعاً لقول أئمة النحويين إذا اتفقوا على شيء، كما في قوله:"... وهذا قولُ النحويين، وقد كانَ عندي قياساً أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله،...، وهذا قولٌ حسنٌ في القياس غيرَ أنه رأيٌ رأيناه، ولم يقل به أحدٌ غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحقُّ وأجملُ"[٥].

وفي مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين يغلب على خطاب الماردي ترجيح أقوال البصريين ودعم آرائهم بالأدلة، كما في ترجيحه نصب (رجلاً) بعد (حبذا) على الحال[٦]، وكذلك ترجيحه عدم جواز بقاء حرف العلة في آخر الفعل المضارع بعد الجازم[٧]، وفي حكم كسر ياء المتكلم وافق البصريين بمنع ذلك وضعف قول الكوفيين، ورد أدلتهم[٨]، وكذلك منع كون إياك من قولك (رأيتك إياك) توكيداً، وجوز كونه بدلاً متابعاً للبصريين مخالفاً الكوفيين في ذلك[٩].

ومع ميله لترجيح آراء البصريين فقد يرجح قول مخالفيهم من الكوفيين إذا بدا له قوته، فقد رجح جواز تثنية المركب المزجي، وهو رأي الكوفيين، وخالفهم البصريون فمنعوا من تثنيته[١٠]، وكما في تمثيله بقولهم: (إنْ قامَ لزيد) موافقاً

(١) الترشيح ٧١.
(٢) المرجع السابق ٦٢.
(٣) انظر: المقاصد الشافية ١٠٧/٢، والمسألة (٧).
(٤) الترشيح ٤٨.
(٥) الارتشاف ١٢٣٠/٣، وانظر المسألة (١٠).
(٦) انظر: الترشيح ٤٣، ونقله في الارتشاف ٢٠٦١/٤، وانظر المسألة (٣١).
(٧) انظر: الارتشاف ٨٤٨/٢، والمسألة (٥٠).
(٨) الترشيح ٥٠-٥١.
(٩) المرجع السابق ٤٥.
(١٠) انظر: الارتشاف ٥٥٢/٢، الهمع ١٤١/١، والمسألة (١).

للكوفيين والأخفش في مجيء الفعل الماضي قياساً بعد (إنْ) المخففة[١]، وتابعهم كذلك في إنابة غير المفعول به مع وجوده[٢].

وقد يخالف أبو بكر الماردي بقلة جمهور النحويين والبصريين إذا ترجح له القول بخلافهم، كما في اختياره عدم زيادة (كان) في نحو (ما كانَ أحسنَ زيداً) متابعاً للسيرافي في ذلك وإن لم يسمه[٣]، وكما في ترجيحه جواز بناء المعطوف على اسم (لا) دون تكرار (لا) موافقاً في ذلك الأخفش فيما حكاه عن العرب[٤].

وأبو بكر الماردي يعتمد في ترجيحاته واعتراضاته على السماع كثيراً، فنراه يقول:"لأن ذلك لم يأت في قرآنٍ ولا شعرٍ فصيحٍ"[٥]، ويقول:"لأنه المسموع من العرب الذي لا يعرف غَيره"[٦]، ومع ذلك فإنه قد يرجح القول واصفاً ما سمع بخلافه بالقبح، كما رجح قول البصريين في عدم جواز بقاء الألف مع (ما) الاستفهامية بعد حرف الجر، مخالفاً الفراء والكوفيين في ذلك واصفاً ما ذكروه من السماع بالقبح[٧].

ومما هو حري بالتسجيل في الحديث عن اعتراضات خطاب كثرة اعتراضاته على النحوي الأندلسي دريود – كما تقدم –، فهو قلما يذكره إلا ليعترض عليه أو يستدرك على قوله[٨].

وفي عدد من المسائل يعرض أبو بكر الماردي الخلاف دون ترجيح، كما في عرضه آراء العلماء في الاسم المؤنث بلا علامة[١]، وكما في حديثه عن نوع التاء في (كلتا)[٢]، وفي غيرها من المسائل.

---

(١) انظر: الترشيح ٣٨.
(٢) المرجع السابق ٥٣.
(٣) الترشيح ٥٥، وانظر المسألة (٢٦).
(٤) الترشيح ٧١.
(٥) المرجع السابق ٤٠، وانظر المسألة (٧).
(٦) الترشيح ٣٦.
(٧) انظر: الارتشاف ٥/١٠٣٠، وانظر المسألة (٢).
(٨) انظر: ص ٧٢.

خامساً: مذهبه النحوي:

لا يرتاب المتتبع لآراء أبي بكر الماردي وطريقة عرضه للمسائل النحوية وترجيحاته في نهجه البصري واضح المعالم، ويدل لذلك أمور:

أولاً: تصريحه بانتمائه للبصريين، حيث يقول في بقاء الألف من آخر المضارع بعد الجازم:"وهذا لا يجوزُ عندنا"(٣)، وهو يعني: عندنا معاشر البصريين، لأن هذا الرأي الذي ذكره ابن الأنباري هو رأي الكوفيين، والبصريون على خلافه(٤).

ثانياً: تعظيمه للعلماء البصريين، كسيبويه والمبرد وابن السراج والزجاج وغيرهم، وكثرة النقول عنهم، وكثرة موافقته لهم، كما تقدم، وهو عند مخالفتهم فهو يخالفهم على استحياء وبصيغة المستفهم الراغب في الاستزادة والتعلم، بخلاف معارضته للكوفيين التي تتسم بالصراحة وبألفاظ التخطئة والقدح، كما تقدم في موقفه منهم.

ثالثاً: كثرة ترجيحاته لآراء البصريين وموافقته لهم، كما تقدم في الحديث عن ترجيحاته، بل نراه يضعف كثيراً أقوال الكوفيين، ويصف بعضها بالقبح، وهذا واضح جداً فيما تقدم من الحديث عن ترجيحاته واعتراضاته.

رابعاً: لزومه للمصطلحات البصرية في عرضه للمسائل كالجر في مصطلحات الإعراب، والتمييز والعطف والضمائر في مصطلحات الأبواب، وهو يشير أحياناً إلى مصطلحات الكوفيين، حيث يقول في الجمع السالم:"جمع السلامة في المذكر سماه الكسائي جمعاً على هجاءين؛ لأنه يأتي مرة على واو، ومرة على ياء"(٥).

---

(١) انظر: الارتشاف ٨٧٨/٢، والمسألة (٤٦).

(٢) انظر: الترشيح ٣٢.

(٣) الارتشاف ٨٤٨/٢، وانظر المسألة (٥٠).

(٤) انظر: الكتاب ٣١٦/٣، معاني القرآن ١٦١/١، الجمل ٤٠٧،، شرح التسهيل ٥٥/١، التذييل ٢٠٨/١.

(٥) الترشيح ٣١.

خامساً: يشير إلى بصريته كثرة مخالفاته للعالم الأندلسي دُرَيود، وقد ألف دريود كتاباً يشرح فيه كتاب الكسائي في النحو، ثم ألف خطاب كتابه (الترشيح) معارضاً له، وهو في معظم ذكره له يخالفه، ودريود يميل إلى ترجيح آراء الكسائي والكوفيين، كما يدل تتبع آرائه التي نقلها عنه خطاب.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على خاتم رسله ونبيه ومصطفاه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فهذا بعض ما يستحق هذا العلم الجليل من الدراسة والتتبع، ولعل الله يظهر بعض آثاره حتى يعطى ما يستحقه، وفي نهاية هذا البحث هذه بعض النتائج والفوائد التي تستخلص من هذا العرض السريع لحياة هذا العالم الكبير وآرائه ومنهجه.

- عاش أبو بكر الماردي في النصف الأول من القرن الخامس، وهو منسوب إلى ماردة، وينسب إلى قرطبة، حيث سكنها، وقد وقع تصحيف كثير في اسمه عند كثير ممن نقل عنه، حيث سماه بعضهم الماوردي أو المارزي أو المارديني أو الأنباري وغيرها.
- أخذ الماردي عن عدد من العلماء كابن الفخار الفقيه الأديب وهلال بن عريب وغيرهما، كما جلس للتعليم والإقراء فقرأ عليه ابناه الأديبان عمر وعبد الله وأبو الحزم بن عليم وغيرهم.
- كان للماردي آثار عدة، بلغت أكثر من اثني عشر مؤلفاً، فقدت كلها، وكان من أشهرها كتابه (الترشيح) في النحو، الذي عارض به شرح دُرَيود لكتاب الكسائي في النحو، وهذا الكتاب ينقل عنه كثير من النحويين،

كأبي حيان والشاطبي وابن هشام وغيرهم، وقد فقدت جميع آثاره عدا قطعة صغيرة ملخصة من كتابه (الترشيح) لخصها أبو حيان في كتابه التذكرة.

- كان للماردي آراء مميزة في النحو والتصريف تدل على سعة علمه وجودة فكره، ومنها تجويزه تثنية المركب تركيباً مزجياً، كما وافق الجمهور في وجوب حذف خبر (لولا)، كما يرى أن المصدر في نحو (عسى زيد أن يقوم) في محل نصب مفعول.
- ومن أشهر آرائه التي نقلها عدد من العلماء مخالفته الجمهور في جعل اللام التي تدخل على (قد) قبل الفعل الماضي في خبر (إنَّ) هي لام الابتداء، حيث قدرها لام قسم محذوف، كما جوز دخولها على خبر (إنَّ) دون وجود (قد).
- ومن آرائه المشهورة عنه جواز تضمين بعض الأفعال معنى (ظن) قياساً، وجعل ما بعد (لا سيما) في حكم المسكوت عنه، كما حكم على (كان) بعد (ما) التعجبية بأنها غير زائدة، خلافاً لرأي الجمهور فيها.
- ومن آرائه أيضاً نفي وجود بدل الغلط في كلام العرب، وتأويل ما أوهم ذلك، ومنع مجيء الفاء بمعنى الواو، وكذلك جعل لغة الضم في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو قولهم: (يا غلامُ) في (يا غلامي) لغة قبيحة، وتجويزه نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب اسم الفعل، والقول بحرفية (مهما) وغير ذلك من آرائه التي نقلها عنه العلماء.
- عني خطاب الماردي بالسماع، وجعله العمدة في الاحتجاج للقواعد النحوية، فالقرآن الكريم الحجة الأولى عند خطاب، فما جاء به أثبته وما لم يأت به توقف في إجازته، إلا أنه تبع بعض النحويين البصريين وغيرهم في رد بعض القراءات القرآنية، ويلحظ عليه عدم عنايته بنسبة القراءات، فقد كان له فيها عدة أوهام، كما أنه احتج بالقراءات الشاذة، أما الحديث الشريف فعلى رغم أنه لم يذكره في معرض ما يحتج به، إلا أنه ورد له احتجاج بحديث واحد في إحدى المسائل، وأما النثر المسموع من كلام العرب فهو يحتج به كثيراً.

- احتج خطاب بالشعر كثيراً، أكثر مما احتج بغيره، وهو لا يعتني كثيراً بنسبة الأشعار إلى أصحابها، فقد ينسبها أحياناً، ويترك ذلك في أكثر الأحيان.
- اعتمد خطاب على الاستدلال العقلي، خصوصاً القياس النحوي في احتجاجاته، وقد يغلبه أحياناً على السماع، مع أنه يغلب السماع أكثر، ولشدة حذره في التعامل مع السماع فإنه قد يتركه إذا لم يسبق إليه من العلماء المتقدمين، وفي جانب التعليل تميز تعليله بقرب المأخذ والدقة والوضوح، دون تكلف أو مبالغة، فكثير منها كان تعليلاً بالمعنى المتبادر إلى الذهن.
- عني خطاب في بحوثه النحوية بالنقل عن العلماء المتقدمين، فقد نقل عن جمع غفير من النحويين من البصريين والكوفيين والمتأخرين من الأندلسيين ومن غيرهم، ولا تكاد تجد مسألة واحدة تخلو من نقل عن العلماء، وهو في الجملة حريص على توقيرهم وإجلالهم، مع أنه يخالفهم إذا ظهر له الحق خلاف قولهم، فقد نقل عن الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج والزجاجي، كما نقل الكسائي والفراء وابن الأنباري، ونقل عن دريود من الأندلسيين، وفي بعض الأحيان لا يصرح باسم من نقل عنه فيقول: وزعم ناس، أو أجازه قوم، ونحو ذلك.
- تميزت ترجيحات خطاب واعتراضاته بالتحرر من التقليد أو التعصب لأحد، فمع إجلاله لسيبويه نراه يخالفه في عدد من المسائل، وهو في أغلب ترجيحاته يميل إلى رأي جمهور النحويين وعامتهم، وفي مسائل الخلاف يغلب عليه ترجيح رأي البصريين، وقد يرجح قول مخالفيهم أحياناً، وقد يترك بعض المسائل دون ترجيح أحياناً، وهو في ترجيحاته يعتمد على السماع في أغلبها، وفي اعتراضاته نلحظ كثرة اعتراضاته على العالم الأندلسي دريود.
- يميل خطاب الماردي للبصريين، كما يبدو ذلك جلياً في تعظيمه لعلمائهم كسيبويه والمبرد والزجاج، وفي كثرة ترجيحاته لآرائهم ولزومه مصطلحاتهم، ويدل لذلك تصريحه بانتمائه لهم، حيث يقول:"وهذا لا يجوز عندنا".

هذا وأسأل الله العظيم أن أكون قد وفقت لإعطاء هذا العالم النحوي الأديب أبي بكر خطاب بن يوسف الماردي بعض ما يستحقه، والله الموفق،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المطبوعات

- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، ت: محمد الدالي، دار الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، ت: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠١هـ.
- الاستغناء في الاستثناء، للشهاب القرافي، ت: محمد عطا، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، ت: د. عبد المجيد ذياب، مركز الملك فيصل للبحوث، ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، ت: عبد الإله نبهان ومجموعة، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي، شرح: محمود فجال، دار القلم، ١٤٠٩هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة.
- الأصول في النحو لابن السراج، ت: الفتلى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- إعراب القرآن للنحاس، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.
- الأعلام، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله البطليوسي، ت: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، ت: عبدالمجيد قطامش، ١٤٠٣هـ.
- أمالي ابن الشجري، ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ت: محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ت: محمد النجار، مصر، ط ٢.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغددي، عني بتصحيحه محمد شرف الدين ورفعت بيلكة، استانبول، ١٩٤٥م، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، ت: كاظم بحر المرجان، دار عالم الكتب، ١٤١٦هـ.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.

– البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي، ت: محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧هـ.
– تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمه د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، ط ٣.
– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
– تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، ت: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، ١٤١٨هـ.
– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة بالقاهرة، ١٣٨٨هـ.
– التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الازهري، ت: محمد باسل عيون السود،، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ت: د. محمد المفدى، ١٤٠٣هـ.
– التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، ت: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ.
– التكملة لأبي على الفارسي، ت: د. كاظم بحر مرجان، ١٤٠١هـ.
– التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، ت: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥.
– تهذيب اللغة لأبي منصور محمد الأزهري، ت: مجموعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الأزهر، القاهرة، ١٣٩٦هـ.
– الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
– الجمل في النحو للزجاجي، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
– جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي، ت: محمد على الهاشمي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ.
– جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن دريد، ت: د. رمزي بعلبكي، دار العلم الملايين، ١٩٨٧م.
– الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
– حاشية يس العليمي على التصريح، دار البابي الحلبي، مصر.
– الحجة للقراء السبعة، لأبي على الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، ط ١.

– الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، ت: سعيد السعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر عمر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٦هـ.
– الخصائص لابن جنى، ت: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢.
– الدر المصون، للسمين الحلبي، ت: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.
– الدرر اللوامع، تأليف: أحمد الشنقيطي، ت: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
– ديوان امرئ القيس، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثالثة، دار المعارف، مصر.
– ديوان ذي الرمة، ت: عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ.
– ديوان أبي الطيب المتنبي، مع شرحه المنسوب للعكبري، ت: مصطفى السقا وآخرين، دار الفكر.
– الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد الأنصاري المراكشي، ت: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥.
– رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.
– السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
– سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥ هـ.
– شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادي، ت: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٤هـ.
– شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ت: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
– شرح ألفية ابن مالك، للأشموني، دار إحياء الكتب العلمية، مصر.
– شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ.
– شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح.
– شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، ت: سلوى محمد عرب، أم القرى، ١٤١٩ هـ.
– شرح ديوان الحماسة، لأبي علي المرزوقي، ت: عبد السلام هارون، لجنة التأليف، القاهرة، ط٢.
– شرح شافيه ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
– شرح شواهد الأشموني، للعيني، دار إحياء الكتب العلمية، مصر.
– شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة.
– شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، ت: عبدالسلام هارون، دار المعارف، ١٤٠٠هـ.

– شرح الكافية للرضي الاستراباذي، ت: حسن الحفظي ويحيى المصري، جامعة الإمام، ١٤١٤هـ.
– شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.
– شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ت: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
– شرح اللمع، لابن برهان العكبري، ت: فائز فارس، الكويت، ١٤٠٤هـ.
– شرح المفصل لابن يعيش، دار عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
– شرح المقدمة الجزولية، لأبي علي الشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، دار الرشد، الرياض.
– الشعر، لأبي علي الفارسي، ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ.
– شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، ت: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
– الشعر والشعراء، لابن قتيبة، ت: أحمد محمد شاكر، ١٩٧٧م.
– شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله السليلي، ت: عبد الله الحسيني، دار الفيصلية، مكة المكرمة.
– الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس، ت: السيد أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي، بيروت، لبنان.
– الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.
– الصلة لابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
– ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
– علل النحو، لأبي الحسن الوراق، ت: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠.
– فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات، لعبد الحي الكتاني، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.
– فهرس ابن خير الإشبيلي أبي بكر محمد بن خير الأموي، ت: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.
– فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، ت: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ١٤٢١هـ.
– القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ هـ.
– الكامل، لأبي العباس المبرد، ت: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
– الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى الشهير بحاجي خليفة، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، مصورة دار إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ.
– الكشاف للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تأليف: أبي محمد مكي القيسي، ت: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
– اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: غازي طليحات، دار الفكر، ١٤١٦هـ.
– لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١.
– ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ت: هدى قراعه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ.
– المثل شرح المقرب، لأبي الحسن علي بن عصفور، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
– مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ت: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ.
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، تأليف: ابن جنى، ت: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ١٣٨٩هـ.
– المخصص، تأليف: أبي الحسن الأندلسي المعروف بابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
– المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، ت: د. حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ.
– المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تأليف: عبد الواحد بن علي المراكشي، ت: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
– المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، ت: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٥هـ.
– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، ت: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
– المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، ت: مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
– المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.
– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ.
– معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
– معاني القرآن، للأخفش، ت: فائز فارس، دار البشير، ١٤٠١هـ.
– معجم البلدان، لياقوت الحموي، ت: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.
– معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هاشم الأنصارى، ت: مازن المبارك، دار الفكر، ١٤١٢هـ.
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، لأبي إسحاق الشاطبي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

– مقاييس اللغة لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
– المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، ١٤٠٢هـ.
– المقتضب، للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
– المقدمة الجزولية، لأبي موسى الجزولي، تحقيق: شعبان محمد، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
– المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، ت: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
– الممتع في التصريف، لابن عصفور، ت: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
– المنصف شرح الإمام ابن جنى لكتاب التصريف للإمام المازني، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.
– الموضح في وجوه القراءات، لنصر بن علي الشيرازي، ت: د. عمر الكبيسي، ط ١، ١٤١٤هـ.
– نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن المقري التلمساني، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ١٤٠٦هـ.
– النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري، ت: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ.
– هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٥م.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، ١٤١٣هـ.

ثانياً: المخطوطات والدوريات

– التذييل والتكميل، لأبي حيان الاندلس، نسخة فلمية بجامعة الإمام تحمل الأرقام الآتية على الترتيب: (٧٣٢٩، ٧٣٢٤، ٧٣٢٥، ٧٣٢٦، ٥٩٩٤).
– الترشيح في النحو، لخطاب الماردي، تحقيق صاحب الدراسة، بحث غير منشور.
– شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، نسخة مصورة من دار الكتب المصرية، رقمها (١٣٧ نحو).
– مجلة الجامعة الإسلامية، العدد العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون، ١٤٠٨هـ.